دليـل أدوات المساحات العامة

من المبادئ العالمية إلى السياسات والممارسات المحلية

برنامج الموئل
لمستقبل حضري أفضل

دليل أدوات المساحات العامة: من المبادئ العالمية إلى السياسات والممارسات المحلية
[Global Public Space Toolkit: From Global Principles to Local Policies and Practice]

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة © ٢٠١٥
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) (UN-Habitat)
صندوق بريد: ٣٠٠٣٠٠٠١٠٠ نيروبي (جي بي أو) كينيا
تليفون: ٧٦٢٣١٢٠-٠٢٠-٢٥٤+ (المكتب المركزي)

www.unhabitat.org
الرمز المنسق: HS/٠٣٤/١٥E
رقم الإيداع: ٧-٦٥٦٣٢٦٥-١-٩٢-٩٧٨

إخلاء مسئولية

التصميمات المستخدمة وعرض المواد في هذا التقرير لا تنطوي على عرض لأي رأي أيًا كان من جانب أمانة الأمم المتحدة فيما يخص الحالة القانونية لأي دولة أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها، أو فيما يخص وضع الحدود الخاصة بأي منطقة، أو فيما يخص النظام الاقتصادي أو درجة التطور الخاصة بها. ولا تعكس الاستنتاجات التحليلية أو التوصيات بالضرورة وجهات نظر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) أو المجلس الحاكم له.

صور الغلاف: كلاس جروث © UN-Habitat

شكر وتقدير

مديرو المشروع: نايوكا مارتينز- باكستورم، سيسليا اندرسون
مشرف المشروع: لورا بيتريلا
الكاتب الرئيسي: بيترو غاراو

المساهمون: وليام فيرناندو كامارغو، كاتارينا كاماريناس، نايما تشابي- شمروك، خوسيه تشونج، ريتشارد دوبسون، ثامارا فورتيس، كورال جيليت، سارا هوليتش دي دوكي، إيثان كينت، نايكا مارتينيز-باكستورم، بو مياو، ندينا مونغو، شيلينا أودبيرت، ميليسا بيرميزيل، لورا بيتريلا، ماريشيلا سيبي، ريناتا سيلفا، أليس سيراجوسا، فرانشيسكو سيرافو، ماريو سبادا، لويس زامورانوز.

المراجعون: تروبتي امريتوار، فوسن أشبير، كاتارينا كاماريناس، أليساندرو كوبولا، ميلينا إيكفوفيتش، إيثان كينت، آن ليمانز، بو مياو، ريجينا أورفانانوس، زارينا باتيل، ميليسا بيرميزيل، فريدريك ساليز، ماريشلا سيب، سانجيتشا سينغ، ماريو سبادا.

محرر النسخة الانجليزية: دومينيك أو رايلي

مراجعو النسخة العربية:هاله مخلوف، صفا عشوب، إيلاف رسلان.

منسق النشر: ندينا مونغو.

تصميم وإخراج النسخة الانجليزية: أوستن أوغولا، ثامارا فورتيس، فريدريك مايتاريا.

تصميم وإخراج النسخة العربية: إيلاف رسلان.

دليل أدوات المساحات العامة

من المبادئ العالمية إلى السياسات والممارسات المحلية

برنامج الموئل
لمستقبل حضري أفضل

بالشراكة مع:

INU Sida

المحتويات

تقديم **vi**

افتتاحية **viii**

قاموس المصطلحات **x**

المقدمة **٣**

جودة الحياة الحضرية عن طريق المساحات العامة ٤
استخدام التخطيط والتصميم الحضري لتوفير المساحات العامة ٤
قدرة التحول نحو الحضرية، جدول الأعمال الحضري الجديد ٦
اتجاهات السياسة والمراجع الرئيسية حول المساحات العامة ٦
المنهجية ٩

قضية المساحة العامة **١٣**

المساحة العامة كعلامة على التمدن الحضري ١٥
مساحاتنا العامة كمناطق حضرية عامة ١٥
المساحات العامة كمصادر للدخل، والاستثمار، وتكوين الثروة ١٦
المساحات العامة كأماكن منتجة للاستدامة البيئية ١٧
المساحات العامة تزيد من كفاءة وسائل المواصلات ١٧
المساحات العامة تحسن الصحة العامة ١٨
المساحة العامة تعزز السلامة ١٨
المساحات العامة كأماكن داعية إلى العدالة والاندماج الاجتماعي ١٩
المساحات العامة كأدوات لإقامة مدن صديقة للمرأة وللفئات العمرية المختلفة ٢٠
المساحات العامة كفرص لتفعيل مشاركة المواطنين ٢١
المساحات العامة كأساس لإقامة مدن عظيمة ٢١

الأهداف والقيود **٢٥**

أنواع المساحات العامة ٢٧
القيود المهددة لخلق مساحات عامة جيدة، وإدارتها، والاستمتاع بها ٣٠
المساحات العامة في سياقات حضرية مختلفة ٣١

المبادئ والسياسات **٣٥**

السياسات العامة **٣٦**
أداة السياسة (١): معرفة أين نحن لنعرف أين سنذهب – الدراسات المسحية للمساحات العامة على مستوى المدينة. ٣٦

أداة السياسة (٢): قياس جودة المساحات العامة. ٣٧
أداة السياسة (٣): ضمان الالتزام السياسي ٤١
أداة السياسة (٤): التشريعات والمساحات العامة ٤١
أداة السياسة (٥): تثبيت المساحات العامة في السياسات الوطنية الحضرية والتماس التعاون داخل الحكومة ٤٣
أداة السياسة (٦): منهج يقوده الشارع للارتقاء بالأحياء الفقيرة على نطاق المدينة ٤٤
أداة السياسة (٧): تخطيط المساحات العامة كمنظومة ٤٥
أداة السياسة (٨): استخدام المساحات العامة لقيادة استراتيجيات التنمية ٤٦
أداة السياسة (٩): المشاركة وكأنها مساحات عامة – الانفتاح، الإتاحة، والتشارك ٤٧
أداة السياسة (١٠): الاستفادة من المساحات العامة لمضاعفة الموارد ٤٨

السياسات المحددة بسياق ٤٩
المساحات العامة للمدن سريعة النمو وقليلة الموارد ٤٩
المساحات العامة للمدن سريعة النمو والمزدهرة اقتصاديًا ٥١
المساحات العامة في المدن الموحدة ٥١
المساحات العامة والمدن المتقلصة ٥٣

تحويل المبادئ الجيدة إلى عمل ٥٥

المبادئ العامة ٥٧
إنشاء المساحات العامة ٦٩
تصميم المساحات العامة ٧٧
إدارة المساحات العامة ٩٦
الاستمتاع بالمساحات العامة ١١٤

الاستنتاجات ١٢٣

الملاحق ١٢٧

الملحق ١ ميثاق المساحات العامة ١٢٧
الملحق ٢ أهداف التنمية المستدامة ١٣٢
الملحق ٣ ما الذي يجعل المكان رائعًا ١٣٣

فهرس دراسات الحالة ١٣٥

الملاحظات الختامية ١٣٦

قائمة المراجع ١٣٧

تقديم

تساهم المساحات العامة في التعريف بالوظائف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمدن. وتبقى هي العنصر الأول الذي يحدد حالة المكان؛ سواء كان تجمع فوضوي غير مخطط أو كان مدينة عريقة.

عادة يتجاهل صناع القرار والقادة والمطورون العقاريون قيمة المساحات العامة. ذلك لعدة أسباب؛ مثل قلة الموارد أو عدم الفهم أو العجز عن استخدام امكانيات المساحات العامة كنظام حضري متكامل متعدد الوظائف. وغالبا ما يتسبب انعدام وسائل تمكين ملائمة ومن ضعف الإرادة السياسية وغياب وسائل دمج العامة إلى تعقيد الوضع.

وبالرغم من ذلك، لاحظنا خلال السنوات الأخيرة ارتفاع ملحوظ في مدن الجنوب العالمي والتي استخدمت المساحات العامة كعامل رئيسي في التطوير الحضري. فقد استخدمت المدن المساحات العامة لتحسين الحركة وسهولة الوصول إلى الخدمات الأساسية، مما ساهم في خلق بيئة آمنة وخالية من الجريمة، وجاذبة للأنشطة الاقتصادية وللاستثمارات، وقادرة علي المحافظة على موروثاتها التاريخية والثقافية وقادرة أيضا علي التجديد والاحتواء.

لقد مررنا بتجارب مشابهة في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) UN-Habitat، حيث استطعنا تعزيز استخدام المساحات العامة كاستراتيجية تنفيذ وتسليم للمشروعات التي تتناول التخطيط الحضري، والإسكان، وتطوير العشوائيات، والحوكمة، والسلامة الحضرية، والخدمات الأساسية، وحتى إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراعات لمدة تتجاوز العقد.

وفي عام ٢٠١١، أعطى المجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للبرنامج فرصة صريحة وتوجيه من خلال القرار رقم ٤/٢٣ لترسيخ أعمالنا على مستوى المنظمة في المساحات العامة. و قد فوضت الدول الأعضاء في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية المنظمة لوضع منهج يعمل على تعزيز دور المساحات العامة لمواجهة تحديات عالمنا الذي يتسارع نحو التحضر والتمدن، و أيضا للتنسيق مع مختلف الشركاء والخبراء العالميين حول المساحات العامة، ولتقديم يد العون للمدن في مشاريعها الخاصة بالمساحات العامة.

ومنذ ذلك الحين، فقد عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بفاعلية على تعزيز المساحات العامة لكونها أحد عوامل تحقيق الازدهار في المدن. وقد درسنا عن كثب الشوارع –(كونها أكثر أشكال المساحات العامة شيوعا) لتقديم دليل يوضح أن المدن المزدهرة هي تلك المدن التي تدرك أهمية المساحات العامة المخططة جيدا والتي تخصص القدر الكافي من الأرض لتطوير الشوارع.

وقد دعمنا أيضا عملية انتاج ميثاق المساحات العامة (مبادرة بقيادة شريكنا المعهد الوطني

للتخطيط العمراني في إيطاليا) الذي يقرر المبادئ الرئيسية التي تحدد العمل في أرض الواقع. ولقد أطلقنا أيضا البرنامج العالمي للمساحات العامة المخصص لتنفيذ الأنشطة المعيارية والتشغيلية، مع التركيز بشكل خاص على التعاون الفني مع المدن.

وتمثل الشراكة مع المدن جوهر جهود برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية المبذولة في العمل على المساحات العامة بطريقة ممنهجة على عدة مستويات، وهذا هو السبب وراء وضع دليل أدوات المساحات العامة الذي بين أيدينا بالتعاون مع خبراء في المجال والمنظمات الشريكة. وقد تم انتاج هذا الدليل بمراعاة فئة خاصة من المدن، تلك المدن ذات السلطات المتشعبة ولكنها في الواقع تواجه ندرة أو عدم كفاية في الموارد.

غالبية المدن التي تتصدر أولوياتنا إما الدول الأقل نموا أو من دول الدخل المتوسط، أو تلك التي يعيش نسبة كبيرة من سكانها في العشوائيات في ظروف لا تتسم بالرفاهية. وعلى قادة هذه المدن تحمل المسئولية تجاه دوائرهم الانتخابية في توفير حلول لعدد كبير من القضايا العملية ذات المدي القصير أو الطويل. وتعتبر المساحات العامة أداة رئيسية في تحقيق متطلبات هذا النوع من المسئولية.
الهدف الرئيسي لدليل الأدوات هو أن يرشد السياسات والاستراتيجيات على مستوى المدينة مع تقديم نماذج عملية تربط بين السياسات والممارسات. ويمثل هذا المنشور خطوة أولى والمزمع إتمامها في المستقبل باستخدام مواد وأدوات إضافية. ونأمل باستخدام هذه الإرشادات، أن تطور المدن حلولا تلائم ظروفها المحددة.

دكتور/ خوان كلوس

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) UN-Habitat

افتتاحية

على الرغم من أهميتها في تعزيز التطوير الحضري، لم تول المساحات العامة الاهتمام الكاف في المؤلفات الفكرية، والأهم من ذلك، على ساحة السياسات العالمية، إلا أن هناك مجموعة كبيرة من المبادئ والسياسات السليمة لتحسين إتاحة مساحات عامة جيدة في مدننا، إلى جانب ميراث متنامي من الممارسات الجيدة في أشكال حضرية مختلفة على مستوى العالم. ما نفتقده لوقتنا هذا هو الدستور المجمل الذي يضم جميع المبادئ والسياسات والممارسات ذات الصلة. ولهذا السبب، وللالتزام بالتفويض الذي خولنا إياه المجلس الحاكم[1]، فقد قرر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) UN-Habitat أن يعمل على تحضير دليل أدوات سهل الاستخدام بالتعاون مع المعهد الوطني للتخطيط العمراني (INU) - بإيطاليا وشركاء آخرون، لنوفر للمدن، وخاصة مدن النمو السكاني المرتفع والموارد المالية المحدودة، عدد من الأفكار القابلة للتنفيذ حول كيفية إتاحة مساحات عامة ذات جودة عالية وتوزيع متميز.

يستهدف دليل الأدوات الحكومات المحلية لتحديد وتنفيذ مبادئ وتوصيات السياسات العامة ومبادرات التطوير المتعلقة بالمساحات العامة. ويستهدف أيضا الحكومات المركزية بدعم جهودهم بالمواد المساندة ولتمكين العملية التشريعية. يهدف الدليل أيضا إلي إلقاء الضوء على قيمة إشراك الموطنين والمجتمع المدني في تأمين وتطوير وإدارة المساحات العامة في المدن.

وعلى الرغم من ذلك، لا ينظر لدليل الأدوات الحالي على أنه مجموعة من التوصيات التي أعدها مجموعة من الخبراء والمؤسسات والموجهة للجمهور العالمي. فغالبية مقترحات السياسات العامة يسبقها ضمير الفاعل "نحن". مما يؤكد علي حقيقة وجود "مجتمع مساحات عامة" واسع يضم مؤسسات عالمية مثل برنامج الموئل UN-Habitat، ومنظمات مهنية، وحكومات محلية، وحكومات مركزية، ومنتديات مساحات عامة دائمة، ومؤسسات، ومجموعات من المواطنين، وباحثين، ومواطنين متفانين وجميعهم معنيون بالعمل معا لجعل مدننا أفضل، بخلق أماكن آمنة و تحتوي الجميع وذات مساحات عامة متاحة. وقبل كل شيء يهتم هذا الدليل بتوسيع هذه الشراكات أكثر فأكثر.

مع نمو الشراكات واستمرارها في البحث والعمل، سيتم إلقاء الضوء على أدوات وموضوعات وجوانب جديدة إضافية. يحافظ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN-Habitat على التزامه بالاستمرار في توثيق ودعم هذه التطورات. ويعتبر دليل الأدوات الحالي سلسلة مفتوحة من الوثائق التي تقدم مستويات مختلفة من المعلومات والخيارات القابلة للتطبيق.

تفويض برنامج الموئل UN-Habitat للعمل على المساحات العامة: على مدار فترة زمنية طويلة، وأثناء تركيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN-Habitat على توفير المأوى والخدمات الأساسية، فقد بقي الاهتمام بالمساحات العامة والتخطيط الحضري من بين أجندات الوكالة المهملة. وقد ركز عدد قليل من البرامج والأنشطة على تحسين المساحات العامة كوسيلة لتحقيق مستوطنات مستدامة. وعلى الرغم من ذلك، وفي عام ٢٠١٣ وفي عهد المجلس الحاكم رقم ٢٣ لبرنامج UN-Habitat، فوضت الدول الأعضاء البرنامج وعهدت إليه بتناول قضية المساحات العامة، وكيف أن ذلك من شأنه أن يساعد على المساهمة في تطوير حضري مستدام وتحسين جودة الحياة (القرار ٢٣/٤ حول التطوير الحضري المستدام من خلال إتاحة المساحات العامة). وبالتحديد طالبت الدول الأعضاء وكالة برنامج الموئل UN-Habitat بما يلي:

- تقديم جدول أعمال يتناول خلق أماكن ومساحات عامة بطريقة تعزز من الأساليب المحلية والعالمية في إنشاء مدن شاملة، وتعزيز معرفة شركاء وكالة UN-Habitat

والسلطات المحلية بمفهوم خلق الأماكن العامة، والمساحات العامة، وتحسين نوعي للحياة الحضرية.

- تسهيل وتنفيذ التبادل والتعاون والبحث بين الشركاء العاملين في هذا المجال.
- وضع سياسة منهجية حول الدور الذي يمكن أن تلعبه المساحات العامة في مواجهة تحديات العالم الذي يقفز نحو التحضر بسرعة كبيرة، وذلك بهدف نشر هذه السياسة ونتائجها على أوسع نطاق، ولوضع خطة لضمان تطبيق هذه السياسات عالميا.
- المساعدة في التنسيق مع شركاء برنامج الموئل UN-Habitat في نشر المعرفة بعمليات التطوير الحضري المستدام القائمة على جميع المستويات الحكومية.

منذ عام ٢٠١٢، شرع كل من قسم التصميم والتخطيط الحضريين (UPDB) التابع لوكالة برنامج الموئل UN-Habitat ومكتب العلاقات الخارجية في العمل معا علي تطوير وتنفيذ "البرنامج العالمي للمساحات العامة". وقد تم تنظيم البرنامج حول ثلاث نقاط رئيسية كما يلي:

١. الشراكات من أجل المساحات العامة.
٢. الاستراتيجيات والمشروعات التجريبية والإيضاحية في نطاق المدينة
٣. إدارة المعرفة وأدواتها والدعوة إليها.

يعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) على حشد الشركاء للعمل مع المدن على مستوى العالم لتحسين نوعية المساحات العامة وتوافرها وإتاحتها. ويتم التركيز على المدن الواقعة في الدول النامية والمدن ذات معدلات سكانية مرتفعة في الأحياء الفقيرة (العشوائيات) والمحرومة. عادة ما يشار الي المساحات العامة على أنها «حجرة معيشة الإنسان الفقير»، مما يشير إلى الأهمية الخاصة للمساحات العامة في الترويح عن، وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، للفئات الضعيفة[٢]. يجب أن تكون المدينة الجيدة مدينة شاملة؛ أي تلك التي توفر مساحات للمشاركة الاجتماعية، كما تتبنى الترابط المجتمعي، وتتعامل مع الفقر وعدم المساواة من خلال توفير مساحات عامة شاملة وآمنة، ومتاحة للجميع، وخاصة للفئات المهمشة.

التعاون مع المعهد الوطني للتخطيط العمراني (INU) في روما: يُعد المعهد الوطني للتخطيط مؤسسة ثقافية وبحثية ذات تاريخ طويل. وقد تأسست لتبني سياسات التحضر، ونشرها، وممارسة تخطيط المدن. يجري المعهد الوطني للتخطيط العديد من الأبحاث في مجالات عمرلنية متنوعة، مثل تحديث وتجديد تقنيات التخطيط العمراني، بينما ينشئ اهتمام مشترك بالبيئة الطبيعية والموروث الثقافي والمدينة. وفي عام ٢٠٠٨، وتحت رعاية المعهد الوطني للتخطيط، نشأت مبادرة لإقامة "بينالي المساحات العامة".

وقد كان برنامج الموئل UN-Habitat المنظم المشارك والراعي لمبادرة البينالي لعام ٢٠١٣، الذي دشن ورشتين عمل عالميتين، وشارك بفاعلية في وضع مسودة ميثاق المساحات العامة، ومراجعته، وتبنيه. وقد وثق كل من المعهد الوطني للتخطيط العمراني (INU) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) شراكتهما بشكل رسمي، والتي تطورت إلى حد المشاركة في وضع هذا الدليل. من منطلق الحاجة إلي وضع تعريف للمساحات العامة والتعرف على المبادئ العالمية من أجل تعزيزها والاستمتاع بها، فقد تبني البينالي لعام ٢٠١٣ ميثاق المساحات العامة الذي يعتبر مرجع مهم للمعنيين بتطوير المساحات العامة.

وفي يوليو من عام ٢٠١٣، تبنى مجلس بلدية مدينة نابلس، وهو المضيف للمنتدى الحضري العالمي السادس (WUF)، ميثاق المساحات العامة رسميا.

قاموس المصطلحات

الاستطباق (الإحلال الطبقي العمراني) – هو عملية التجديد وإعادة البناء المصاحبة لتدفق سكان الطبقة الوسطى، أو الميسورين للسكن في المناطق المتدهورة مما يتسبب، على الأغلب، في تشريد السكان الفقراء.

المكان – هو جزء من مساحة أو مكان مخصص أو متاح لاستخدام أحد الأشخاص. وقد نشأت كلمة "مكان" عندما يضفي الناس معني لمكان في مساحة أكبر.

وتتميز الأماكن التي تحوي إحساس قوي بالمكان، بهوية وشخصية يشعر بها السكان المحليين (انظر الملحق (٣): كيفية خلق مكانا عظيما)

خلق مكان عام – ويشير إلى عملية تعاونية يتم من خلالها تشكيل المساحات العامة للحصول على أقصى قيمة تشاركية. فهو أكثر من مجرد تعزيز تصميم عمراني أفضل، حيث يسهل خلق مكان عام أنماط استخدام مبتكرة، مع الاهتمام الخاص بالهويات الطبيعية والثقافية والاجتماعية التي تعرف المكان وتدعم تطوره المستمر.

السلع العامة – تعرف السلع العامة على أنها السلع والخدمات "غير تنافسية" و"غير مقصية". وبطريقة أخرى، لا يمكن إقصاء أي شخص من الانتفاع بها، ولا يمنع استهلاك شخص ما لها الآخرين من المشاركة في استهلاكها. وتضم هذه السلع كل شيء من لافتات الطريق إلى البيئة النظيفة، وتتوافر هذه السلع من خلال آليات غير سوقية مثل: الدولة، وفي بعض الأحيان المنظمات التطوعية. وبسبب إتاحة المنافع التي توفرها السلع العامة للجميع (بحيث لا يستقصي أحد)، فالمحفزات ضئيلة للقطاع الخاص لتقديم هذه المنافع. ولا يؤثر استهلاك أي فرد أو مجموعة من الأفراد لهذه السلع على توافرها للآخرين، لذلك من الصعب وضع سعر في سياق السوق (لأنها غير تنافسية).

المشاعات الحضرية – كانت المشاعات الحضرية تعرف بشكل تقليدي كعناصر للبيئة مثل: الغابات، والهواء، والأنهار، ومصايد الأسماك والمراعي، والتي يتشارك فيها، أو يستخدمها ويستمتع بها الجميع. واليوم، يمكن أن نضم السلع العامة إلى المشاعات الحضرية. والسلع العامة مثل المساحات العامة، والتعليم الحكومي، والصحة، والبنية التحتية التي تتيح لمجتمعنا مزاولة أعماله.

إدارة العمران – تشمل الإدارة والتخطيط المسئول للموارد الحضرية. فالاهتمام بالمشاعات الحضرية هو أحد مهام إدارة العمران الفردية (الرعاية طويلة الأمد للمساحات العامة / المشاعات الحضرية لنفع الذات والآخرين بما في ذلك الموارد ذاتها) و إدارة العمران الجماعية أيضا.

الإشراف المدني – النشاط أو الوظيفة التي تعمل على مراقبة وحماية وتحمل مسئولية أي شيء يستحق الرعاية والمحافظة عليه.

فوينتي اوسمينا في سيبو بالفلبين هي مركز للاحداث الثقافية والاجتماعية والسياسية © جويفول/ Shutterstock.com

مهرجان تايشي ووشو التقليدي في داليان، الصين © مكسيم توبيكوف/ Shutterstock.com

المقدمة

يسلط هذا القسم التمهيدي الضوء على أهمية المساحة العامة لتحسين نوعية الحياة للجميع، وكونها أحد المكونات الحيوية للمدن الناجحة.

و يحدد هذا القسم المبادئ الخمسة للأحياء الحضرية المستدامة وأهميتها في تعزيز حياة شارع نشطة، تتيح إمكانية السير، مع جعل نفقات الخدمات والسكن في المتناول. وهو يعزز القوة للتحول نحو الحضرية، ويحدد الموارد الرئيسية التي تؤكد على دور المساحة العامة باعتبارها تمثل "المناطق العامة". ويعرض هذا القسم أيضًا المنهجية المستخدمة والبناء الهيكلي لدليل الأدوات الحالي.

جودة الحياة الحضرية عن طريق المساحات العامة

تعتبر جودة الحياة الحضرية أمرًا جوهريًا لازدهار المدن. فالمدن التي تعمل على تحسين نوعية الحياة من أجل مواطنيها تحيا أعلى مستويات الازدهار؛ وفي الأغلب أيضًا سيجد المواطنون أنفسهم أكثر تقدمًا نحو الاستدامة.

وتعمل هذه المدن جاهدة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال زيادة إتاحة المشاعات والسلع العامة مع منع الاستيلاء الخاص وتوسيع نطاق نوعية الحياة الجيدة للجميع. وتُظهر المدن التي تتبنى بقوة مفهوم «العام» التزامها لتقديم نوعية حياة أفضل لمواطنيها من خلال توفير شوارع ذات مساحات ملائمة، ومساحات خضراء ومنتزهات ومرافق ترفيهية، وغير ذلك من أشكال المساحات العامة.

وتعتبر المساحات العامة من المكونات الحيوية للمدن الناجحة. حيث تساعد على بناء فهم أكثر للمجتمع، ولهوبته المدنية والثقافية. تساهم المساحات العامة أيضا في رأس المال الاجتماعي وفي التنمية الاقتصادية، وفي تنشيط المجتمع. إتاحة المساحات العامة لا تحسن فقط من نوعية الحياة، ولكنها تمثل أيضًا الخطوة الأولى نحو التمكين المجتمعي الذي يسهّل الوصول إلى المساحات المؤسسية والسياسية. فالاستخدام المستمر وتنشيط المساحات العامة كسلعة عامة يؤدي إلى بيئات حضرية مصانة جيدًا وتتسم بأنها صحية وآمنة كما يجعل المدينة مكانًا جاذبا للحياة والعمل.

استخدام التخطيط والتصميم الحضري لتوفير المساحات العامة

يجب علي المدن تأكيد السيطرة على مصائرها من خلال التخطيط والتصميم الحضري الفعال من أجل الرخاء المشترك والتطوير المتناغم. ولا يعني التخطيط العمراني الاهتمام بالأشكال بقدر ما يمثل طريقة لصنع فرق؛ فهو إطار يعمل على تحويل الرؤية إلى واقع باستخدام المساحات كمورد رئيسي في التطوير ولإشراك الأفراد المعنية على الدوام. ويعمل برنامج الموئل UN-Habitat على تعزيز الفكرة المتجددة بالتخطيط الحضري الذي يتضمن الاستخدام المستدام والإتاحة المتكافئة للمشاعات من خلال السياسات والتشريعات الملائمة. ويدعم البرنامج الدول لتضع مناهج وأنظمة للتخطيط الحضري لمواجهة تحديات التحضر الحالية مثل: النمو السكاني، والزحف الحضري، والفقر، واللا المساواة، والتلوث، والازدحام، فضلًا عن التنوع البيولوجي الحضري، والتنقل الحضري، والطاقة.

وتعتبر المساحات العامة – بما في ذلك الشوارع – مساحات متعددة الوظائف للتفاعل الاجتماعي، والتبادل الاقتصادي، والتعبير الثقافي بين مجموعة واسعة التنوع من البشر. إن إنشاء وتنظيم هذه المساحات العامة وتسهيل وتشجيع استخدامها يخدم التصميم الحضري، وذلك في إطار عملية تعزيز الشعور بالهوية والانتماء. يمثل كل من الأمنو السلامة بعدين هامين يجب دراستهما في أي تصميم من هذا النوع، إلى جانب دراسة البنية التحتية الحيوية (المياه، الطاقة والاتصالات).عوامل هامة لازمة لنجاح هذا التخطيط مثل: الإدارة والتحكم الجيد في إطار السياق الموجود، بالإضافة إلى الآليات الفعالة لإعادة توجيه جزء من القيمة المكتسبة لإنشاء مساحات عامة ذات جودة أفضل.

المبادئ الخمسة لأحياء حضرية مستدامة:

١. مساحة مناسبة للطرق وشبكة طرق فعالة:
ينبغي أن تغطي شبكة الطرق ٣٠٪ على الأقل من مساحة الأرض، و١٨كيلو متر على الأقل من طول الطريق لكل كيلو متر مربع.

٢. الكثافة العالية:
ينبغي أن يتواجد علي الأقل ١٥ ألف شخص في كل كيلو متر مربع؛ أي ١٥٠ شخص لكل هكتار أو ٦١ شخص لكل فدان.

٣. استخدام متنوع للأرض:
يجب تخصيص مساحة لا تقل عن ٤٠٪ من مساحة الأرض للاستخدام الاقتصادي في أي حي من الأحياء.

٤. الاختلاط الاجتماعي.
توافر المنازل بمتوسطات أسعار وملكيات مختلفة في أي حي لتتماشى مع مختلف الدخول؛ وينبغي أن تخصص مساحة تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٥٠٪ من المساحة السكنية للإسكان منخفض التكلفة، ويجب ألا تزيد كل حيازة عقارية عن نسبة ٥٠٪ من الإجمالي.

٥. التخصص المحدد في استخدام الأرض.
ويعني ذلك تحديد مربعات سكنية أو أحياء لوظيفة واحدة؛ يجب أن تغطي المربعات السكنية ذات الوظيفة الواحدة نسبة ١٠٪ من أي حي.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) UN-Habitat. استراتيجية جديدة لتخطيط الأحياء المستدامة: المبادئ الخمسة. مذكرة مناقشة التخطيط الحضري. ٢٠١٤

تتبنى المبادئ الخمسة التي وضعها برنامج الموئل للأمم المتحدة التنمية الحضرية المستدامة كما تدعمها ثلاث سمات رئيسية وهي: حياة شارع نشطة، وإمكانية السير، وتكلفة في متناول الجميع.

حياة شارع نشطة: دعم وتعزيز حياة الشارع من خلال: تمكين أنشطة متنوعة، واجهة مؤاتية وعرض الشارع، مع تقليل تواجد دور النقل الخاص. تشجع المبادئ الخمسة على الكثافة العالية والاستخدام المختلط للأرض الذي يدعم حياة شارع نشطة. تُوفر الكثافة السكانية العالية الطلب الكافي على الخدمات الصناعية والتجارية، بينما يوفر الاستخدام المختلط للأرض تصنيع ملائم ومساحة للخدمات. فالمدن المتسقة مع تلك المبادئ الخمسة قادرة على الربط بين العرض والطلب، وبذلك تحفز توافر حياة شارع مدينية مزدهرة تشبع احتياجات السكان المادية والمعنوية كما تخلق حياة مدينية آمنة ومفعمة بالحياة، سمة رئيسية تميز المدن المستدامة.

إمكانية السير: تعزيز إمكانية السير كإجراء رئيسي لتشجيع الأفراد على استخدام المساحات العامة، وتقليل الازدحام ودعم المعاملات والاقتصاد المحلي. فحياة الشارع النشطة تشجع السكان على السير أو ركوب الدراجات، بينما تساعد شبكة طرق منطقية على توفير خدمات المدينة الضرورية المتاحة في نطاق مسافة سير أو ركوب دراجة بشكل آمن. وتساعد الكثافة العالية، والاستخدام المتنوع للأرض، والاختلاط الاجتماعي على جعل القرب من العمل والمنزل والخدمات أمرًا ممكنًا. كما تُساعد إمكانية السير على التقليل من الاعتماد على المركبات، وبالتالي التخفيف من الازدحام، وتلوث الهواء، ومشكلات استنزاف الموارد. ولا شك أن المشاة يضيفون طاقة حيوية للمدينة.

تكلفة في متناول الجميع: دعم القدرة على تحمل تكاليف المعاملات والأنشطة الاقتصادية بالإضافة إلى الخدمات والسكن من خلال التقريب وتقليل التكاليف لمجموعات المستخدمين المختلفة، ويساعد عامل القرب، المتوافر من خلال تطبيق المبادئ الخمسة، على الحد من إهدار الوقت والموارد، وبالتالي، يخفض تكاليف الخدمات بوجهٍ عام. وعلاوة على ذلك، يحاول مبدأ الاختلاط الاجتماعي تعزيز التوزيع الرشيد للموارد العامة الحضرية ويوفر السكن الملائم للمجموعات ذات الدخول المختلفة من خلال لوائح تخطيط المدينة – وذلك يضمن العدالة الاجتماعية مع تعزيز الكفاءة الاقتصادية.فاستيعاب المدينة لسكانها ومن الممكن تحمل تكاليف العيش بها، من سمات المدينة المستدامة.

قدرة التحول نحو الحضرية، جدول الأعمال الحضري الجديد

هناك نموذج جديد آخذ في التطور، مما يتيح لعناصر جدول الأعمال الحضري الجديد تعزيز بعضها بعضا بشكل حيوي لضمان الوصول إلي مدن مزدهرة. ويركز جدول الأعمال الحضري الجديد على السياسات والاستراتيجيات التي يمكن أن ينتج عنها استغلال فعال لقوي و لتأثير التحضر. وتحمي القوانين والتشريعات إتاحة المساحات العامة، ويسهل التخطيط والتصميم الحضري تحقيق وفرة وجودة عالية للمساحات العامة، ويشارك الاقتصاد والتمويل الحضري القيم ويعزز الدخل والاستثمار، و يعزز تكوين الثروات، كما يوفر فرص عمل[٣].

إن تعزيز وجود مساحات عامة تتسم بالإدماج الاجتماعي، والتكامل، والترابط، والإتاحة، إلى جانب الاستدامة والأمان البيئي تعتبر المفتاح الرئيسي لتحقيق جدول الأعمال الحضري الجديد. توفر المساحات العامة ذات الجودة العالية الترابط، والإتاحة، والحماية من الجريمة، والمأوى من تقلبات المناخ، وتجنب ازدحام المرور، إلى جانب توافر فرصة الحصول على الراحة، للعمل، وللمقابلات الاجتماعية. فمن خلال طبيعتها ذات الوظائف المتعددة والتخصصات المتعددة، توفر المساحات العامة نظرة شمولية للمدينة؛ مثل الاندماج الاجتماعي، والحوكمة، والصحة، والسلامة، والتعليم، والبيئة، والمواصلات، والطاقة، والاقتصاد المحلي الحضري. ولذلك، انطلاقا من روح جدول الأعمال الحضري الجديد، يتعين على المدن والحكومات المحلية اتباع منهج قائم على تعدد التخصصات من خلال العمل في شراكة مع مجموعة من ذوي الشأن والمنظمات، التي ينبغي أن تشمل المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لضمان الحصول على مساحات عامة شاملة وآمنة ومتاحة للجميع.

اتجاهات السياسة والمراجع الرئيسية حول المساحات العامة

الحق في المدينة: يمكن للمدن تعزيز الأمن و السلامة، وإيجاد فرص اقتصادية، وتحسين الصحة العامة، وخلق ديمقراطية عامة وبيئات عامة متنوعة من خلال الاعتراف بالإمكانيات الإيجابية للمساحات العامة والعمل على تطويرها. في قرن يتزايد فيه الاعتراف بحركة "الحق في المدينة"، أصبح تطوير المدن حيث يتمكن الأفراد من جميع شرائح الدخل والطبقات الاجتماعية والأعمار من العيش بسلامة وسعادة مع السعي لتحقيق الأمن الاقتصادي.

ميثاق المساحات العامة: ثمة تعريف عملي ووصفي ومفيد للمساحات العامة ذلك الوارد في ميثاق المساحات العامة وهو كالتالي:

"المساحات العامة هي جميع الأماكن المملوكة للقطاع العام والمعدة للاستخدام العام والمتاحة للجميع والتي يتم التمتع بها من جانب الجميع وبدون دافع الربح. فالمساحات العامة عنصرًا رئيسيًا لتحقيق الرفاهية الفردية والاجتماعية، وأماكن الحياة الجماعية للمجتمع، وتعبر عن تنوع ثروتها المشتركة والطبيعية والثقافية وأساس هويتها. [...] ويعرف المجتمع بنفسه من خلال مساحاته العامة في سعيه لتحسين جودته المكانية."

ويستخدم هذا الميثاق كمرجع رئيسي للسياسات في دليل الأدوات الحالي ويعرض الملحق (١) نص هذا الميثاق.

تقرير حالة مدن العالم: هناك تأكيد هام على دور المساحة العامة التي تمثل "المشاعات" في تقرير برنامج الموئل UN-Habitat للأمم المتحدة لسنة ٢٠١٢/٢٠١٣ *حول حالة مدن العالم*[٤].

"ينطوي مفهوم برنامج الموئل للتخطيط الحضري علي فكرة الاستخدام المستدام.الاتاحة المتساوية

لدخول "المشاعات" من خلال وضع خطط وسياسات وأنظمة مناسبة. كما تتيح أيضا لأي مدينة فرض رقابة أكثر تشددا علي استخدام الأراضي، كما تساهم في تغيير شكل ووظيفة المدن علي أسس مباديء التنمية المستدامة. ويمكن للتخطيط الحضري تحديد الاستراتيجيات والخطط للإنتاج الأمثل للسلع العامة، في إطار عملية المساهمة في رأس المال الاجتماعي، وتعزيز الإحساس بالمكان، والأمن والسلامة، وإدماج الفئات الاجتماعية (مثل الشباب) وزيادة القيمة الاقتصادية للمساحات حيث تتوافر هذه السلع العامة. ولا شك في أن تعزيز السلع العامة مثل المواصلات العامة، والمساحات الخضراء، والمساحات العامة و"المشاعات العامة" مثل الأمن و السلامة والمشاركة السياسية، يصب لصالح أي مدينة لكي تدعم جودة الحياة والازدهار المشترك."

وتعزز "المشاعات العامة" من الوظيفة الاجتماعية للممتلكات ومن الوظيفة التي تلعبها المدينة ككل، مع الاعتراف بآلية الممتلكات الخاصة. فالقوانين واللوائح والمؤسسات، وهي التي تضع الإجراءات والقيود وتوفر الفرص، تعمل كمعززات يمكنها الدفع الأمثل للوظيفة الاجتماعية للممتلكات والعمل على توازنها من خلال الحقوق والأصول الخاصة. ويجب التأكيد هنا على أن هذه الوظيفة الاجتماعية لا تتعلق بحقوق الملكية أو آثارها على المعاملات. بالأحرى، فإنها تتناول جوهريًا حقوق المستخدمين من أجل تعزيز القيمة الإنسانية.

التخطيط الحضري لقادة المدن (UPCL). وقد وضع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN-Habitat قائمة من الخطوات الموصى باتباعها أثناء عملية توفير المساحات العامة في المدن. وقد وردت تلك الخطوات في منشور لبرنامج الموئل بعنوان "التخطيط الحضري لقادة المدن" Urban Planning for City Leaders لعام (٢٠١٣)[٥]- في فصل "تحديد وتعزيز المساحات العامة"، حيث يتم عرض أربع فئات واسعة من التدخل وهي:

- توفير مساحات عامة كافية قبل أي شيء آخر
- تخطيط لنظام للمساحات العامة
- جني ثمار الشوارع المخططة جيدًا
- تخطيط مساحات عامة خضراء

الشارع كمساحات عامة – دوافع الازدهار. علاوة على ذلك، فقد تم دراسة موضوع الشارع بعمق بوصفه مكان عام ذو أهمية، في تقرير فني بعنوان "الشوارع كمساحات عامة – عوامل دفع الازدهار" (٢٠١٣)[٦]. دراسات حالة البحث كانت ٣٠ مدينة على مستوى العالم، وقد وجد دليلًا يثبت أن المدن المزدهرة هي تلك المدن التي تخصص مساحات أرض كافية لتطوير الطرق (مع اعتبار التصميم الصحيح) بما في ذلك التقاطعات الكافية على طول شبكة مناسبة وطويلة وممتدة. أما المدن التي أخفقت في ربط شوارع متعددة الوظائف فأنها تعاني من نقص في تطوير البنية التحتية، ومعدل إنتاجية منخفض، ونوعية حياة أقل. وقد أوضح التقرير أيضًا أن عدم الربط بين الطرق يزيد من الاستبعاد الاجتماعي ويولد أوجه من عدم المساواة في مختلف مجالات الحياة، ولا سيما الحصول على الخدمات الأساسية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أنتج برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) العديد من الأدوات المتعلقة بالمساحات العامة مثل:

- دليل إرشادي حول التصميم العملي لخلق الأماكن العامة بعنوان "تحويل المساحات إلى أماكن[٧]" كجزء من برنامجها لدعم التخطيط المكاني البلدي في كوسوفو. ويهدف الكتاب لزيادة الوعي بنوعية وأهمية المساحات العامة لرؤساء البلديات، وللمخططين الحضريين، والمطورين العقاريين، وكل المعنيين بتطوير وتنمية المدن. وقد استعرض الكتاب مفهوم تخطيط المساحات العامة كوسيلة لتعزيز نوعية الحياة في مدن وبلدان كوسوفو، والعديد من المبادئ المذكورة قابلة للتطبيق بوجه عام في سياقات المدن الأخرى، وخاصةً الدول النامية.
- دراسة[٨] حول استكشاف تطوير الطرق بوصفه نطاق واسع من خلال التدريب والمبادرات التجريبية في هايتي وكذلك في سياقات أخرى.
- دليل عملي وقائمة مرجعية تتناول إجراء مراجعات حول سلامة المرأة، وهي أداة تمكن من إجراء تقييم نقدي للمساحات العامة من منظور السلامة للتعرف على الإجراءات الممكنة للتغيير، فضلًا عن بناء الوعي العام، والملكية، والالتزام بتنفيذ هذه الإجراءات على الصعيد المحلي وعلي مستوي السياسات[٩].

وأثناء إقامة سلسلة من المؤتمرات العالمية تحت عنوان "مستقبل الأماكن" شارك ما يزيد على ٥٠٠ مشارك من ٧٠ دولة لتقديم مجموعة من الرسائل الرئيسية للدفع بجدول أعمال المساحات العامة إلى مستوى عالمي.

وتقع المساحة العامة أيضًا بالدرجة الأولى في استراتيجيات التخطيط الحضري التي يروج لها برنامج الموئل- الأمم المتحدة للأحياء المستدامة وامتدادات[١] المدن المخطط لها، حيث يتم تسليط الضوء على تخصيص مساحة كافية للشوارع كشرط أساسي مسبق لإقامة أحياء حضرية مستدامة وحيوية.

المساحات العامة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى. ومن الجدير بالذكر أيضًا أن الهيئات الحكومية الدولية الأخرى، بالإضافة إلى المجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، قد أكدت على أهمية المساحة العامة للتنمية الحضرية المستدامة. ففي بداية عام ٢٠٠٧، تبنى الوزراء المسئولون عن التنمية الحضرية في الاتحاد الأوروبي إصدار ميثاق ليبسك Leipzig Charter حول المدن الأوروبية المستدامة.
ويحتوي الميثاق على بيان قوي و صريح يدعم المساحات العامة:

تلعب جودة المساحات العامة، والمساحات الخضراء، والمنشآت المعمارية الحضرية، والتنمية الحضرية دورًا هامًا في ظروف معيشة سكان المدن. وتعمل كعوامل مكانية لينة، فهي هامة لجذب الأنشطة الصناعية المعرفية، والعمالة المؤهلة المبدعة، وللجذب السياحي. ولذلك، يجب زيادة التفاعل بين العمارة، وتخطيط البنية التحتية، والتخطيط الحضري من أجل إيجاد مساحات عامة جذابة وتستهدف المستخدم، وتحقق مستوى عالٍ من حيث البيئة المعيشية. وذلك بالألمانية، ثقافةً البناء أو "بوكولتر"

ويجب فهم كلمة بوكلتر في أوسع معانيها، وهي تعني مجموع كل الجوانب الثقافية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والبيئية التي تؤثر على جودة وعملية التخطيط والبناء. وعلى الرغم من ذلك، لا يجب أن يقتصر هذا المنهج على المساحات العامة فقط. فهناك حاجة إلى مفهوم "بوكولتر" للمدينة ككل وما يحيط بها. ويتحتم على المدن والحكومات العمل على توصيل فكرة تأثيرها. ويتسم هذا بالأهمية الخاصة من أجل الحفاظ على الموروث المعماري. فالمباني التاريخية، والمساحات العامة، وقيمتها الحضرية والمعمارية يجب الحفاظ عليها. ويعتبر إنشاء، والحفاظ على، المساحات الحضرية والبنية التحتية والخدمات وظيفية المصممة تصميمًا جيدًا مهمة يجب أن تتصدى لها كل من الدولة، والسلطات المحلية والإقليمية إلى جانب المواطنون والقطاع الخاص بشكل مشترك.

المصدن: The New Leipzig Charter, European Urban Knowledge Network

ولقد عملت منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية (UCLG) على إنشاء لجنة التخطيط الاستراتيجي الحضري التي استغلت الفرصة للتواصل والتعلم وتطوير مجموعة من المعارف حول المساحات العامة. وكان الهدف وراء ذلك هو التأثير على نقاشات السياسات العالمية حول جدول الأعمال بعد عام ٢٠١٥.

وتدعم اللجنة وضع هذا الدليل، فضلا عن توجيه السياسات ذات الصلة حول المساحات العامة. وترحب منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية (UCLG) أيضًا بمشاركة مخططي المدن والمهندسين المعماريين للدفاع عن الدعوة لفكرة المساحات العامة وإعادة التفكير في المنهجيات المتبعة. وتؤمن منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية بأن السياسات المتبعة تجاه المساحات العامة من الممكن أن تكون وسيلة تستخدم لغرضين: أحدهما إعادة تشكيل المدن، والثاني هو تحسين نوعية حياة المواطنين. ويمكن للمساحات العامة أن تجعل المناطق الحضرية أكثر جاذبية مع توفير فرص العمل في أماكن مثل الأسواق العامة. ويمكن أن تكون وسيلة لتوفير أوجه الإدماج؛ فعلى سبيل المثال يمكن للشوارع المضاءة جيدًا المساهمة في إحساس المرأة بالأمان وحرية التنقل في أنحاء المدينة، ويمكن للمساحات العامة أن توفر أماكن لتنظيم التجمعات فضلًا عن خلق مجال للتعبير والتنوع الثقافي.

المنهجية

تستدعي منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية (UCLG) وتؤيد حقيقة :

- اعتبار المساحات العامة أماكن خدمة عامة، ولذلك يجب إتاحتها لجميع المواطنين.
- ضرورة أن يشتمل النقاش حول المساحات العامة على منهج تشاركي قوي.
- يجب تضمين النقاش حول المساحة العامة في جدول الأعمال الحضري العالمي وفي الإجراءات نحو إقامة مؤتمر قمة الموئل الثالث Habitat III.
- يمكن أن تمثل المساحات العامة نقطة انطلاق نحو المبادرات الإبداعية الخلاقة التي تطلقها الجمعيات والحكومات.»[11]

المساحة العامة وأهداف التنمية المستدامة[12]:
اقترح فريق العمل المفتوح التابع للأمم المتحدة والمكلف بوضع مسودة أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٦-٢٠٣٠ الهدف (١١) وهو: "بناء المدن والمستوطنات البشرية التي تتسم بالشمول، والسلامة، والمرونة، والاستدامة."

وأحد الأهداف الموضوعة لعام ٢٠٣٠ هو: "بحلول عام ٢٠٣٠، تتم إتاحة إمكانية وصول الجميع إلى الأماكن الخضراء والمساحات العامة الآمنة، والشاملة، والمتاحة للجميع، ولا سيما السيدات والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة".

ولا يمكن المغالاة في تقدير أهمية هذا العمل، حيث أن أهمية أهداف التنمية المستدامة تمثل جدول الأعمال العالمي الجديد للتعاون الإنمائي العالمي.

لقد صدر دليل الأدوات الحالي نتيجة لعملية تشاورية واسعة النطاق. حيث نظم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، بالاشتراك مع المعهد الوطني للتخطيط العمراني في روما، اجتماع مجموعة الخبراء EGM بشأن المساحات العامة في روما في الفترة من ١٢ إلى ١٤ يناير ٢٠١٤. وقد اجتمع نحو ٣٠ خبيرًا في مجال المساحات العامة، يمثلون مختلف المناطق والتخصصات لاستعراض منهجية السياسات إلى جانب دليل الأدوات الحالي حول المساحة العامة.

وأثناء اجتماع مجموعة الخبراء، تمت دراسة مجموعة مختارة من الممارسات الجيدة وجمعها، وقد أدرجت في دليل الأدوات لإلهام المدن والحكومات المحلية لتطوير المساحات العامة ذات النوعية الجيدة وإدارتها والاستمتاع بها.

قد تم تكوين فريق مرجعي من الخبراء في مجال المساحات العامة للمساعدة في وضع دليل الأدوات، كما أجريت دراسة استقصائية لجمع المدخلات والتعليقات حول مسودة دليل الأدوات.

الهيكل العام: يقوم الهيكل المختار للعمل في هذا الدليل على ثلاثة عناصر هي: لماذا، وماذا، وكيف. وتتوافق هذه العناصر مع الأربعة أجزاء الرئيسية لدليل الأدوات.

وينظم الجزء الأول "قضية المساحات العامة" ("لماذا") في أحد عشر عنوانًا. يوضح كل منها، من منظور مختلف، أهمية المساحات العامة لنوعية الحياة وللاستدامة الحضرية. ويهدف هذا الجزء إلى المساعدة في صياغة حالة قوية لتخطيط المساحات العامة، واستثمارها، وتنميتها.

أما الجزء الثاني: "الأهداف والقيود"، والجزء الثالث: "المبادئ والسياسات"، ("ماذا")، فيهدفان إلى تحديد الغرض والهدف (ما نعنيه بمصطلح المساحات العامة، وما الذي نسعى لتحقيقه)، والقيود التي ينبغي أن نعي لها لنتمكن من بلوغ هذا الهدف، وما

هي المبادئ والسياسات التي يمكن أن توجه عملنا. الجزء الرابع، "تحويل المبادئ الجيدة إلى عمل"، ("كيف")، ويهدف إلى إظهار كيف يمكن لنفس المبادئ والسياسات، من خلال نماذج من واقع الحياة، أن تُترجم إلى ممارسات مستدامة في سياقات مختلفة، مع تقديم أمثلة عملية وحالات مرجعية من أنحاء المدن والقارات.

الشكل: مثل المساحات العامة تمامًا، تم تصميم دليل الأدوات الحالي ليكون متاحًا للجميع ويمكن الحصول عليه بسهولة. ولذلك، تم استخدام لغة بسيطة وواضحة مع توضيح النص من خلال الاقتباسات المختصرة، والنماذج العملية لحالات تمثل المبادرات السابقة أو الحالية حول المساحات العامة. ومن الممكن الاطلاع على نسخة الدليل على الإنترنت، والتي من المزمع توسعتها وإثرائها بمساهمات الممثلين المحليين والعالميين، وللاطلاع، زوروا المواقع التالية:

UN-Habitat

UN-Habitat, Global Public Space Programme

المصادر الأولية: تم استخدام ثلاثة مصادر رئيسية في إعداد دليل الأدوات وهي:

- قاعدة مبدئية للمعلومات تم وضعها من خلال عقد مشاورات داخلية في نطاق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) UN-Habitat مع استعراض العديد من أدلة الأدوات ذات العلاقة الخاصة بموضوع المساحات العامة. وقد أثبتت الدروس التي حصل عليها برنامج الأمم المتحدة UN-Habitat في مجال المشروعات المتخصصة في المساحات العامة أنها ذات قيمة خاصة.
- وهناك مصدر ثاني هام ويمثل نقطة مرجعية، وهو ميثاق المساحات العامة الذي تبنته مبادرة بينالي ٢٠١٣ للمساحات العامة، والذي يضم مجموعة بسيطة وقابلة للتنفيذ من المبادئ لإنشاء مساحات عامة في المدن، وإدارتها، والاستمتاع بها.
- والمجموعة الثالثة من المصادر تم الحصول عليها من خلال المساهمات المقدمة من فريق من الخبراء العالميين، أثناء انعقاد اجتماع مجموعة الخبراء حول المساحات العامة في روما في الفترة من ١٢ إلى ١٤ يناير ٢٠١٤، وبعد هذا الاجتماع مباشرةً.

سوق الشوارع في مدغشقر © موئل الأمم المتحد

سوق الخضار في شارع بانكوك، تايلاند © راستي سدلك/ Shutterstock.com

قضية المساحة العامة

يعرض هذا القسم قضية المساحة العامة – حيث يسلط الضوء على فوائد الاستثمار في المساحة العامة، ويقوي الحجج التي تهدف إلى تحسين المساحات العامة في المدن من حيث الكيف والكم والتوزيع. ويوفر هذا القسم تعريفًا واضحًا للمساحات العامة، كما يضع قائمة تضم بعض العراقيل الرئيسية التي يمكن أن تعيق الجهود المبذولة لإنشاء المزيد من المساحات العامة الأفضل والموزعة بقدر أكبر من التساوي في مدننا، وذلك مع الاهتمام الخاص بالمدن ذات النمو السكاني السريع مع قلة الموارد.

© بيترو غاراو

"ونحن نتطلع إلى المستقبل، ينبغي علينا أن نتذكر دائمًا أربعة دروس تاريخية عن التخطيط الحضري الناجح. أولًا: ينبغي وضع قواعد حضرية فعالة لضمان الاندماج الاجتماعي الكافي وتجنب الفصل الاجتماعي.
ثانيًا: يجب تخصيص حوالي ٥٠٪ من الأراضي الحضرية للسلع العامة وتشمل الطرق، والميادين، والأسواق، والمتنزهات. ثالثًا: من المهم توافر شبكة مصممة بعناية للمساحات العامة، وتشمل الطرق، لتحقيق أكبر قدر من الاتصال.
وأخيرًا: من المهم أيضًا توافر كثافة حضرية واستخدامات متنوعة للأراضي مصممة جيدًا من أجل ضمان القرب الكافي من عوامل الإنتاج: العمالة، والسلع، والخدمات."

دكتور خوان كلوس، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

إن إثارة قضية المساحات العامة يعد طريقة جيدة لتقديم مناصرين للمساحات العامة على المستويات الدولية والمحلية والمجتمعية محليًا أو على مستوى المدينة، وذلك لتقديم مناقشات صحيحة لتعزيز جهودهم في السعي لتحسين الكم، والكيف، وتوزيع المساحات العامة في المدن.
وقد قامت قضية المساحات العامة على الحجج التالية:

- المساحات العامة كعلامة على التمدن الحضري
- مساحتنا العامة كمناطق حضرية عامة
- تعزز المساحات العامة الدخل، والاستثمار، وتكوين الثروة
- تعزز المساحات العامة الاستدامة البيئية
- المساحات العامة تزيد من كفاءة وسائل النقل
- المساحات العامة تحسن الصحة العامة
- المساحات العامة تعزز السلامة الحضرية
- المساحات العامة تدعم المساواة والاندماج الاجتماعي
- المساحات العامة تمثل أدوات لإنشاء مدن تخدم النوع الاجتماعي وكافة الفئات العمرية
- تقدم المساحات العامة فرص مثالية لإشراك المواطنين
- المساحات العامة طريق لإنشاء مدن رائعة.

المساحة العامة كعلامة على التمدن الحضري

المساحات العامة هي المكان الذي يمارس فيه الأفراد عددًا من الأنشطة التي يشاركونها مع الجميع: التنقل من مكان لآخر، والاستمتاع بفرص الترفيه، والفرص الثقافية العامة، وزيارة أجزاء أخرى من المدينة أو أي أماكن خاصة أخرى، والتسوق، ومقابلة الآخرين، أو ببساطة التجول.

كلمة «Civitas» هو مصطلح لاتيني يعرف المجتمع الذي يعيش في بيئة مشتركة، وكلمة «Cives» هي المصطلح اللاتيني لكلمة «المواطن». إن مصطلح Civility[١٣] أو التمدن هو مصطلح مشتق يجمع بين التعريفين : سلوك المواطن والسلوك الجماعي للمجتمع. وعلى الرغم من ذلك، لا يقوم التمدن في الفراغ؛ فقد نشأ تقليديًا في «Urbs» أو بيئة معيشة المواطنين. ويمكن أن تؤدي جودة المساحات العامة إلى انتهاج سلوك متحضر، ويمكن أن يؤدي السلوك المتحضر إلى مساحات عامة جيدة. إنه لا يوجد مكان تظهر فيه بوضوح درجة تمدن المدينة أكثر من المساحات العامة.

حديقة السلام شيفلد – لندن – المملكة المتحدة © Flickr/ johnthescone

مساحاتنا العامة كمناطق حضرية عامة

تتيح المدينة المزدهرة مجموعة وفيرة من السلع العامة، وتضع سياسات وإجراءات لضمان الاستخدام المستدام "للمناطق الحضرية العامة"مع ضمان توافر فرص عادلة للوصول إليها. ومن مصلحة أي مدينة الترويج للسلع العامة مثل النقل، والمناطق الخضراء، والمساحات، و"المشاعات"مثل: السلامة، والأمن، والمشاركة السياسية لتعزيز نوعية الحياة وتحقيق الازدهار المشترك. ويمثل كل من حجم ونوعية المساحات العامة بوجهٍ عام مؤشر جيد لقياس درجة الازدهار المشترك.

يدعو برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من خلال تقريره[١٤] حول حالة المدن العالمية لعام ٢٠١٢ إلى ما يلي:

.... حاجة المدن لتعزيز لتعزيز المجال العام، وتوسيع السلع العامة وتعزيز الحقوق في "المشاعات" للجميع كوسيلة لتحقيق الازدهار، يأتي ذلك استجابة للاتجاه الملحوظ المتمثل في ضم أو تقييد هذه السلع والمشاعات في الوصول للازدهار أو في استنزافها من خلال الاستخدام غير المستدام..

ولذلك، تستحق المساحات العامة في مدننا أن تكون على رأس قائمة أولوياتنا. حيث ينبغي أن تخدم المساحات العامة جميع سكان المدينة، ولا سيما أكثر الفئات ضعفًا وحرمانًا.

وعلاوة على ذلك، فإن كمية ونوعية المساحات العامة ليست مسألة تعطى بلا مقابل - فهي تتطلب الاهتمام والرعاية. وعلى عكس الممتلكات الخاصة، تنتمي المساحات العامة إلينا جميعا. وكل استثمار في المساحات العامة، سواء كانت ملكيتها عامة أو خاصة، يزيد من رأسمالنا الحضري المشترك. إن المساحات العامة هي رأس المال العام الذي يمكننا استخدامه، وتحويله، وزيادته، وتمريره إلى من يمتلكون المستقبل جميعًا.

وعلى الرغم من ذلك، يشير تقرير حالة مدن العالم[١٥] إلى أن استهلاك المساحات شبه الحضرية من خلال التنمية الضخمة ذات الكثافة السكانية المنخفضة، والمنافذ التجارية الضخمة، والتعدي على المناطق الضعيفة بيئيًا تعتبر أمثلة على كيفية تآكل الأصول البرية والبيئية والمناظر الطبيعية بطريقة لا يمكن إصلاحها. وحتى المساحات العامة المنشأة منذ زمن طويل؛ مثل متنزهات المدن تهددها التنمية العقارية. ولحسن الحظ، فإن رد الفعل العام على هذه التهديدات يشهد على إدراك المواطنين لمفهوم المساحات العامة كمنفعة عامة يتم الاستمتاع بها كحاجة أساسية، وتنتقل إلى الأجيال القادمة. وهناك حالات قليلة أخرى تمثل شهادات قوية على روح التعريف الأصلي للتنمية المستدامة.

أحد أسواق الشوارع في نجارا – نيروبي – كينيا © سيسيليا أندرسون/ موئل الأمم المتحدة

المساحات العامة كمصادر للدخل، والاستثمار، وتكوين الثروة

جوهريًا، لا يمكن أن تكون أنظمة المساحة العامة مستدامة إلا إذا توافرت الموارد الكافية لإنشائها، وتوسعتها، وإدارتها، ورعايتها. التدفق المستدام لهذه الموارد يمكنه أن يتوافر فقط من خلال دخل المدينة ذاتها، وفقًا للتحليل النهائي. ويتوافر هذا الدخل بدوره من الضرائب، والمدخلات من التوسع الاقتصادي وزيادة قيم الملكية.

يأتي التوسع الاقتصادي من الاستثمار، ويعتمد الاستثمار على عوامل مثل: التنقل، والسلامة والجذب. وهذه هي الدورة المثمرة للمساحة العامة. إن المساحات العامة توفر العديد من الفوائد الهامة، ولكنها غير مقدرة كما يجب في كثير من الأحيان، لجميع أشكال إقامة المشروعات والأعمال التجارية الرسمية وغير الرسمية. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن تكون المساحات العامة أماكن تتيح إقامة أعمال تجارية غير رسمية بطريقة منظمة وقانونية، مما يوفر لسكان المناطق الحضرية الأفقر فرص العيش الكريم. ويمكن تنظيم تجارة غير رسمية وإضفاء الصبغة القانونية عليها لتقام في المساحات العامة المعاد تدويرها والأسواق البلدية التقليدية.

المساحات العامة كأماكن منتجة للاستدامة البيئية

إن العواقب السلبية للمسطحات المرصوفة الزائدة عن الحد في المدن لا تخفى على أحد. وتعتبر المتنزهات، والحدائق، والملاعب، خاصةً عندما توزع توزيعًا جيدًا في أي منطقة حضرية، العلاج الأساسي لهذه المشكلة، حيث تؤدي المساحات المفتوحة والخضراء وظائف بيئية حيوية.

ويمكن لأي نظام جيد التخطيط للمساحات العامة على نطاق المدينة أن ينشئ شبكات خضراء لإحياء الأنظمة البيئية، واستعادة الترابط البيئي (الحياة البرية، والمحميات، والمجاري المائية) مع دعم التنوع البيولوجي في المناطق الحضرية. وهذا، بدوره، يمكن أن ينتج منافع لا حصر لها للمواطنين بوجه عام، كما يعمل على جذب الزوار. والدور الذي يمكن أن تلعبه المساحات العامة في توفير الخدمات البيئية أمر بالغ الأهمية في استراتيجيات التخفيف والتكيف مع تغير المناخ. فتعتبر المدينة التي تتمتع بشبكة قوية من المناطق الخضراء، المنتجة والطبيعية، التي ترتبط بأشكال من الإشراف الحضري النشط، ملاءمة أكثر لمعالجة بعض التحديات التي يطرحها تغير المناخ.

نحن بالفعل، في مدن عديدة، بعيدين عن نموذج القرن التاسع عشر الذي يتبنى المفهوم الصناعي للمساحات العامة المفتوحة: من خلال انتشار الزراعة الحضرية، وإنشاء دوائر للموارد المحلية تشمل المياة، والغذاء، والنفايات، مع التأكيد عليها وعرضها على سكان المدن. وقد استطاع سكان المدينة أيضًا إعادة بناء المساحات الحضرية الطبيعية التي تتيح توافر المعرفة بإدارة النظام البيئي، وتحقيق الخبرة والممارسة فيها مرة أخرى من خلال حياتهم اليومي.

المساحات العامة تزيد من كفاءة وسائل المواصلات

يمكن للمساحات العامة الحد من الازدحام، والوقت المستغرق في السفر، وحوادث الطرق من خلال تصميم وإدارة وسائل مواصلات ملائمة ومتميزة، مع إعطاء الأولوية لمسارات السير على الأقدام وركوب الدراجات. ومن بين الوظائف الأساسية للمساحة العامة هو أنها تتيح للأفراد التحرك والوصول إلى المناطق سيرًا على الأقدام، أو بالدراجة، أو بالسيارة، أو بالدراجة النارية، أو بأحد وسائل النقل العام. ومن ثم، فإن أحد الأهداف الرئيسية للتصميم والإدارة الحضرية هو التوفيق بين احتياجات وسائل النقل المذكورة والمتعارضة في كثير من الأحيان. إن الشوارع، والمساحات العامة المصممة تصميمًا جيدًا تعمل على تشجيع السير على الأقدام، وركوب الدراجات، ولديها القدرة على إيجاد بيئة آمنة من خلال تقليل سرعات المركبات والحد من استخدامها. وتظهر مفاهيم مثل: المساحة المشتركة أو المساحات المنزلية، فوائد إعادة تصميم الشوارع لتحقيق الاستخدام المشترك لجميع وسائل المواصلات[١٦].

شوارع مصممة جيدًا، ومساحات عامة تشجع على السير على الأقدام وركوب الدراجات – لندن – المملكة المتحدة © خوسيه شونج/ موئل الأمم المتحدة

المساحات العامة تحسن الصحة العامة

تعمل المساحات العامة عالية الجودة على تحسين صحة الأفراد من خلال توفير فرص للقيام بأنشطة بدنية، واللعب، مما يجعل السير أكثر جاذبية، ويقلل الضغط مع توفير بيئة مريحة. إن دخول المساحات العامة ذات النوعية الجيدة، والشبكات ذات الصيانة الجيدة يمكنه أن يساعد على تحسين الصحة البدنية والعقلية من خلال تشجيع الأفراد على السير أكثر، واللعب، أو ببساطة الاستمتاع بالبيئة من حولهم. وبطريقة أخرى، تعتبر المساحات العامة أسلحة فتاكة في القضاء على أشكال عديدة من الاعتلالات. على سبيل المثال، يعتبر اللعب أمرًا في غاية الأهمية من أجل جوانب متعددة من نمو الأطفال؛ بدءًا من اكتساب المهارات الاجتماعية، والتجربة، والمواجهة، وحل المشكلات العاطفية، وانتهاءً بالفهم الأخلاقي والمهارات الإدراكية، مثل اللغة والاستيعاب، ولا نغفل المهارات البدنية. وتوفر المساحات العامة الخضراء فرصة للجميع للتواجد بالقرب من الطبيعة، مع الاستمتاع بالأثر الإيجابي لذلك على الصحة العقلية والمتعة البسيطة في مشاهدة الطبيعة في مكان حضري[١٧].

المساحة العامة تعزز السلامة

توفر المساحة العامة المختلطة والمتنوعة مكانًا مفعم بالنشاط والحركة مما يقلل تلقائيًا من الإحساس بعدم الأمان. إن الخوف من الجريمة، وبدرجة أقل، الجريمة ذاتها، يمكنه أن يمنع الأفراد، وليس فقط الفئات الضعيفة، من ارتياد المساحات العامة ذات النوعية الجيدة. فالأطفال، والشباب، والشيوخ، على سبيل المثال، يتعرضون للمنع من ارتياد المتنزهات، والميادين، والشوارع بسبب الخوف من الجريمة والعنف. وبالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تواجه السيدات مخاوف خاصة، وفي أغلب الأحيان يشعرن بقيود عندما يتعلق الأمر بدخول مساحات عامة في بعض المناطق، بسبب الخوف من الجريمة والعنف. ويمكن للتغييرات المادية والإدارة الأفضل للمساحات العامة أن تساعد على التخفيف من هذه المخاوف. وبوجهٍ خاص، يمكن للمساحات العامة أن تحد من تصورات غياب الأمان من خلال جذب قطاع كبير من الأفراد على مدار اليوم.

تشجع المساحة العامة الجيدة الجميع على بذل المزيد من النشاط البدني – اليابان © Flickr/Adamina

متنزه مزدحم مما يخفف من الإحساس بانعدام الأمان – بريتوريا – جنوب أفريقيا. © خوسيه شونج/ موئل الأمم المتحدة

المساحات العامة كأماكن داعية إلى العدالة والاندماج الاجتماعي

تشمل العدالة توزيع (أو إعادة توزيع) فوائد النمو أو التنمية بشكل منهجي ومن خلال أطر قانونية تكفل تحقيق مبدأ " تكافؤ الفرص"، ومؤسسات تحمي حقوق الفقراء، والأقليات، والفئات الضعيفة. وينطوي دعم الإنصاف أيضًا على تعزيز المساواة الاجتماعية، والاقتصادية، والتأمين، والمشاركة المدنية للجميع. فالعدالة تعمل على تقليل الإحساس بالاغتراب والاستبعاد، وتمهد الطريق لتمكين جميع فئات المجتمع وإشراكهم، إلى جانب تحقيق الإمكانيات الكاملة لجميع السكان.

إن العملية الاجتماعية التي تأتي بالفرص المتاحة للجميع من خلال السلع العامة، مثل المساحات العامة، تمكن السكان من الاستمرار في المشاركة والمطالبة بحقهم في المدينة. لذا، فإن الطريقة التي تتشكل بها المدينة، والتي يشكّلها بها سكانها، تعتمد إلى حد كبير على ما إذا كانت الأنظمة الحضرية توفر لجميع السكان فرصًا متكافئة للتنمية.

إن العلاقات الاجتماعية في المساحات العامة، وكيفية استخدام الفئات المتنوعة للشوارع والمساحات العامة في المدينة، تعكس الاختلافات المتعلقة بالطبقة، والنوع، والسن، والعرق، والأصول. على مستوى المدينة، يوفر الاندماج الاجتماعي بيئة تتيح للأفراد والفئات الاجتماعية الشعور بالانتماء للكيان الأكبر، والتمتع بإتاحة الدخول إلى المناطق العامة، مع التمتع بحرية المشاركة الكاملة في الشئون الجماعية.

مع نمو المدن وزيادة كثافتها، يصبح الوصول إلى المساحات العامة ذات التصميم الجيد والمبهج من الأصول المتزايدة الأهمية. وينطبق هذا بصفة خاصة على المقيمين الذين تفتقر ظروفهم المعيشية الخاصة، مثل المنزل والمناطق المحيطة به مباشرة، إلى الجودة والراحة، أو الذين هم في حاجة خاصة إلى البنية التحتية اللائقة والمساحات المشتركة للصحة، والترفيه، والاختلاط الاجتماعي. ويعد تحسين فرص إتاحة المساحات العامة الجيدة لأكثر سكان المدن ضعفًا أداة قوية لتحسين مستوى العدالة، وتعزيز الاندماج، والتصدي للتفرقة في المدينة. وينبغي تعويض الصعوبات في تأمين إتاحة إسكان ملائم وفي المتناول لكافة الفئات من خلال توافر المساحات العامة والخدمات العامة عالية الجودة.

جزيرة في وسط الطريق استخدمت كسوق في نيروبي – كينيا © موئل الأمم المتحدة

السيدات في أحد الأسواق في داير داوا – إثيوبيا © ديفي/ Flickr

المساحات العامة كأدوات لإقامة مدن صديقة للمرأة وللفئات العمرية المختلفة

ويمكن مضاعفة مكتسبات المرأة تحت مبدأ المساواة من خلال تأكيد حق المرأة في المدينة. فمن الممكن أن تمثل المساحات العامة وسيلة للسيدات والفتيات لإثبات حقهن في المدينة. وتعتبر الشوارع والمساحات العامة أدوات ممتازة لإقامة مدن صديقة للمرأة وللفئات العمرية المختلفة على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، تستخدم السيدات الشوارع والمساحات العامة بمعدل تكرار أكثر من الرجال ولأغراض متنوعة تفوق بكثير أغراض الرجال. والسيدات أكثر عرضة لتقسيم أوقاتهن بين العمل والأسرة، وبالتالي، فمن المرجح أن يستخدمن شبكة خدمات المدينة التي تشمل المساحات العامة، والأرصفة، وخطوط الحافلات، وخطوط المترو، والترام بصورة أكبر من الرجال. ولهذا السبب، تتطلب السيدات وسائل مواصلات عامة ذات كفاءة وتتسم بالأمان إلى جانب الحاجة إلى شوارع ومساحات عامة آمنة.

وهكذا، فإن المدينة الصديقة للمرأة هي التي تهتم بشكل خاص باحتياجات المرأة ولكنها أيضا، بطبيعة الحال، مدينة تتمتع بخدمات أفضل وبمساحات عامة أفضل وأكثر أمانًا.وتكشف المبادرات الصديقة للمرأة كيف يمكن أن تكون المدينة إبداعية ومراعية إذا ما تم إيلاء اهتمام خاص للتوفيق ما بين سمات المساحات العامة وفهم احتياجات المرأة. وقد تختلف المنهجيات المتبعة ما بين بديهية، مثل إضاءة الشوارع بصورة أفضل، ومبادرات وحملات نوعية تركز على الترويج لتوفير شوارع ومساحات عامة صديقة للمرأة. وقد تم منح مدن مختلفة مثل فيينا وسيول جوائز تقديرًا لجهودها في تصميم مساحات عامة صديقة للمرأة، إلى جانب تحسين إتاحة وصول المرأة للمساحات العامة وحرية التنقل.

دائمًا ما تجذب المساحات العامة الشباب، حيث يستخدم غالبية الشباب المساحة العامة بنشاط وبصورة متكررة. وتعتبر المساحات العامة واحدة من الأماكن الآمنة التي يستطيع الشباب أن "يرتادوه" دون الحاجة لرقابة الوالدين. وفيما يخص الأطفال والشباب، تتسم المعوقات والقيود على دخول المساحات العامة بأنها عديدة ومعقدة. وتشمل هذه القيود التخطيط والتصميم بالإضافة إل العناصر الاجتماعية التي أثرت علي وصول الشباب إلي المساحات العامة أو رغبتهم في ممارسة أنشطة فيها. وبحسب أعمارهم فإن العوامل التي تؤثر علي استخدام الشباب للمساحات العامة تشمل الكثافة السكانية في الأحياء السكنية، أو الخوف من الجريمة والعنف، أو نقص المساحات المخصصة لاستخدام الأطفال والمراهقين، أو الترويج التجاري لمنافذ الترفيه وقضاء وقت الفراغ واللعب والمخصصة للأطفال والشباب.

من الممكن أن تكون الحياة في المدينة صعبة على كبار السن بسبب محدودية أو تقييد التنقل. وقد لا تستوعب المساحات العامة الحالية الأنشطة التي تخدم الاحتياجات المادية لكبار السن بصورة كافية. ومن المهم التعامل مع احتياجات المواطنين من كبار السن، وفهمها، فيما يتعلق بقضاء وقت الفراغ، والتفاعل الاجتماعي، والتنقل. فعلى سبيل المثال، قد يحتاجون إلى توافر المزيد من الحمامات العامة، وإضاءة أكثر إشراقا، والمزيد من الوقت لعبور الشارع، والمزيد من الأماكن للجلوس والراحة.

رجال مسنون يسترخون في حديقة في فارو، البرتغال © فليكر / بيدرو ريبيرو سيمويس

المساحات العامة كفرص لتفعيل مشاركة المواطنين

منذ زمن طويل، تم الدفاع عن المشاركة في التخطيط للمدينة باعتبارها الأداة الأساسية لجعل التخطيط والحوكمة الحضرية ملبية للاحتياجات، وتتسم بالشفافية والمسئولية – أو في كلمة واحدة "مستدامة". وتتسم مشاركة المجتمع المدني بالقدرة على تمكين المجتمعات، وبناء رأس المال الاجتماعي، والتوجه نحو تصميم أفضل للمشروعات الحضرية، وإتاحة الفرصة لدمج اهتمامات المواطنين في استراتيجيات التنمية. وفي حين أن المشاركة أكثر صعوبة في حالة التحولات الحضرية التي ينفذها بالكامل القطاع الخاص؛ مثل: إقامة مبنى إداري جديد، أو مجمع سكني. ويكون ذلك أكثر جدوى، وملاءمة، وفاعلية في جميع الحالات التي تكون فيها التحولات الحضرية مرتبطة بالمساحات العامة. وفي كثير من الأحيان، يحتشد المواطنون حول إقامة مساحات عامة يريدون إنشاءها أو صيانتها.

ومن ناحية أخرى، تمثل إقامة المساحات العامة، وإدارتها، والاستمتاع بها، فرصًا مثالية لإشراك المواطنين، سواء على مستوى المدينة أو على صعيد المجتمع المحلي. وتعطي ممارسة "الإشراف الحضري" مثالًا هامًا على الإمكانات الفريدة للمساحات العامة لتفعيل المشاركة. ويتم تفعيل الإشراف الحضري في جميع أنحاء المساحات الخضراء، كما يتم على الأراضي العامة والخاصة على السواء. ويتولى المواطنون في المناطق الحضرية، العامة أو شبه العامة، الإشراف الحضري في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية. ويتطوع المواطنون من جميع الأعمار في المشاريع والأعمال المقامة على مساحات لا يملكونها، ويشمل ذلك إدارة المتنزهات، وتجديد المساحات المفتوحة، وزراعة الأشجار في الشوارع، وتطوير الحدائق المنشأة بالجهود الجماعية.

المساحات العامة كأساس لإقامة مدن عظيمة

ندما نفكر في المدن المتميزة، فإننا نفكر دائمًا في المساحات العامة في تلك المدن: الطرق، والطرق ذات الأشجار، والشوارع، والجسور، والأنهار، والميادين العامة، والمتنزهات، والحدائق، والملاعب، والمباني العامة. وبعيدًا عن المعالم المرئية البارزة، فإن نوعية المساحات المحيطة في الخلفية البيئية للمدينة يمكن أن تمثل الفرق ما بين القبح والجاذبية.

تصبح المدن عظيمة عندما نضع نظامًا جيدا للمساحات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن شخصية جميع المدن العظيمة لا تحدد فقط من خلال المباني الموجودة بها. فالجمال، على سبيل المثال، لا ينتج فقط من السمات الرائعة، وإنما أيضا من التناغم والنظام. وهذه الصفات، في المدن، غالبًا ما تتوافق مع الأنماط التي تم تخطيط الشوارع والمساحات العامة وفقًا لها بجدارة. وبغض النظر عن المنظور الشكلي، فإن أنماط الشوارع العادية (لا سيما عندما تقوم على شبكات دقيقة يمكن التنبؤ بها) تعتبر محفزات رائعة للتنمية البدنية، كما تتيح للمواطنين والزوار إمكانية توجيه أنفسهم، ليشعروا بالراحة في المدينة، وليكونوا أكثر ميلًا للاكشاف والمشي.

اتحاد التخطيط الأمريكي يحتفي بالمساحات العامة الرائعة

في كل عام، يقيم اتحاد التخطيط الأمريكي مسابقة لمنح جائزة للأماكن الرائعة في أمريكا مثل: الشوارع، والأحياء، والمساحات العامة. ويصف الاتحاد المسابقة بما يلي: "يحتفي البرنامج الرائد الذي يقيمه الاتحاد بالأماكن النموذجية في الشخصية والجودة والتخطيط. ويتم سنويًا اختيار الأماكن التي تمثل المعيار الذهبي فيما يتعلق بالإحساس الحقيقي بالمكان، والاهتمام الثقافي والتاريخي، والمشاركة المجتمعية، إلى جانب وجود رؤية للمستقبل." وتوفر الأماكن المتميزة، وفقًا لمفهوم الاتحاد، فالخيارات الأفضل فيما يخص المكان والكيفية التي يعمل تحت ظلها الأفراد أو يعيشون فيها. وهي الأماكن التي يحب الناس التواجد فيها – وليس فقط زيارتها، بل العيش والعمل فيها كل يوم. ويتم تحديد الأماكن الجيدة في أمريكا من شوارع، وأحياء، ومساحات عامة، من خلال العديد من المعايير، ومن بينها السمات المعمارية، الإتاحة للجميع، وقدراتها الوظيفية، والمشاركة المجتمعية.

وقد كان سوق محطة ريدينج في ولاية فيلادلفيا من بين الأماكن التي منحها اتحاد التخطيط الأمريكي جائزة المساحات العامة العظيمة في عام ٢٠١٤. ويقع السوق في مجمع من المباني يُعرف باسم "Terminal Train Station" ويمكن الوصول إليه بسهولة من خلال نقطة العبور العامة، ويمثل المكان منزلًا لما يزيد على ٧٦ من صغار التجار. ويزور السوق في كل عام عدد يتجاوز ٦ مليون شخص، ويعاد استثمار العوائد في حدود المنطقة.

الساحة المركزية في سوق محطة ريدينج © بروس اندرسن/ Wikipedia

جسر تشارلز، براغ، جمهورية التشيك © Shutterstock.com

إيبيرابويرا بارك، ساو باولو، البرازيل © فيليبي فريزاو/ Shutterstock.com

الأهداف والقيود

قد أوضح القسم السابق قضية المساحة العامة – حيث يسلط الضوء على فوائد الاستثمار في المساحة العامة، ويقوي الحجج التي تهدف إلى تحسين المساحات العامة في المدن من حيث الكيف والكم والتوزيع.

ويتناول هذا القسم اقتراح الهدف الذي ينبغي أن تتبناه المساحة العامة، والمبادئ التي يمكن أن تعمل على إرشادات تنفيذها، والقيود التي قد تواجهها، والسياسات التي من الممكن أن تنشأ من هذه الأهداف والمبادئ.

وتقوم المبادئ بصورة كبيرة، ولكن غير حصرية، على ميثاق المساحة العامة.

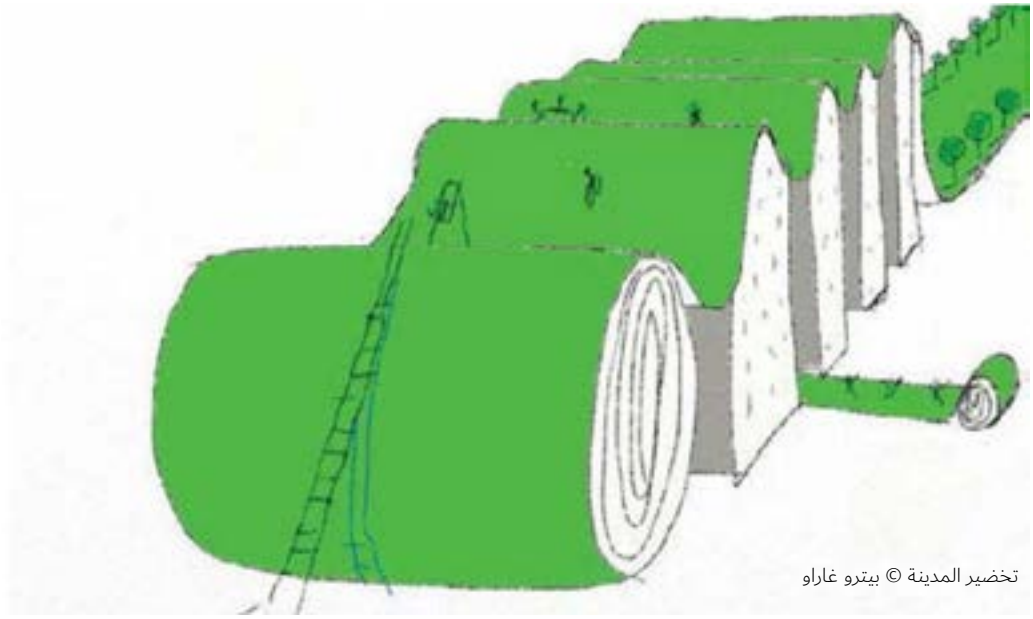

تخضير المدينة © بيترو غاراو

التعريفات تأتي أولا

إنّه من الصعب ان يتم تحديد الهدف، ناهيك عن تحديد مجموعة من السياسات المفيدة إذا لم تتمكن من تحديد هذا الهدف. لقد أنتج المؤلفون والباحثون والمهنيون مجموعة متنوعة من التعريفات للمساحة العامة. معظمها يعكس وجهة نظر معينة. يؤكد البعض، على سبيل المثال، على دور التصميم في إنتاج مساحات عامة جيدة، ويميل آخرون إلى اعتماد تعريف واسع، فيشيرون إلى المساحة العامة باعتبارها كل تلك المساحات القادرة على جذب سكان المناطق الحضرية. ويرفض المزيد وجود تعريفًا عالميًا، مؤكدين أن مفهوم المساحة العامة يختلف باختلاف الظروف التاريخية والثقافية. في هذه المرحلة، من أجل تعريف المساحة العامة، من المفيد الإشارة إلى أحد التعريفات الدولية الأحدث في هذا المجال التي يقدمها ميثاق المساحات العامة وهو:

«المساحات العامة هي جميع المساحات المملوكة للقطاع العام أو للاستخدام العام، والتي يمكن للجميع الوصول إليها والاستمتاع بها مجانًا وبدون دوافع ربحيّة»

يجسد التعريف أعلاه روح وجوهر المساحة العامة ويتوافق مع سماتها الإحدى عشر الموضحة في القسم السابق («قضية المساحة العامة»). إن مفهوم المساحة العامة باعتبارها منفعة عامة يعني ضمناً إمكانية الوصول إليها من قبل الجميع دون أي تكلفة مباشرة على المستخدمين، وكذلك خلق روح الخدمة العامة دون أي غرض سوى المساهمة في تحسين الجودة الشاملة للحياة الحضرية. يُستخدم مصطلح «المساحة» للإشارة إلى الجودة التي يجب أن تتمتع بها جميع المساحات العامة الجيدة وبعضها، مثل المكتبات العامة والتي لا يمكن تعريفها بشكل صحيح على أنها مساحات. تم أخذ المساحات العامة المملوكة للقطاعين العام والخاص في الاعتبار عند التوصل إلى التعريف السابق، مع استنتاج مفاده أن الملكية العامة تضمن الوصول والتمتع بشكل أكثر استقرارًا بمرور الوقت - تخضع العديد من المساحات والمرافق المفتوحة التي يديرها القطاع الخاص لقيود لا يحكمها المجتمع - وأن الملكية العامة هي ضمانة أفضل لطبيعة «الصالح العام» للمساحات العامة. ويشكل غياب دافع الربح جزءا لا يتجزأ من التعريف لأن العديد من المساحات العامة المملوكة للقطاع الخاص او المفتوحة للجمهور يتم إنشاؤها لجذب المستهلكين، وليس لصالح تمتع جميع المواطنين.

أنواع المساحات العامة

وفقًا للتعريف السابق، يمكننا التفرقة بين مجموعة متنوعة من أنواع المساحات العامة، والتي يمكن إعادة ترتيبها في ستة فئات رئيسية، بدءًا من المساحات العامة التي تضمن أقصى حد من الإتاحة وتعدد الاستخدامات.

بالطبع، فإن هذا التصنيف مفتوح للتدقيق. وعلينا دائمًا أن نتذكر، على سبيل المثال، أن صفات المساحات العامة تختلف على مستوى المناطق والثقافات.

الشوارع كمساحات عامة. تشمل الفئة الأولى من المساحات العامة المساحات التي تستخدم، بفضل تعدد استخداماتها، بصورة أعلى كثافة في حياتنا اليومية وهي:

- الشوارع، والطرق، والشوارع المشجرة
- الميادين والساحات
- الأرصفة
- الممرات والمعارض
- مسارات الدراجات

فهذه هي المساحات العامة بكل معنى الكلمة لأنها مملوكة، ومصانة، ومتاحة، ويستمتع بها العامة بدون استثناء، ودون أي مقابل طوال الوقت، وليلًا أو نهارًا. وتتميز المساحات العامة التي تندرج تحت هذه الفئة أيضًا بأنها الأوسع من حيث تعدد الاستخدامات فيما يتعلق بالاستمتاع العام: حيث يمكن لهذه المساحات استضافة الأسواق المفتوحة، والعروض، والفعاليات، والمهرجانات السياسية، والمظاهرات، وأنشطة القطاع غير الرسمي. وتتيح هذه المساحات أيضًا الوظيفة الحضرية الجوهرية وهي "التنقل". ولذلك، يمكن تعريف هذه المساحات على أنها مساحات عامة ذات استخدامات متعددة. وهناك سمة واحدة خطيرة لهذه الأنواع من المساحات، وهي أنها المساحات المعرضة لأن يطغى استخدام واحد على باقي الاستخدامات، مثل أن يطغى استخدام المركبات على استخدام المشاة مما يهدد التنقل بدون مركبات.

المساحات العامة المفتوحة. الفئة الثانية تضم المساحات العامة المفتوحة، وهي السمات الحضرية التي تخطر على بالنا تلقائيا عندما نفكر في المساحات العامة التي نستخدمها أيضًا في حياتنا اليومية وتشمل ما يلي:

- المتنزهات
- الحدائق
- الملاعب
- الشواطئ العامة
- ضفاف الأنهار والمناطق الساحلية

فهذه المساحات متاحة أيضًا للجميع بدون مقابل، وعادةً ما تمثل ملكية عامة. وفي كثير من الحالات، رغم ذلك، نجدها متاحة فقط أثناء ساعات النهار.

المنشآت الحضرية العامة. الفئة الثالثة من المساحات العامة التقليدية تضم المنشآت العامة عالية الصيانة ذات الملكية العامة والتي يُتاح استخدامها بدون مقابل، مثل:

- المكتبات العامة
- المراكز المدنية/المجتمعية
- أسواق البلدية
- المنشآت الرياضية العامة

وفي كثير من الحالات، يمكن دخول هذه الأماكن فقط أثناء النهار أو ساعات العمل.

وينبغي إتمام القائمة بثلاثة فئات على الأقل من "الفئات غير المادية" للمساحات العامة.

"مساحة العامة". المساحة الأولى هي المساحات العامة المعروفة بأنها "مساحة للعامة". وهنا، المصطلح "العامة" لا يقصد به الإشارة إلى "الجمهور عامة" وإنما، بالأحرى، يقصد به مجال القطاع العام. وبهذا المعنى، لا تمثل "المناطق العامة" ببساطة السلع والأماكن، وإنما الميثاق الاجتماعي الذي يفوض بموجبه المواطنون السلطة، ويساهمون بالموارد من أجل الصالح العام مع تكليف المسئولين المنتخبين محليًا بإدارتها. وإذا ما تمت مخالفة هذا الميثاق الاجتماعي أو التهاون فيه، تتعرض هذه المساحة العامة للخطر، كما يمثل ذلك تهديدًا للديمقراطية في حد ذاتها.

المدينة ذاتها. الفئة الثانية هي المدينة بوصفها مساحة عامة. وتعتبر النظرة الشاملة هامة لأنها تدعم المنهج الشمولي للمساحة العامة، وفكرة أن المدينة تمثل منفعة عامة. وتعتبر هذه النظرة أيضًا وثيقة الصلة بالنقاشات المؤيدة لحركة "الحق في المدينة"، حيث تعتبر المدينة الساحة العامة، والمجال المعبر عن المساحة المادية، والرمزية، المكرسة للجميع، والتي يتشارك فيها الجميع، والمخولة للجميع.

الفضاء المعلوماتي. الفئة "غير المادية" الثالثة من المساحات العامة هي الفضاء المعلوماتي. ودائمًا ما كانت المساحات العامة تمثل مكان الالتقاء، والتفاعل، والتواصل. ويوفر الفضاء المعلوماتي، من خلال الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، فرصًا جديدة للالتقاء والتفاعل الافتراضي الذي يمكن أن يؤدي إلى مضاعفة التفاعلات "الحقيقية" في المساحة "الواقعية". ويقال، على سبيل المثال، إن المشاركة السياسية، وتعتبر الأساس الأصلي للديمقراطية، يتم تعزيزها إلى حدٍ كبير من خلال استخدام التكنولوجيا ذات الصلة على شبكة الإنترنت. ومن ناحية أخرى، هناك خطر أن تحل الاتصالات الإلكترونية محل التفاعل المادي، أو على الأقل تحد منه.وينعكس هذا التناقض كما في الميثاق. تنص الفقرة ٣١ (ك) على أن: هناك قناعة بأن شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي قد أصبحت المساحات العامة الجديدة، لدرجة اعتبار تلك الأماكن التقليدية لا قيمة لها، أو على الأقل، من الطراز القديم. قارن الفقرة ٢٠: "إن تصميم المساحات العامة يعني أيضًا مراعاة الممارسات الإبداعية البديلة القائمة على تقنيات جديدة للتواصل والاستخدام الحضري".

ويركز دليل الأدوات الحالي على المساحة العامة المادية، ولكنه يركز أيضًا على نقطة التلاقي بين المساحات العامة الطبيعية والمساحات العامة غير المخططة، وكيف يمكن أن تدعم كل منهما الأخرى.

هل تعتبر البرلمانات من المساحات العامة؟

يقال إن أعلى مظهر من مظاهر التعبير عن الحياة الديمقراطية هي البرلمانات ومجالس المدن. وينبغي أن تعتبر هذه الأماكن أيضًا من المساحات العامة؛ ليس فقط لأن جلساتها علنية ومفتوحة للجميع بدون مقابل، وإنما بسبب أهميتها المدنية العالية باعتبارها مساحات عامة تمثل الديمقراطية. وبهذا المعنى، يجب اعتبار البرلمانات وجميع ساحات النقاش السياسي المفتوحة، أيًا كان تعريفها في الثقافات المختلفة، نماذج رمزية وواقعية بدرجة كبيرة على "المساحات العامة".

داخل مبنى البرلمان في نيو دلهي، الهند © MoH

المساحات العامة

- هي الشبكة المادية التي تدعم تحرك الأفراد وتمركزهم، كما تمثل وسيلة للانتقالات، وعليها تقوم حيوية المدينة.
- هي السوق المضيفة التي توفر الأنشطة التجارية المتاحة في مقر ثابت وطرقات عامة وغير ذلك من الخدمات (مجتمعة أو غير مجتمعة، وعامة أو خاصة)، والتي من خلالها يتم التعبير عن البعد الاجتماعي والاقتصادي للمدينة.
- توفر فرص قيمة للجميع للترفيه، وممارسة التدريبات البدنية، وإعادة تجديد النشاط في أماكن مثل المتنزهات، والحدائق، والمرافق الرياضية العامة.
- تساعد على تعزيز التعليم والثقافة من خلال أماكن مثل المتاحف والمكتبات العامة.
- هي أماكن للذكريات الفردية والجماعية، والتي تنعكس فيها هوية الأفراد، ويجد فيها الفرد المؤازرة، والنمو المعرفي الذي يعكس أن الأفراد يمثلون مجتمعًا واحدًا.
- تدعم التجمع، والتلاقي، وحرية التعبير.
- تمثل جزءًا لا يتجزأ، وذو دلالة، من العمارة والمساحات الخضراء الحضرية، مع دورها الفاصل في إضفاء الشكل العام على المدينة.

وتمثل السمات المذكورة أعلاه المبادئ المتاحة للإدارات العامة، والتي تقوم عليها سياسات متكاملة. وتساهم هذه المبادئ في التخطيط الحضري، والترقية التشكيلية والوظيفية للنسيج الحضري، والتجديد الاجتماعي والاقتصادي على نطاق واسع.

المصدر: ميثاق المساحة العامة، الفقرات ١٤ - ١٥

المساحة العامة للمعلومات العلمية من خلال تمكين شبكة الإنترنت

إحدى الفرص المثيرة التي تتيحها شبكة الإنترنت هي دخول المساحة العامة للحصول على المعرفة العلمية. وقد كان هذا دائمًا عائقًا كبيرًا أمام الباحثين والعلماء في العالم النامي الذين لديهم إمكانية محدودة للوصول إلى المنشورات العلمية والدوريات باهظة الثمن. وقد دفعت هذه المشكلة البروفيسور الباكستاني الراحل: محمد عبد السلام، الحائز على جائزة نوبل في الفيزياء، إلى تأسيس المركز الدولي لأبحاث الفيزياء النظرية في تريستا.

وكان سيسعد البروفيسور عبد السلام أن يعرف كيف تم تسهيل الوصول إلى المعلومات العلمية بلا مقابل اليوم بفضل شبكة الإنترنت. وتوفر البوابة المفتوحة Spring Open Portal، على سبيل المثال، الدخول المجاني والفرص للمساهمة فيما لا يقل عن ١٨٥ دورية علمية تغطي مجموعة واسعة من التخصصات.

و يعتبر هذا مثالًا رائعًا لمصطلح "المساحة العامة غير المادية": أي مساحة ذهنية مجانية وغير هادفة للربح ومتاحة للجميع.

الهدف: تحسين إمدادات المساحات العامة وجودتها وتوزيعها

الهدف العام هو دعم الحكومات المحلية في إنشاء/تعزيز الشوارع المساحات العامة الشاملة اجتماعيًا والمتكاملة والمتصلة والمستدامة بيئيًا والآمنة، وخاصة بالنسبة للفئات الأكثر ضعفًا.

إن المعرفة القوية حول حالة المساحات العامة ومدى توفرها في مدننا نادرة، ولهذا السبب تم تخصيص الأداة الثانية للسياسة في مجموعة الأدوات لتقييم الأماكن العامة، لا سيما فيما يتعلق بالدراسات الاستقصائية والمؤشرات المناسبة.

وفي الوقت نفسه، نعلم جميعا أن كلاً من العرض والجودة في المساحات العامة في مدننا بحاجة إلى تعزيز. بالإضافة إلى ذلك، وفي جميع المدن تقريبًا، يميل كل من العرض وجودة المساحات العامة إلى الانخفاض مع مغادرة مركز المدينة، ويتناسب ذلك عكسيًا مع مستويات دخل السكان.

لذلك، في حين أن هدف تحسين العرض والجودة في المساحات العامة يبدو واضحًا، فإن ما يؤهل هذا الهدف المقترح هو تأكيده من خلال المصطلح المضاف «توزيع» لجعل المساحات العامة تؤدي الدور المذكور في الجزء الأول من مجموعة الأدوات، دعاة المساواة والاندماج الاجتماعي.

من الواضح أن الجودة في هذا السياق لا تشير فقط إلى التصميم، ولكن أيضًا إلى صيانتها والاستمتاع بها.

القيود المهددة لخلق مساحات عامة جيدة، وإدارتها، والاستمتاع بها

بينما قد تواجه الدول النامية صعوبات أكثر ومشكلات مباشرة فيما يتعلق بكم، وكيف، وتوزيع، المساحة العامة، فهناك قيود أساسية يمكنها أن تهدد النجاح في إنشاء مبادرات المساحات العامة، وإدارتها، والاستمتاع بها في جميع المدن، والتي تنطبق بوجهٍ عام على جميع الأوضاع الحضرية.

وقد تم تحديد القيود التالية في ميثاق المساحات العامة ونتائج السياسات المترتبة عليها، وهي تؤكد على بعض الاعتبارات الواردة في القسم السابق:

- تحويل المساحات العامة إلى سلعة، مثل: نشر المنشآت المتخصصة للتسوق والترفيه، إلى جانب المرافق الرياضية الخاصة؛
- التقليل من الموارد اللازمة لإقامة وصيانة المساحات العامة بسبب ضعف الموارد المالية ونقص كفاءة الإنفاق العام بصورة متكررة؛
- تراجع ميل المواطنين للتأكيد على حقوقهم؛
- ضعف التماسك الاجتماعي، وعدم إيلاء اهتمام كبير للسلع العامة من جانب أعداد كبيرة من المواطنين، وتزايد معدل تكرار أعمال التخريب؛
- الضغوط التي تمارسها المصالح العقارية المضاربة؛
- اختيارات التصميم التي تتجاهل معايير تعدد الاستخدامات والروابط الهيكلية؛
- الصعوبات التي تواجهها العديد من السلطات المحلية في ممارسة دور يتسم بالقيادة العامة الفعالة؛
- تقسيم الهياكل الإدارية وضعف التواصل بين الإدارات الحكومية المختلفة؛
- تعرُّض العديد من المساحات العامة للاستخدامات غير المناسبة، مثل تحويل الميادين العامة إلى ساحات انتظار سيارات؛ وتواجد الشاحنات في المساحات المخصصة

للمشاة؛ وتعديات المطاعم والأنشطة التجارية على المساحات العامة خارج المساحات المسموح بها؛

- الشعور بعدم الأمان، أو عدم الأمان الفعلي، في المساحات العامة وما يترتب على ذلك من قلة الاستخدام، وهجر المساحات العامة ورفضها؛
- الاعتقاد بأن الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي قد أصبحت المساحات العامة الجديدة حتي بات ينظر إلي المساحات العامة التقليدية على أنها بلا قيمة، أو على الأقل، شيء من الماضي؛
- غياب التوجيهات والمرجعيات مما قد يسبب حالة اضطراب عميق في الوجهة بين مستخدمي المساحات العامة؛
- المنافسة على المساحات لاستخدامات ومستخدمين مختلفين، مما ينتج عنه تحويل المساحات العامة لتقع تحت سيطرة القطاع الخاص؛
- ضعف ممثلي الجماهير ونقص التخطيط والتوجه السياسي حول المساحات العامة؛
- ضعف الأطر التنظيمية والتشريعية التي تتناول إنشاء المساحات العامة وصيانتها؛ وذلك مثل الأطر القانونية التي تعطي الأولوية للمصالح الخاصة أو الملكية الخاصة؛
- غياب الآليات الموضوعة لتسوية النزاعات الناشئة حول استخدام المساحات العامة والاعتراف بها؛
- التصميم والتخطيط الحضري الحديث قد نجح في تكوين مساحات عامة أو مفتوحة مصطنعة، والتي تتسم بصعوبة استخدامها وصيانتها بسبب حجمها وضعف أدائها الوظيفي.

المساحات العامة في سياقات حضرية مختلفة

يتبنى هذا الدليل وجهة النظر التي تؤيد فكرة أن دور المساحات العامة ومشكلاتها تمثل قضية عامة وشائعة أكثر من كونها تتعلق بسياق بعينه. وعلى الرغم من ذلك، فمن الأهمية أن نتذكر دائمًا أن هذا الدليل قد وُضع خصيصًا لمساعدة المدن الفقيرة في الدول النامية التي تتسم بسرعة النمو السكاني مع قلة الموارد. وفي هذه المدن، تنشأ الحاجة لتناول قضية المساحات العامة ليس فقط كقضية منفصلة وإنما كجزء من أولويات التنمية الحضرية.

وعلاوة على ذلك، لا توجد مدينة مثل الأخرى تمامًا. فلكل مدينة سماتها التي تعبر عن خصائص الإقليم والسكان. وفي هذا الشأن، تحظى المساحات العامة بسمات نوعية تتعلق بطريقة تشييد المدينة. فالظروف الجغرافية، والسلوكيات الثقافية، والإطار القانوني، والتنمية الاقتصادية، ووجود النسيج الحضري، جميعها تؤثر على إنشاء المساحات العامة واستخدامها.

وقد أظهرت الدراسات التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) أن مقدار الأرض المخصص للمساحات العامة في الدول النامية محدود. ولا توجد آليات صحيحة لضمان إنشاء المساحات العامة، وحمايتها، وصيانتها. وعلاوة على ذلك، تتسبب التعديات على المساحات العامة القائمة في تفاقم مشكلة إتاحة المساحات العامة. وعلى الرغم من ذلك، تمثل عملية خصخصة المساحات العامة اتجاهًا شائعًا في الكثير من المدن والبلدان، بصورة أساسية كمحاولة لمنع الجريمة. وهذا يتسبب في إنشاء مدينة مقسمة ومجزأة.

وغالبًا ما تحتاج المساحات العامة القائمة للدعم، وإعادة الإحياء، أو التعديل؛ وسوف تحتاج المساحات الأخرى إلى التخطيط والتصميم مع خطط الامتداد الحضري الجديدة. ويمكن التفرقة بين ثلاث فئات عريضة: الامتداد الحضري، والارتقاء بالمناطق الفقيرة، والتحول ورفع الكثافة الحضرية واستراتيجياته على مستوى المدينة.

الامتداد الحضري: تعريف المساحات العامة وحمايتها. تحتاج الدول ذات التوسع العمراني السريع، إلى زيادة توفير الأراضي المخصصة للمدن من أجل تلبية احتياجات الزيادة السكانية المتوقعة. يتعين على العديد من الدول أن تخطط مسبقًا لتمديد الأراضي الحضرية المُتاحة المرافق. ومن شأن توسيع المدينة المخطط له أن يضمن مساحة لإيواء السكان الحضريين الجدد ومنع نشوء الأحياء الفقيرة (العشوائيات). وعند وضع تصور للخطة، يجب تخصيص مساحات عامة مخصصة للشوارع وللمساحات المفتوحة. فتوفير المساحة الكافية، والتخطيط الفعال للمساحات العامة يعملان على دعم الأنظمة الحضرية الفعالة، والحصول على الخدمات العامة، وتعزيز رأس المال الاجتماعي.

وبناءً على البحث المقارن على مستوى المدن العالمية، يوصى بتخصيص مساحة لا تقل عن حوالي ٥٠٪ من الأرض للاستخدام العام، بحيث يتم تخصيص نسبة ما بين ٢٥ إلى ٣٠٪ للشوارع، ونسبة من ١٥ إلى ٢٠٪ للمساحات العامة المفتوحة الأخرى. وتختلف النسبة بحسب كل سياق على حدة. وأيضًا، تتطور جودة المساحات العامة مع تطور المدينة وارتقائها. وغالبًا ما تمثل المساحات العامة العنصر الأول الذي يتم تحديده في أي امتداد حضري جديد، إلا أن تطوير المساحات العامة وتحسينها نادرًا ما يسبق إتمام إنشاء المساحات الخاصة بفترة طويلة. وفي العديد من السياقات، لا يتم بالمرة تحسين هذه المساحات العامة، أو رصفها، أو تنظيمها، بل غالبًا ما يتم تخصيصها أو الاستحواذ عليها قبل تطويرها. وفي مدن عديدة، وخاصة في دول العالم النامي، يتم تنفيذ الامتدادات الحضرية بدون وجود خطة واضحة للمساحات العامة. ومن الصعب سحب المساحات العامة من الملاك من القطاع الخاص عندما لا تتوافر الأطر القانونية أو عند ضعف تنفيذ الخطط.

الارتقاء بالأحياء الفقيرة، والتحول، ورفع الكثافة الحضرية. عندما تأخذ المدن على عاتقها مهمة تنفيذ مشروعات التحول الحضري ورفع كثافة المدن، فمن الضروري إتاحة مساحة عامة ذات كم وكيف من الممكن أن يدعما هذه العمليات. وتُظهر الدراسات أهمية الأماكن العامة في الحياة في بيئات ذات كثافة سكانية عالية. حيث تعمل كامتداد للمنزل، مما يتيح لقاءات غير رسمية ومنظمة. وتحتاج عمليات التحول الحضري ورفع كثافتها إلى إدماج التصميم الحضري لتحقيق أقصى استفادة من الأماكن العامة. ويمكن للأماكن العامة المصممة تصميمًا جيدًا أن تسهل الاستمتاع بالحياة في الأحياء، كما تدعم كثافة الأنشطة، والاستخدامات، والمستخدمين بشكل أفضل.

وبشكل عام، تتميز الأحياء الفقيرة بكمية محدودة جدًا من المساحات العامة، حيث أن الأرض مشغولة بالاستخدامات السكنية والخاصة، مع ضعف، أو عدم وضع قواعد للاستخدامات، والخدمات العامة. والمساحات العامة تعتبر مكان مزدحم ويدعم العديد من الأنشطة والوظائف المختلفة. وفي مثل هذه السياقات، يمكن أن تصبح المساحات العامة عنصرًا رمزيًا للغاية في المشاركة المدنية والمواطنة، فضلا عن كونها ركيزاً هاماً لرفع مستوى التدخلات.

وفي أجزاء أكثر اتساعًا من المدينة، يمكن تطوير خطط التحول الحضري لزيادة الكثافة السكانية والاقتصادية، وتشجيع المجتمعات المدمجة. وقد استخدمت بعض المدن المساحات العامة كنقطة انطلاق لعمليات رفع الكثافة. وفي مثل هذه الحالات، تحفز استراتيجيات التحول الحضري ورفع كثافة المناطق الحضرية وضع هيكل حضري يعمل على تقليل تكاليف النقل وتقديم الخدمات، ويحسن استخدام الأراضي ويدعم حماية وتنظيم المساحات الحضرية المفتوحة.

أولاد يلعبون هوكي الطاولة في شارع في مدينة دبراك، إثيوبيا © فلاد كاراييف/Shutterstock.com

استراتيجيات على مستوى المدينة. أدركت العديد من المدن أهمية المساحات العامة المصممة جيدًا والمحافظة عليها من أجل تحسين الظروف المعيشية. ومع ذلك، يجب ربط المساحات العامة بشبكة تضمن توافرها وإتاحتها. وتمثل النظرة الشاملة للمدينة وشبكة المساحات العامة فيها أمرًا أساسيًا لتحقيق أقصى قدر من إمكانات البنية التحتية القائمة. وينتج النسيج الحضري من خلال وضع شبكة المساحات العامة، والتي تساهم في تشييد الشكل الحضري المميز للمدينة.

وتحتاج المدن إلى تحديد أولويات استراتيجيات وخطط المساحات العامة، من أجل ضمان الإتاحة للجميع. وتحتاج الحكومة المحلية، بالاشتراك مع مختلف ذوي الشأن، إلى زيادة الوعي بالمساحات العامة والتنسيق داخل إداراتها المختلفة. وفي كثير من الحالات، لا يوجد فهم واضح لدور الإدارات المختلفة ولا يوجد تنسيق بينها. على سبيل المثال، تقع مسئولية إقامة الأرصفة على عاتق إدارة الطرق، والسلامة على إدارة خدمات الطوارئ، والأشجار على إدارة البيئة، والتنظيف والسلامة على إدارة الصحة المحلية، إلى آخره. وفي مثل هذه الحالات، يلزم وضع آليات تنسيق واضحة لتحسين التواصل بين مختلف الإدارات. ومن المريح أن نذكر أن بعض الحكومات المحلية قد أنشأت وكالات موحدة للمساحات العامة.

ساحة أماجيرتورف، التي يرجع تاريخها إلى العصور الوسطى، وهي تقاطع مركزي في كوبنهاجن، الدنمارك © فوريا/ Wikipedia

ممرات السيارات والدراجات والمارة في أمستردام، هولندا © كفالنكافا فولها/ Shutterstock.com

المبادئ والسياسات

يسلط هذا القسم الضوء على مجموعة من المبادئ وأدوات السياسة التي يمكن أن تساعد في معالجة القيود وتنفيذ المساحات العامة على أرض الواقع بشكل أكثر فاعلية.

يمكن التعامل مع إشكالية التوفيق ما بين الأهداف والقيود من خلال وضع أدوات سياسية جيدة. وفيما يلي بعض الاقتراحات التي يمكن أن تساعد في معالجة القيود، وتمكن من تحقيق المزيد من المساحات العامة الجيدة الموزعة في مدننا بالتساوي، وبصورة أفضل، وبطريقة فعالة.

عملية وضع السياسات تستهلك الكثير من الوقت، والتخطيط الفعال يعد أمرًا ضروريًا. وعندما يلزم وضع تشريع ما لتنفيذ أحد السياسات، فإن ذلك قد يحتاج إلى فترة زمنية معتبرة بدءًا من الفكرة المبدئية إلي مرحلة تنفيذ السياسة.

الشكل (١): عملية وضع السياسة

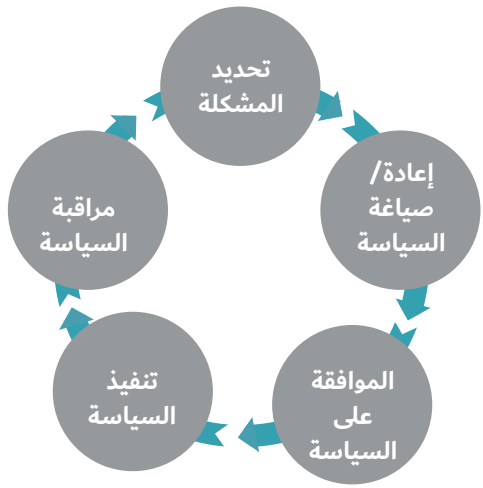

إن هذه المجموعة المختارة من أدوات السياسات مقسمة إلى فئتين. تشمل الفئة الأولى أدوات السياسات ذات الطبيعة العامة، والتي يمكن تطبيقها تقريبًا على جميع السياقات الحضرية. أما الفئة الثانية تتضمن اعتبارات تتعلق بالسياسات العامة والتي تتلاءم مع توليفات مختلفة من النمو الديموغرافي والاقتصادي.

السياسات العامة

أداة السياسة (١): معرفة أين نحن لنعرف أين سنذهب – الدراسات المسحية للمساحات العامة على مستوى المدينة.

إن الاستمتاع بالمساحات العامة يعد مكونًا أساسيًا لتحديد وتطبيق مؤشرات جودتها، والتي يجب توظيفها طوال دورة الإنشاء والإدارة والاستمتاع[١٨].

ويكمن الهدف من ذلك في التعريف بكيفية تحسين الكم، والنوعية، وتوزيع المساحات العامة في المدينة. وهذا ما نقصده من "أين نريد أن نذهب". ولكن لا يمكننا التخطيط للمسار إلا إذا عرفنا أين نحن الآن. وتمتلك القليل جدًا من المدن طرقًا موثوقة وحديثة لتحديد مقدار المساحات العامة المتاحة لكل فرد من السكان وفقًا للأنواع المختلفة للمساحات العامة التي سبق أن قدمناها، بل الأهم من ذلك، بناءً على توزيع المساحات في القطاعات، والأحياء وأنواع التجمعات المختلفة.

ويمكن تحقيق إمكانيات المساحات العامة للوفاء بدورها كمعزز لتحقيق العدالة من خلال تصحيح الاختلالات في توفير المساحات العامة، وجودتها وتوزيعها في مختلف الأقسام، والأحياء، والتجمعات في المدينة. وهذا هو السبب في أن الدراسات المسحية للمساحات العامة يجب أن تغطي المنطقة الحضرية بأكملها.

وفي دراسة مسحية عامة، قد يكون مما يُنصح به البدء بتحديد المناطق المستخدمة بالفعل كمساحات عامة، وتلك المناطق التي من الممكن أن تصبح أماكن عامة جيدة. ويمكن تحديد هذه المناطق على خريطة المدينة، كما يمكن تحديد الأماكن العامة الحالية وفقًا للتصنيفات المقدمة في دليل الأدوات الحالي مثل: الشوارع، والطرق، والميادين، والمتنزهات، والحدائق، والمكتبات العامة وغيرها. إن المساحات العامة المحتملة هي مواقع غير مستغلة أو مهجورة، ولا سيما المناطق المخصصة للاستخدام العام.

ويمكن توفير هذه الخرائط بسهولة نسبية، كما

يمكن أن تمثل أدوات قوية لتقييم الكم والكيف والتوزيع للمساحات العامة في مناطق مختلفة من المدينة. ويمكن استخدام الخرائط والدراسات المسحية للمساحات العامة أيضًا لتعبئة ولتحريك المجتمع للاهتمام والمشاركة على مستوى الحي. ويمكن تنفيذ حملات "ارسم خريطة للمساحات العامة في منطقتك" في المدارس من أجل إحساس صغار أعضاء المجتمع بأهمية المساحات العامة الخاصة بهم. وبالمثل، ينبغي أن تمثل الدراسات المسحية للمساحات العامة ضرورة للكليات المتخصصة في التخطيط والهندسة المعمارية بالإضافة إلى التخصصات الأخرى مثل الجغرافيا الحضرية، والاقتصاديات الحضرية، والدراسات البيئية، والأنثروبولوجيا الحضرية، وعلم الاجتماع.

وكجزء من الدراسة المسحية، تظهر الحاجة إلى تحليل التشريعات، واللوائح، والخطط الحضرية لتحديد الأحكام ذات النتائج العكسية وتأثيرها. ومن بين هذه التشريعات نجد القواعد التي تتناول التراجعات في الطرق، وتقسيمات الطرق، واستخدام مستخدمين مختلفين للمساحات العامة.

في عام ٢٠١٠، أجرى Gehl Architects و EMBARQ مسحًا عامًا للمساحة في اسطنبول، تركيا. ركز الاستطلاع على ثلاثة مجالات: صفات المدينة، والمشي والترفيه. تضمنت التوصيات التي انبثقت عن مسح الفضاء العام ما يلي:

- تحسين إمكانية الوصول
- تقليل حركة المرور
- تعزيز المشي
- تعزيز النقل العام
- تعزيز الواجهة البحرية
- تعزيز المساحات العامة جذابة
- تعزيز القيمة التاريخية
- تعزيز متعدد الوظائف
- تعزيز مجموعة متنوعة من الأنشطة.

المصدر: EMBARQ و Gehl architects (٢٠١٠). اسطنبول: مدينة يسهل الوصول إليها - مدينة للناس.

أداة السياسة (٢): قياس جودة المساحات العامة.

ومما لا يقل صعوبة لإجراء دراسة مسحية حول المساحات العامة ("معرفة أين نحن") هو تحديد جودة المساحات العامة. وفي أغلب الحالات، يمكن لمسح شامل على مستوى المدينة أن يكشف عن حقيقة أن نوعية المساحات العامة وتوافرها يتراجعان حسب معيارين هما: متوسط دخل السكان، والمسافة من مركز المدينة.

وبينما يمكن للدراسات المسحية والخرائط أن توفر صورة عامة عن أماكن المساحات العامة ونوعها على مستوى أي مدينة، إلا أن المؤشرات تمثل تعبيرات رقمية يمكنها أن تقدم معلومات نافعة حول إتاحة المساحات العامة ونوعيتها، كما تساعد على تحديد أهداف الأداء المستقبلي.

وتتناسب فئات وأنواع مختلفة من المساحات العامة مع أنواع مختلفة من القياس. وفي الوقت ذاته، يجب أن تقيس المؤشرات ذاتها الهدف من المساحات العامة لدينا: التوافر، النوعية، التوزيع، الترابط، والإتاحة.

من خلال تقييم الآلاف من المساحات العامة حول العالم، وجد مشروع المساحات العامة أن المساحات العامّة الناجحة تتمتع بأربع صفات رئيسية، هي: إمكانية الوصول إليها، امكانية مشاركة الناس في الأنشطة المقامة بها، توفّر المساحات المريحة ذات المنظر الجيد، وأن تكون مكاناً اجتماعيّاً حيث يلتقي الناس ببعضهم البعض، بل ويؤخذ الناس إليها عندما يأتون لزيارة المدينة.[١٩]

جدول (١) مؤشرات المساحات العامة

المؤشرات	التوافر	النوعية/الجودة	التوزيع
الطرق ممرات ذات الأشجار	الطول لكل كيلو متر مربع على مستوى المدينة	مستويات الضوضاء التأثير الجمالي.	طول كل ربع مدينة يتم اختياره ربع المدينة/إجمالي نسبة مساحة المدينة
الشوارع	الطول لكل كيلو متر مربع على مستوى المدينة نسبة الأرض المخصصة للشوارع	نسبة المساحات المرصوفة على المساحات غير المرصوفة من إجمالي مساحة المدينة. نسبة الشوارع المضاءة بصورة كافية على نطاق المدينة نسبة واجهات الشوارع المجهزة بالمحلات على الجانبين على مستوى المدينة نسبة واجهات الشوارع المظلمة على مستوى المدينة	الطول لكل كيلومتر مربع، وأربعة أحياء مختارة على مستوى المدينة نسبة الأسطح المرصوفة على غير المرصوفة، وربع المدينة المختار/إجمالي نسبة مساحة المدينة نسبة الشوارع المضاءة بصورة كافية، على نطاق أرباع المدينة المختارة نسبة الشوارع المضاءة بصورة كافي، وربع المدينة المختار/إجمالي نسبة مساحة المدينة نسبة واجهات الشوارع المجهزة بالمحلات على الجانبين على مستوى أرباع المدينة المختارة نسبة واجهات الشوارع المظلمة على مستوى أرباع المدينة المختارة
مسارات الدراجات	بالكيلومترات لكل ١٠٠٠ فرد على مستوى المدينة	نسبة الطرق المصانة والمحمية على نسبة التوفير الإجمالي	لكيلومترات لكل ١٠٠٠ فرد، أرباع المدينة المختارة نسبة من الممرات المحمية والمحفوظة على إجمالي التوافر، أرباع المدينة المختارة نسبة التوافر في المدينة/الربع
المواصلات العامة	بالكيلومترات لخطوط الترام/خطوط مترو الأنفاق لكل ١٠٠٠٠ فرد على مستوى المدينة. بالكيلومترات لحارات الحافلات السريعة BRT لكل ١٠٠٠٠ فرد على مستوى المدينة	معدل التكرار	بالكيلومترات لخطوط الترام/خطوط مترو الأنفاق لكل ١٠٠٠٠ فرد – ربع المدينة المختار؛ المدينة بالكامل/ نسبة ربع المدينة بالكيلومترات لحارات الحافلات السريعة BRT لكل ١٠٠٠٠ فرد - أرباع المدينة المختارة؛ المدينة بالكامل/ نسبة ربع المدينة
الميادين	السطح لكل كيلو متر مربع على مستوى المدينة	عدم انتشار الوظائف المرورية	السطح كل كيلو متر مربع على مستوى أرباع المدينة المختارة
الأرصفة الجانبية	عرض متوسط على مستوى المدينة نسبة مساحة الممر الجانبي/الشارع على مستوى المدينة ممر جانبي خال من العوائق بنسبة ٪	نسبة الأسطح الممهدة على الأسطح غير الممهدة، إجمالي مساحة المدينة الإضاءة	عرض متوسط، أرباع المدينة المختارة نسبة مساحة الممشى الجانبي/الشارع في أرباع المدينة المختارة

تابع جدول (١) مؤشرات المساحات العامة

المؤشرات	التوافر	النوعية/الجودة	التوزيع
تقاطعات الشوارع	اتصال الشارع تقاطعات ما بين ٨٠ إلى ١٢٠ لكل كيلو متر مربع	عدد التقاطعات لكل كيلو متر مربع العبور/دخول الكرسي المتحرك، عدد يزيد على إجمالي مساحة المدينة إضاءة الشوارع، آلات تنبيه صوتية، عدد يزيد على إجمالي مساحة المدينة	قطة العبور/دخول الكراسي المتحركة، عدد بالكيلو متر المربع يتجاوز مؤشر مساحة المدينة
الأشجار	عدد الأشجار لكل كيلو متر من الطريق/الشارع		عدد الأشجار لكل كيلومتر من الطريق / الشارع، ربع المدينة المختار ونسبة المدينة/الربع
المتنزهات والحدائق	المساحة على إجمالي عدد سكان المدينة نسبة السكان أبعد من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ متر من المساحة الخضراء المفتوحة أو متنزه المدينة	ميزانية صيانة الحديقة لكل ساكن	السطح أكثر من عدد سكان أرباع المدينة المختارة ربع المدينة/إجمالي نسبة المدينة نسبة السكان أبعد من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ متر من متنزه المدينة، أرباع المدينة المختارة، وبحسب ربع المدينة/ إجمالي نسبة المدينة
الملاعب	العدد الإجمالي لكل ١٠٠٠ فرد		لعدد الإجمالي لكل ١٠٠٠ فرد، أرباع المدينة المختارة ربع المدينة / إجمالي نسبة المدينة
المنشآت الرياضية العامة	العدد الإجمالي لكل ١٠٠٠ فرد على مستوى المدينة	الدخول المجاني، والإتاحة، وحالة الصيانة	العدد الإجمالي لكل ١٠٠٠ فرد، أرباع المدينة المختارة
الشواطئ المجانية	إجمالي الطول لكل ١٠٠٠ فرد على مستوى المدينة	مياه يمكن السباحة فيها، ودخول بدون عوائق	متوسط الوقت باستخدام وسائل النقل العام إلى أقرب مسطح مائي/ بحيرة، من خلال مربع المدينة المختار

مجموعة من المؤشرات على أنماط الشوارع و المساحات العامة

تم تطوير مؤشرات مفصلة لقياس العلاقة بين الجودة الحضرية وشبكات الشوارع. ومن الأمثلة على ذلك ورقة العمل التي أعدها موئل الأمم المتحدة في أبريل ٢٠١٣ أهمية أنماط الشوارع المساحات العام في المناطق الحضرية، والتي قيمت ٣٠ مدينة وفقاً للمؤشرات التالية: مجموع مساحة الأراضي ؛ إجمالي مساحة الشوارع؛ نسبة مساحة الشوارع ؛ اجمالي طول الشوارع ؛ كثافة الشوارع؛ متوسط عدد الشوارع؛ إجمالي التقاطعات وكثافة التقاطعات.

المصدر: UN-Habitat, the relevance of street patterns and public space in urban areas

معايير جودة المساحة العامة

وضع Jan Gehl مجموعة من المعايير لتقييم صفات المساحة العامة في المدن. وقد تم تقسيم المعايير إلى ثلاثة مجموعات وهي: الحماية، الراحة، والاستمتاع. وتركز الحماية على كيفية الحد من التجارب السيئة. ويتناول معيار الراحة جودة السير على الأقدام أو البقاء في نفس المكان. ويغطي معيار الاستمتاع المقياس البشري، والاستمتاع بالجانب الإيجابي من المناخ والتجربة الحسية للمكان.

الحماية:

١. الحماية من حركة المرور والحوادث – الشعور بالأمان
٢. الحماية من الجريمة والعنف – الشعور بالأمن
٣. لحماية من التجربة الحسية السيئة

الراحة:

٤. الفرص للسير على الأقدام
٥. الفرص للوقوف/البقاء
٦. الفرص للجلوس
٧. الفرص للمشاهدة
٨. الفرص للتحدث والاستماع
٩. الفرص للعب وممارسة الرياضة

الاستمتاع:

١٠. المقياس البشري
١١. الفرص للاستمتاع بالجوانب الإيجابية من المناخ
١٢. الصفة الجمالية والخبرة الحسية الإيجابية

المصدر: جان جيل، (٢٠١٠)، مدن الناس .أيلاند برس
Cities for People. Island Press (٢٠١٠) Gehl, Jan

CABE دليل مُشكلي المساحات الصادر من لجنة العمارة والبيئة المبنية

إن قياس الجودة يعني إشراك مجموعة متنوعة من المعنيين لتحديد مدى الاستفادة من أي مساحة. ومن خلال هذه العملية، يمكنك معرفة اشتراطات المجموعات المختلفة لفهم ما إذا كان ذلك يلبي احتياجاتهم.

كما تحدد هذه العملية الصفات الجيدة والسيئة كما تحفز الأفكار الجديدة للتحسين وكيف يمكن إدارة ذلك.
وتساعد هذه العملية على إقامة علاقات جيدة بين المستخدمين والأشخاص الذين يديرون المساحة، كما تساعد على إعطاء الأولوية للتحسين ومن خلال قياس الجودة، فإنك تصدر هذه القرارات على اساس من الأدلة الجيدة.

وتعتبر زيارة الموقع جزءًا لا يتجزأ من العملية. وتعد الزيارة المشاركين لملء استبيان يسجل التصورات الفردية للمساحة.

ويتم حصر هذه الاستبيانات من خلال تصنيف الموقع في مقابل ٤١ من الخصائص، المجمعة في ثمانية أقسام كالتالي:

- الإتاحة: إيجاد طريق للوصول
- الاستخدام: ما توفره المساحة من أنشطة وفرص
- الأفراد الآخرين: كيف تلبي المساحة الاحتياجات المختلفة
- الصيانة: مدى نظافة المساحة والاهتمام بها
- البيئة: مدى أمان وراحة المساحة
- التصميم والمظهر: كيف تبدو المساحة ومن أي شئ تتكون
- المجتمع: ما مدى أهمية المساحة للسكان المحليين
- أنت: بم يُشعرك المكان

المصدر: لجنة العمارة والبيئة المبنية CABE ٢٠٠٧ – Spaceshaper - دليل المستخدم - لندن

أداة السياسة (٣): ضمان الالتزام السياسي

يجب دعم توفير المساحة العامة وترسيخها من خلال توظيف نقاط تثبيت أساسية. ويمثل الالتزام السياسي من جانب السلطات الإدارية العامة تجاه المساحات العامة أحد هذه النقاط. ويشمل ذلك بناء التفاهم من أجل تقدير القيمة الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والبيئية للمساحات العامة. ويتطلب ذلك تدريب السلطات المحلية، وتوثيق التجارب، وتبني نص ميثاق المساحات العامة.

ويمكن للرؤية الوطنية لأي دولة في مجال المساحات العامة أن تكفل الالتزام السياسي، وأن تكون ممثلة في سياسة حضرية وطنية، وسياسة تخطيط للحكومة المحلية. ويمكن أن تتضمن قوانين البناء الوطنية والمحلية، والأحكام التنموية، وأطر الإسكان أحكامًا محددة فيها تضع مبادئ توجيهية هامة قابلة للتطبيق في مجال المساحات العامة. ويمكن أن تشجع قوانين البناء، على سبيل المثال، الشوارع ذات الاستخدام المختلط، والأحياء التي تنشئ شوارع نشطة مفعمة بالوظائف المختلفة.

المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة، الدكتور/ كلوس، ومحافظ نيروبي، الدكتور/ كيدرو يفتتحان برنامج المساحات العامة النيروبية رقم ٦٠ © موئل الأمم المتحدة

أداة السياسة (٤): التشريعات والمساحات العامة

ويمثل تعريف المساحات العامة، وتعيين حدودها، وحمايتها، الخطوة الأولى، والأهم في أي عملية تخطيط. يتعين تحديد حالة المساحات العامة بوضوح في التشريعات الحضرية وآليات حمايتها من أجل تطبيقها.
(برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)

ويشكل دور التشريعات، واللوائح، والتطبيق آلية رئيسية لضمان توفير المساحات العامة، وانعاشها، ونفعها على المدى الطويل. وتعتبر القدرة على تطبيق القانون، واللوائح أمرًا حيويًا من أجل جودة وحيوية عملية إدارة المساحات العامة.

وإجمالًا، تمت دراسة ثلاث آليات قانونية من أجل تعزيز وحماية المساحات العامة.

مساحات عامة آمنة: من جهة التصور، ينبغي أن تنطوي أنظمة التخطيط الحضري على متطلبات المساحات العامة الكافية كجزء من الوثائق التوجيهية الهامة مثل: الخطط علي المستوي المحلي وعلي مستوي البلدية. ويشجع برنامج موئل الأمم المتحدة على منهج يركز على حيازة الأراضي المخصصة للمساحات العامة أثناء عملية التخطيط، وهو ما يساهم به مالكو الأراضي مما يساهم في زيادة قيمة أراضيهم في المقابل. وهكذا، في عملية التخطيط من أجل التوسع، توجد الحد الأدنى من متطلبات المساحات العامة، ويكون المالكون على علم بالفعل أنه عليهم المساهمة بالأراضي أو تطوير جزء من البنية التحتية اللازمة للمساحات العامة أو كليهما.

تنظيم استخدام المساحات العامة: يجب إيلاء القواعد، التي تتناول الاستخدامات والأنشطة التي من الممكن الاستفادة منها في المساحات العامة، المزيد من الدراسات المتأنية، وذلك من أجل تجنب التأثيرات السلبية على أوجه النفع المحتملة للمساحات العامة مثل: حياة شارع نشطة، والمساحات المخصصة للأنشطة الاقتصادية وللتعبير الثقافي. فمن الضروري الانتباه الخاص لهذه التشريعات فيما يخص كيفية تأثيرها على الفئات الضعيفة مثل الباعة الجائلين، والمشردين. وعليه،

كيف يمكن لهؤلاء الفئات المساهمة في الجوانب السلبية للبيئات الحضرية المنفصلة مكانيًا. وفي العديد من الدول، توجد قيود سارية على استخدام الشارع، والدراجات، وخلافه.

حماية المساحات العامة وصيانتها من سوء الاستخدام: يجب أن تبقى المساحات العامة متاحة للجميع. وهناك نسبة متزايدة من خصخصة المساحات العامة في البلدان والمدن، على سبيل المثال، من المراكز التجارية الحصرية، والإنشاءات المطلة على المسطحات المائية، إلى التجمعات في الضواحي ذات البوابات. وعلاوة على ذلك، وفي العديد من المدن والبلدان، لا تتم صيانة المساحات العامة لدرجة أنها أصبحت مهجورة وضاعت حيويتها وإمكانياتها. ويستطيع الإطار القانوني أن يلعب دورًا هامًا في حماية المساحات العامة. وينبغي أيضًا أن يكون الإطار المؤسسي المتعلق بالحفاظ على المساحات العامة واضحًا بحيث يكون من المرجح أن تسهم هذه الأصول العامة الهامة بطريقة إيجابية في التنمية الحضرية. وعلى وجه الخصوص، يلزم توضيح سبل توجيه الموارد وتنسيق الأدوار بوضوح لتفعيل عملية الصيانة في موعدها مع مساهمة جميع الجهات الفاعلة.

إنتاج المساحات العامة: تنفيذ خطط التنمية الحضرية في كيزيمو، كينيا

خلال العقدين القادمين، تحتاج مدينة كيزيمو إلى التعامل مع التحدي الخطير بسبب التضاعف المتوقع لعدد السكان بزيادة من ١ إلى ٢ مليون نسمة. فإعادة تعديل توزيع الأراضي، وتقدير قيمتها، تعتبر من الوسائل الفعالة لمواجهة النمو المتوقع في المدينة. وتحتاج المدينة إلى تبني تخطيط مادي يتم من خلاله تخصيص المزيد من المساحات للشوارع والساحات العامة.

في حالة إعادة التطوير أو التوسع الحضري في كيزيمو، يجب تحديد ثلاثة أحكام قانونية رئيسية لإنشاء المساحات العامة كما يلي:

١. الاستحواذ الإجباري: يخول قانونًا للسلطات الوطنية وسلطات الولاية أو المدينة حق الاستحواذ على الأراضي إلزاميًا.
٢. الآليات البديلة حيثما رغب الملاك من القطاع الخاص المشاركة في أي مشروع: على سبيل المثال، إقامة شركة حكومية/ شركة تطوير عقاري من خلال إنشاء شركة استثمارية ذات غرض خاص لإدارة الأرض وتملكها. وهذا يجعل الملاك الحاليين أقلية في أصحاب المصلحة المساهمين.
٣. الاستحواذ على الأرض بحسب الأسعار.

خصخصة أحد الشوارع العامة في نيروبي- كينيا © لورا بيتريلا / موئل الأمم المتحدة

أداة السياسة (٥): تثبيت المساحات العامة في السياسات الوطنية الحضرية والتماس التعاون داخل الحكومة

إن الصعوبات التي تواجهها السلطات المحلية في ممارسة دور القيادة العامة الفعالة، وتوزيع الهياكل الإدارية على القطاعات المختلفة مع غياب التواصل بين الإدارات المختلفة بصورة متكررة، تمثل اثنين من القيود الرئيسية لتحسين المساحات العامة في مدننا. وتؤثر هذه المشكلة على المساحات العامة بطريقة حادة وعلى وجه التحديد بسبب تنوع أنواع المساحات العامة المطلوبة في المدينة. وفي العديد من الحالات، لا يوجد تفهم واضح لدور الإدارات المختلفة أو التنسيق بينهم. وعلى ذلك، نجد أن إنشاء الأرصفة الجانبية في الأصل مهمة إدارة الطرق، والأشجار والمتنزهات من مهام إدارة البيئة والمتنزهات، ونظافة الشوارع وإزالة المخلفات مسئولية إدارة الصحة، وإصدار التصاريح مسئولية إدارة الأعمال المحلية وهكذا. وتدعو هذه المواقف بوضوح إلى وضع آليات للتنسيق بين الإدارات المختلفة.

وبينما قد يكون الحل الأمثل هو إنشاء وكالة موحدة محلية للمساحات العامة. وفي جميع الحالات، حيث قد لا يمكن إثبات جدوى ذلك، يكون من الضرورة توافر قيادة قوية لتسهيل التعاون والتنسيق بين الإدارات. ومثل حالات أخرى، فإن "مشكلات" المساحات العامة مثل هذه يمكن التعامل معها من خلال أدوات السياسات الموضوعة لمساحات عامة أخرى حتى إذا لم يكن هدفها الرئيسي هو التنسيق. إن أداة السياسات الخاصة بالدراسات المسحية والمؤشرات، على سبيل المثال، يمكنها أن تقدم فرصة رائعة للجمع بين الإدارات المختلفة والجهات المحلية الفاعلة. وأداة أخرى هي التخطيط المتكامل الذي، من خلال التعريف، يشجع على الحوار بين الجهات الفاعلة في جميع الإدارات بهدف التنمية الحضرية. ويتم تحقيق التعاون بين الإدارات، بالطبع، بصورة أفضل عندما يكون التعاون داخليًا كفلسفة تشغيلية أكثر من كونه إجراء مفروض.
وقد يؤدي التنسيق بين الإدارات إلى تلبية أفضل لتحديات المساحات العامة مثل الاختناق المروري، والأنشطة التجارية، وتصميم المساحات وصيانتها. وقد أسست عاصمة كولومبيا، بوجوتا، وكالة متخصصة لديها تفويض لإدارة وصيانة الممتلكات العامة (انظر دراسة الحالة ١٩).

بنفس القدر من الأهمية يتم التعامل مع التعاونات بين الحكومات المركزية والحكومات المحلية. وكما يوضح برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، "إن السياسات الحضرية الوطنية هي الخطوة الرئيسية لإعادة تأكيد الحيز الحضري والإقليمي. وهي ضرورية أيضًا في تحديد التوجه اللازم ومسار الإجراءات لدعم عملية التنمية الحضرية. إن الفرصة تعمل كإطار شامل تنسيقي للتعامل مع القضايا الملحة المتعلقة بالتنمية الحضرية السريعة، بما في ذلك منع تكون المناطق الفقيرة وتقنينها، وإتاحة الأراضي، والخدمات الأساسية، والبنية التحتية، والتشريعات الحضرية، وتفويض السلطة للحكومات تحت الوطنية، والحكومات المحلية، والتدفقات المالية، وتشريعات التخطيط الحضري، والتنقل الحضري، ومتطلبات الطاقة الحضرية بالإضافة إلى توفير فرص عمل"[٢٠]

ولحسن الحظ، يمكن أن تكون المساحات العامة عنصرًا هامًا في إعادة التأكيد على أكثر الشراكات أهمية على الإطلاق – وهي تلك الشراكة بين الحكومتين المركزية والمحلية، وكل منهما فيما يتعلق بارتفاع سقف السلطات المخولة لها بموجب الترتيبات الدستورية الوطنية. ويمكن ضرب مثال على تمكين الإجراءات على المستوى القومي وهو وضع معايير المساحات العامة، مع محفزات وارشادات فنية قابلة للاستمرار والتطبيق من أجل تنفيذها. وتعتبر تجربة حكومة المكسيك في إنقاذ المساحات العامة تجربة فائقة في هذا الشأن (انظر دراسة الحالة ٤٢).

أداة السياسة (٦): منهج يقوده الشارع للارتقاء بالأحياء الفقيرة على نطاق المدينة

ينتقل المنهج الجديد للارتقاء بالأحياء الفقيرة من التفكير في الأحياء الفقيرة كجزء من الفقر بطبيعة غير رسمية إلى اعتبارها أحياء محرومة تشكل جزءًا لا يتجزأ من النظام العام للمدينة، ولكن تم فصلها مكانيًا ومعنويًا بسبب غياب الشوارع والمساحات العامة المفتوحة. ومن خلال الاستفادة من الشوارع كقنوات طبيعية تربط الأحياء الفقيرة بالمدينة، من المقترح إجراء تحول أساسي نحو فتح الشوارع والمساحات العامة لتمثل القوة الدافعة للنهوض بالأحياء الفقيرة على نطاق المدينة. وتعتبر الشوارع والمساحات العامة عناصر حيوية في تحسين نوعية الحياة في الأحياء الفقيرة، ولا سيما في التجمعات السكنية ذات الكثافة السكانية العالية حيث يُشكل عدم وجود شوارع مصدرًا للعديد من المشكلات التي يواجهها سكان الأحياء الفقيرة والمدينة ككل. إن فتح الشوارع والمساحات العامة يعتبر وسيلة لدمج الأحياء الفقيرة في التخطيط، والإدارة الشاملة للمدينة، وتعزيز التجديد الحضري.

إن التركيز على الشوارع والمساحات العامة، كحالة تجارية تعكس كافة أوجه التجديد الحضري، يمكن أن تساعد المدن على القيام بدورها كمحركات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعتبر المنهج القائم على الشارع من أجل الارتقاء بالأحياء الفقيرة على نطاق المدينة وسيلة بسيطة وفعالة من حيث التكلفة ومن احتوائها للجميع لبدء التغيير الذي يقع في نطاق المعرفة والخبرة التقنية الموجودة.

وتستند استراتيجية التنفيذ إلى الدور العملي والرمزي الذي تلعبه الشوارع والمساحات العامة باعتبارها مفتاح ربط الأحياء، والأعمال التجارية، والأنشطة الاقتصادية المتاخمة لبعضها البعض، مع مشاركة المساحات العامة المشتركة التي توفرها الشوارع. وتتناسب هذه الاستراتيجية تمامًا مع التطوير التدريجي من خلال التخطيط التشاركي القوي، بدلا من المتابعة في التنفيذ ال معقد لخطة التطوير والتخطيط الحضري الشاملة.

سيضمن النهج التدريجي القائم على أولويات الشوارع الوصول إلى الخيارات الاستراتيجية وإلي تحقيق أفضل النتائج للشوارع المختارة للتحسين من حيث فرص التنمية، والحد من الفقر، والاستفادة المثلى من استخدام الأراضي، وتكوين الثروة نتيجة لزيادة قيم العقارات. وسيضمن هذا النهج أيضًا دراسة المخاوف المتعلقة بالاتصال والتنقل على مستوى المدينة.

ومن المرجح أن يؤدي إدخال إنارة الشوارع والاستخدام المختلط لها إلى زيادة الاستخدام والتفاعلات الاجتماعية بين السكان والتأثير الإحساس بالأمان.[٢١]

أحد شوارع الحي الفقير ماتر، نيروبي، كينيا © سيسليا اندرسون/ موئل الأمم المتحدة

أداة السياسة (٧): تخطيط المساحات العامة كمنظومة

تتمثل الفائدة في إعداد استراتيجية أو سياسة في حماية وإنشاء شبكة من المساحات العامة عالية الجودة بحيث يمكنها:

- ترسيخ الهوية المحلية والاعتزاز المدني.
- تعزيز الطابع المادي للمنطقة، وتشكيل التنمية الحالية والمستقبلية.
- تحسين الإدماج المادي والاجتماعي، بما في ذلك الإتاحة.
- توفير مسارات مترابطة بين أماكن الحياة البرية، والترفيه، والمشي، وركوب الدراجات، إلى جانب توفير طرق أكثر أمانًا إلى المدارس.
- حماية وتعزيز التنوع البيولوجي ومواطن الحياة البيئية.
- توفير بنية تحتية خضراء وخدمات النظم البيئية.
- توفير اللعب والترفيه للأطفال والشباب.
- رفع قيم الممتلكات والمساعدة على تجديد المناطق الحضرية.
- تعزيز الإمكانات الاقتصادية للسياحة، والترفيه، والأنشطة الثقافية.
- توفير منشآت ثقافية، واجتماعية، وترفيهية، ورياضية، ومجتمعية.
- حماية وتعزيز فهم القيمة التاريخية والثقافية والأثرية للأماكن.
- المساهمة في إيجاد أماكن صحية، بما في ذلك المناطق الهادئة.
- توفير منشآت تعليمية شعبية في أماكن مفتوحة.
- تعزيز فرص الإنتاج الغذائي المحلي.
- المساعدة في تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه.
- تحسين فرص الاستمتاع والاتصال بالطبيعة.

وبدون استراتيجية أو سياسات واضحة، يصعب تحديد الأولويات في الموارد، وفي أوجه إنفاقها، وتخطيطها، وبشكل قاطع، في تحديد مدى تقدير المساحات العامة وتمهيد الطريق لزيادة الموارد.

وينبغي أن تكون السلطات المحلية قادرة على تصميم شبكة من المساحات العامة بجانب وضع خطط تنموية لها.

إن عناصر المساحات العامة للبنية التحتية مثل الأرصفة، والشوارع، والطرق، وخطوط النقل في الأنفاق - ناهيك عن شبكات المياه والصرف الصحي - تعمل بالفعل كأنظمة فردية، وهذا لا يمكن أن يكون خلاف ذلك. وبغض النظر عن مدى عدم كفاءة أو خطورة مسار الرحلة، فمن الضروري أن تكون قادرة على الوصول إلى أي نقطة أو موقع من أي نقطة أو موقع آخر في مدينة معينة. وتعرف الشوارع، على وجه الخصوص، بأنها شرايين المدينة. فهي تعطي صورة مناسبة توضح حقيقة ذلك؛ وأنه ليس فقط دورة حركة السيارات، وإنما دورة الحياة الكاملة لمتطلبات المعيشة في المدن تتدفق من خلال الشوارع أو من تحتها. ويشمل ذلك الوصلات، ووسائل الاتصالات، والسلع، والمياه، والطاقة، والمخلفات. من غير المدهش أن الأحياء الحضرية المحرومة التي تفتقر إلى منظومة الشوارع، تفتقر أيضًا إلى تلك العناصر الحيوية للعيش الحضري.

"إن منظومة المساحات العامة الحضرية تتطلب نظرة مركزية.]...[ولذلك، مما ينصح به أن تتبنى الحكومات المحلية استراتيجية نوعية من أجل شبكات المساحات العامة".
(ميثاق المساحات العامة، الفقرة ٢١)

ويمثل مفهوم نظام المساحات العامة، بدوره، نظامًا مكونًا من أنظمة تتداخل فيها طبقات من الشبكات الوظيفية وتكمل بعضها بعضًا بطريقة متبادلة ومفيدة، وتشمل: شبكة البنية التحتية، والشبكة الثقافية، والاقتصادية، والبيئية.

ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة نظام المساحات العامة على مستوى المدينة المذكور سابقًا فيما يتعلق بالشبكات الخضراء من أجل تجديد الأنظمة البيئية واستعادة الترابط البيئي (الحياة البرية، والمحميات، والمجاري المائية). ويمكن لهذا النظام الشبكي البيئي أن ينشئ أشكال من التعاضد مع أنظمة المساحات العامة الأخرى وهي: النقل؛ التنزهات والحدائق؛ السير على الأقدام؛ ومسارات الدراجات وخلافه.

أداة السياسة (٨): استخدام المساحات العامة لقيادة استراتيجيات التنمية

إن المساحات العامة ليست مجرد عناصر فردية من المنفعة الحضرية. فينبغي تخطيط وبناء الشوارع، التي تمثل أكثر المساحات العامة انتشارًا في مدننا، قبل المباني وجميع المنشآت الحضرية الأخرى. ويمكن تتبعها وبناءها بطريقة عضوية، كما هو الحال في معظم المستوطنات العشوائية. بينما يمكن أيضًا اعتبارها شبكات، وبالتالي، فإنها يمكن أن تمهد الطريق إلى تنمية حضرية بطريقة إيجابية ومنظمة.

تمثل الخريطة (١) الجزء الشمالي الشرقي من مدينة روما. وينتمي النمط الشبكي السميك على جهة اليسار (١) إلى مزيج من مشاريع الإسكان العامة والخاصة التي بدأت في بداية القرن التاسع عشر واستكملت قبل نهاية القرن العشرين. وتظهر أنماط الشوارع واضحة المعالم، فضلًا عن الدورة الهرمية وارتباطها بباقي المدينة. هذا الحي هو بالتأكيد جزء من المدينة.

يتميز الجزء في أسفل اليمين (٢) بوجود مربعات خطية وذات خطوط منحنية، وهي تمثل منطقة عقارية سكنية عامة وتعاونية أكثر حداثة. وهنا، تتميز المساحات العامة، وإن كانت وفيرة، بأنها مجرد فراغ بين وحدات مبنية. حيث لا توجد للمساحات العامة حدود واضحة كما أنها لا تؤدي إلى أي مكان. إن التصميم الحر، والمتناقض تقريبًا، للعناصر الإنشائية لا يبدو أنه يعبر عن أي معيار، وبالتأكيد لا يمكن أن يكون بمثابة دليل أو نموذج للتنمية الحضرية في المناطق المجاورة. إن المشروع يمثل صيغة واضحة، ولكن معزولة. وينعكس هذا الشعور بالعزلة أيضًا على التنمية ذاتها. العنصر المفتقد هنا هو عنصر الترابط الذي يعطي للمدن الحيوية والغرض المتمثلين في الشارع.

والجزء الثالث (٣) يُظهر نمط أكثر عضوية. فهذه المنطقة متطورة بشكل أكثر عفوية ومن خلال التأمل والتخمين، تقدم أيضًا سلسلة مختلفة من القيود التي تعرقل تقديم الخدمات والإتاحة للجميع، مع وجود احتمالات ضئيلة لزيادة الكثافة والتحسين، وذلك ما لم يتم من خلال مشاريع التحول الحضري الكبرى.

تقدم المدن حول العالم هذه الأنماط الثلاثة بأشكال مختلفة، كما أن لكل منهم تأثيرًا متميزًا على نوعية حياة الشارع وعلي فكرة الاتصال.

الخريطة (١): المساحة العامة/أنماط الشوارع في مدينة روما

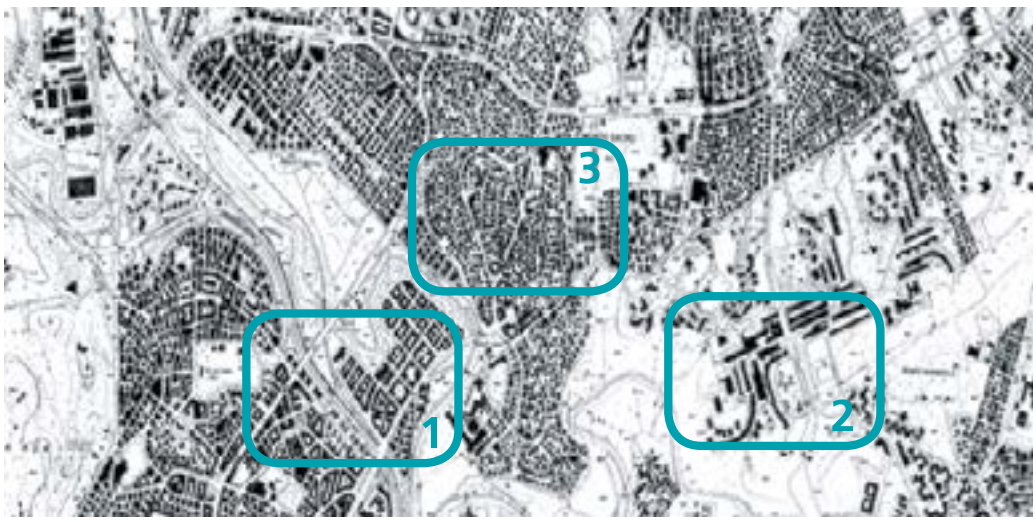

ويدعو دليل الأدوات الحالي إلى إنشاء شوارع ومساحات عامة بوجهة نظر تعمل على دعم الكثافة الحضرية الكافية إلى جانب تعزيز عنصر الترابط. وعندما يركز التخطيط على توفير هيكل لمساحات عامة كافية فيما يتعلق بالوفرة والاتصال، فمن الممكن المضي قُدُمًا في وضع أساس البنية التحتية، والتقسيم الثانوي للأرض، والتطوير بطريقة أكثر فاعلية واستدامة.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن تمهد المساحات العامة الطريق أمام التنفيذ والنمو الحضري عندما يرتبط تطويرها بتطوير الأبنية والمنشآت. وفي العديد من السياقات، لا يُسمح بالبناء إلا بعد إتمام تطوير وتنظيم المساحات العامة. إن هذا الرابط بين المساحات العامة والتنمية الحضرية يعتبر أمرًا خطيرًا ويحتاج إلى أن يستوعب في كل سياق وفي كل إطار قانوني على حدة من أجل منع تكوين مساحات عامة مفتوحة لا تخضع للإدارة أو للتحسين، أو العجز في تلك المساحات العامة الشائع في كثيرٍ من المدن، أو كلا الأمرين.

ينبغي تخطيط الشوارع والمساحات العامة قبل بناء المباني. باك باي، بوسطن، الولايات المتحدة. © Flickr/Eye Tunes

أداة السياسة (٩): المشاركة وكأنها مساحات عامة – الانفتاح، الإتاحة، والتشارك

إن المشاركة الناجحة، وخاصةً من خلال الجهات الفاعلة في المجتمع، تتطلب اشتراطات معينة تشمل: نظام سياسي وبيئة إدارة تشجع المواطنة النشطة، وتلتزمان معًا بقبول المواطنين ومؤسساتهم كشركاء حقيقيين في التنمية؛ وقاعدة قانونية للمشاركة؛ وإداريين ومهنيين ملتزمون بالمشاركة، ويتمتعون بتدريب جيد على المهارات التي تتطلبها العمليات التشاركية الفعالة.

وكما ذكر في قسم "قضية المساحات العامة"، فإن المساحات العامة تتيح بصورة جميلة إمكانية الممارسات التشاركية الناجحة لأنها تشكل أساسًا مثاليًا لإثارة الاهتمام، والمشاركة. إن جوهر طبيعة المساحات العام الباقية تشمل الانفتاح، والإتاحة، والتشارك. وهي سمات مثالية للمشاركة الفعالة والناجحة. ونكرر أن المساحات العامة توفر طريق جيد للمضي قدمًا. وبما أن المساحات العامة تتطلب أن تكون متاحة، ومفتوحة، وشفافة، فإنه ينبغي أيضًا أن تكون العمليات التشاركية بنفس تلك الصفات.

هناك جانب إضافي ينطبق عليه هذا القياس، هو مفهوم الإشراف المدني. فنحن لدينا إشراف مدني في كل مرة تقوم فيها أي مجموعة من المواطنين (سواء كانوا مقيمين في الحي نفسه أم لا) بمبادرة جماعية لتطوير أو بعث حياة جديدة في أحد المواقع بشكل مستقل عن اندفاعات الجهات الحكومية. وعادة ما ترتبط هذه المبادرات بالمساحات العامة من خلال حملة لتنظيف الرصيف، أو إجراء جماعي لحماية أحد المواقع البيئية أو التاريخية المعرضة للخطر، أو إعادة تنظيم مساحة عامة مهملة، أو تخصيص موقع مهجور لأغراض جماعية، أو إنشاء حدائق مجتمعية.

أداة السياسة (١٠): الاستفادة من المساحات العامة لمضاعفة الموارد

إن التساؤل حول كيفية تمويل إنشاء المساحات العامة المادية، والارتقاء بها، وتحسينها، وضمان صيانتها وتعزيزها، مما يضمن إرضاء المستخدمين بصورة كاملة، يمثل أهمية قصوى.

هذا يشمل تخصيص الإيرادات المالية من الأراضي مثل الضرائب العقارية ومساهمات القيمة المشتركة؛ وأشكال من الضرائب تشمل الدعم المتبادل؛ ومستحقات الإيرادات من الأعمال والأنشطة التجارية التي تنتفع من التحسينات المادية العامة؛ والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ والإيجار لأنشطة غير ربحية في مقابل الصيانة والحراسة؛ والتشغيل والإدارة القائمة على المجتمع؛ واستخدام الأراضي المملوكة للجميع؛ ونقل حقوق البناء، والإيرادات من شغل المساحات العامة، وترخيص الأنشطة التجارية الصغيرة غير الرسمية.

إن استثمار هذه الموارد في تنمية المساحات العامة من المرجح أن تكون له تأثيرات مضاعفة وينشئ المزيد من الموارد. على سبيل المثال، الاستثمارات في المساحات الخضراء والبنية التحتية يُنتج قيم عقارية أعلى، وهذا، بدوره، يؤدي إلى إيرادات ضرائب أعلى. والشيء ذاته ينطبق على التوسع في الأنشطة التجارية بسبب تنوع التحسينات في المساحات العامة.

وتشمل أدوات إيجاد موارد ذاتية النمو للمساحات العامة ما يلي:

- الأراضي العامة: من الممكن إجراء إحصاء الأراضي المملوكة للدولة بأقل التكاليف وبسرعة بفضل التكنولوجيا الجيدة المتوافرة اليوم. ومن الممكن التنازل استراتيجيًا عن هذه الأرض للحصول على مساحات توجد حاجة ملحة إليها للبنية التحتية والتنمية الجديدة تحت قيادة عامة. أو من الممكن استئجار هذه الأراضي في مكانها، وبذلك يتم حشد الموارد النقدية بدون نقل الملكية من أصحاب الأرض.
- تحديث السجلات العقارية والتقييمات الضريبية العقارية. وغالبًا ما يمثل هذا أهم مصدر من مصادر الإيرادات المحلية. ومن المعروف على نطاق واسع أن أي قصور في هذا القطاع يكون تقريبًا نتيجة لضعف الإجراءات السياسية أكثر من أسباب الصعوبات الفنية.
- استخدام نقل حقوق البناء: يمكن للبلديات، من خلال التفاوض على التحويلات أو الأقساط على حقوق البناء أو كليهما بفضل تشريعات التمكين، الحصول على الأراضي أو البنية التحتية بدون تكلفة مباشرة. وعلاوة على ذلك، يمكن نقل حقوق البناء إلى مجالات ذات أهمية استراتيجية للتنمية الحضرية المستدامة مثل تلك المخصصة للكثافة الأعلى.
- مشاركة القيمة: تمثل استراتيجية "حصر قيمة الأرض غير المكتسبة " يرجع تاريخها إلى المؤتمر الأول الذي عقده برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في عام ١٩٧٦، وقد عاد بالنفع الكبير على العديد من الدول، بما في ذلك مؤخرًا، سويسرا. لم تنفذ سويسرا الاستراتيجية لأنها دولة غنية، بل نفذتها لأن مشاركة القيمة شيء عادل ومنطقي، ويمكن أن يكون موردا حاسما في سلطة بلدية ذات إدارة جيدة.

وهناك أيضًا حاجة إلى تحليلات قيمة الفوائد من حيث التكلفة للاستثمار في المساحات العامة. من الممكن أن توضح هذه التحليلات أن المساحات العامة لا تقتصر قيمتها في ذاتها، وإنما يمكن أن يكون لها تأثيرات بيئية، واجتماعية، وثقافية، وسياسية إيجابية بالإضافة إلى إيجاد قيمة اقتصادية لا يستهان بها.

السياسات المحددة بسياق

المساحات العامة للمدن سريعة النمو وقليلة الموارد

تتشارك الغالبية العظمة من المدن على مستوى العالم مشكلات متشابهة في السعي للحصول على المزيد من المساحات العامة الأفضل، والموزعة بصورة أفضل. وعلى الرغم من ذلك، تواجه معظم دول الجنوب العامي نفس المشكلات ولكن على نحو أكثر خطورة. إن وتيرة النمو الحضري، واستمرار وجود مساحات واسعة من المستوطنات الغير رسمية، وإجهاد الموارد المالية والبشرية الشحيحة تمثل بعض الأمثلة فقط على هذه المشكلة. فهل يمكن لمدن فقيرة الموارد وسريعة النمو أن تتحمل تكلفة إقامة نظام فعال للمساحات العامة؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي، ما الذي يمكن فعله حيال ذلك؟

يبدأ هذا القسم من المقدمة المنطقية بأنه في مدن الجنوب العالمي يمكن العثور على أكثر أوجه عدم المساواة وضوحًا فيما يتعلق بالكم والكيف في المساحات العامة. وفي هذه المدن، غالبًا ما نجد توافر زائد للمساحات المفتوحة الخاصة، ووسائل الراحة التي توفرها تلك المساحة في أكثر الأحياء ثراءً، في حين يوجد نقص تام في المساحات العامة مع ضعف الجودة، بدءًا من البنية التحتية الأساسية للطرق، في المستوطنات العشوائية حيث يعيش غالبًا غالبية سكان المدن. ولذلك، لابد أن تكون الأولوية في استراتيجيات المساحات العامة في المدن سريعة النمو فقيرة الموارد هي السعي لتحقيق القضاء على عدم المساواة في المساحة العامة من خلال التركيز على الأحياء الأقل تجهيزًا في المدينة.

وهناك قضية أخرى متعلقة بالمساحات العامة لا تقل أهمية وهي الحاجة إلى وضع سياسات قوية لمنع تكون الأحياء الفقيرة لاستيعاب سكان المدن الجدد، والذين يكون غالبيتهم من الفقراء وغير قادرين تمامًا على تأمين المأوى وإمكانية الاستفادة من المساحات العامة بأسعار السوق الحالية. وتعتبر هذه الحاجة الملحة أيضًا نتيجة للدراسة متعددة التخصصات للسياسات تحت رعاية وكالات متعددة. وقد تم توضيح المناهج الملائمة.

المساحات العامة كأحد الموارد للمدن فقيرة الموارد. يمكن اعتبار المساحات العامة أحد الموارد في المدن محدودة الموارد. لو افترضنا أن عمدة أحد المدن فقيرة الموارد سريعة الاتساع قد اهتم بالحصول على السمات الجذابة للمساحات العامة. وعلى الرغم من ذلك، قد نتوقع رفضًا معقولًا: "نعم، أوافق، فهذه كلها مناقشات رائعة، ولكنني أحتاج أن أرتب قضايا مدينتي المُلحة أولًا."

وهذه المسألة شائعة للغاية، وهي تأجيل الأمور المهمة لصالح الحاجات الملحة. أولًا وقبل كل شيء، يمكن للقليل من الاستثمار في المساحات العامة أن يقطع شوطًا طويلًا من أجل (١) تحسين، (٢) إنشاء،(٣) تجديد المساحات. ويقدم الاستثمار القليل في مساحات عامة ذات جودة عالية عوائد متعددة للمدن. وعن طريق تقوية النسيج الاجتماعي، وتوفير الفرصة الاقتصادية، ودعم ما يعود بالنفع على المواطنين، يمكن للمساحات العامة أن تتيح انطلاق الموارد المحدودة لإثراء المجتمع اجتماعيًا وعمليًا.

وفيما يلي قائمة بالإجراءات سريعة المردود التي من الممكن تنفيذها باستخدام المساحات العامة كأحد الموارد:

- وضع رسوم لانتظار السيارات في المدينة. وهذا الإجراء البسيط لا يستلزم بالضرورة بنية تحتية باهظة التكلفة، بل يمكنها أن تكوين أحد العوائد البلدية الأساسية، كما يمكنها أن تشجع استخدام وسائل المواصلات العامة. وأيضًا، يمكن سداد الدفعات بسهولة بفضل الإتاحة الواسعة لوسائل الدفع عن طريق الهاتف المحمول التي انتشرت في غالبية الدول النامية.
- إدرار العائد من أنشطة القطاع غير الرسمي التجارية في المساحات العامة. وتدر هذه الأنشطة الدخل لأعداد كبيرة من المواطنين الفقراء. يمكن تفعيل أنظمة عادلة لترخيص شغل صغار التجار والحرفيين للمساحات العامة بصورة مؤقتة. وتوضح التجربة أن بائعي الشارع على استعداد لتبادل سداد رسوم في مقابل الحصول على الشكل القانوني والأمن.

المنع أقل تكلفة من العلاج

تم تأليف الكثير من المؤلفات الأدبية التي تناولت الارتقاء بالأحياء الفقيرة، إلا أن اهتمام قليل نسبيًا تم إيلاؤه لقضية منع نشوء الأحياء الفقيرة. وقد أصبح هذا التساؤل هامًا لحركة فرقة المهام أو "Task Force" التي تم تكليفها في عام ٢٠٠٢ بتحديد السياسات لتطبيق هدف تطوير الألفية الجديدة وهو التحسين الملموس للظروف المعيشية لعدد لا يقل عن ١٠٠ مليون نسمة من سكان العشوائيات بحلول عام ٢٠٢٠. وقد أصبح واضحًا أنه لا معنى من تحسين ظروف معيشة سكان الأحياء الفقيرة الحاليين بدون المحاولة في نفس الوقت لإيجاد طريقة لتجنب تكرار حدوث الظاهرة خلال فترة تنفيذ الأهداف.

وكان من بين توصيات تقرير "فرقة مهام مشروع منزل في المدينة" أو "A Home in the City Task Force" أنه قد تم دعم البديل الواقعي لنشوء أحياء فقيرة جديدة من خلال برامج الإسكان بالمساعدة الذاتية في جميع المدن ذات معدلات الفقر المرتفعة والنمو السكاني المستمر.

وقد قامت فرقة المهام التي ضمت ممثلون من برنامج الموئل – الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وغير ذلك من الوكالات الكبرى، والسلطات المحلية، والمهنيين، والباحثين، ومنظمات تمثل سكان الأحياء الفقيرة - بجمع الأدلة التي أوضحت أن منع تكون الأحياء الفقيرة (الإسكان الجديد بالمساعدة الذاتية) أقل تكلفة بصورة ملاحظة من علاج المشكلة (الارتقاء بالأحياء الفقيرة). ولم يتم ضحد هذه الاستنتاجات حتى الآن. ويرى برنامج موئل الأمم المتحدة حاليًا أن أفضل طريقة لتحقيق هذا الهدف تتمثل في توفير إمدادات من قطع الأراضي للبناء بكمية كافية لتخفيض أسعار الأراضي وتلبية الطلب المتوقع.

والمثير للاهتمام في هذا الحل هو أنه يعتمد على إنتاج مساحات عامة جديدة من خلال شبكات الشوارع مخططة بشكل كاف وذات بنية تحتية خاصة بها. وتوفر الشوارع الإتاحة، والنشاط الاقتصادي، والتنقل، والهوية؛ أو جميع العوامل التي عادة ما تكون مفقودة في أي حي من الأحياء الفقيرة التقليدية.

المصدر: My PSUP, Improving The Lives of Slum Dwellers, a Home in The City

- الاستفادة من الأرض العامة الشاغرة أو الأراضي المهجورة المملوكة لجهة عامة ولا يتم الاحتفاظ بها لأغراض بيئية هامة، فيمكنها أن تدر دخل غير مباشر من خلال تطويرها لتصبح مساحة عامة، أو من خلال توجيه الدخل المحلي عن طريق الإتاحة لاستخدامات متوافقة مثل انتظار السيارات.
- حشد مشاركة المواطنين، حيث لا يزال المواطنون في دول الجنوب العالمي يمتلكون القدرة على المشاركة في مشروعات مفيدة من الممكن أن تعود بالنفع على مجتمعهم الذي تراجع أمام دول الشمال الغنية. ويعتبر هذا أحد الموارد القيمة لأنه يستطيع تحفيز الثقة المتبادلة ويؤدي إلى نتائج سريعة.

ومن الأهمية بمكان أيضًا أن نتعجل في البدء في القضايا التي تتطلب وقتًا، مثال واضح هو زراعة الأشجار، مثالا أقل وضوحًا هو التخطيط العمراني. إن تحديث خطط المدن وتحسينها يمكن أن يمثل أفضل استراتيجية لزيادة الموارد يمكن للمدن أن تتبناها، ولا سيما تلك المدن التي يقال عنها باستمرار أنها لا تملك الوقت ولا الموارد للتخطيط لمستقبلها، في حين أن هناك مشكلات هائلة مثل التنمية العشوائية، والازدحام المروري، تظهر على الهامش وتُترك لتستشري وتصبح مشكلات تلتهم الموارد من الجيل القادم.

"المساحات العامة الموقوفة للجميع" كاستراتيجية لإعادة تأهيل العشوائيات. إن استراتيجيات الارتقاء بالأحياء الفقيرة التي تعتمد غالبًا على توفير المأوى قد تكون عديمة الفائدة. في أكثر العشوائيات، يعتبر السكن حلًا فرديًا على نحوٍ كبير، سواء كان يتكون من إضافات وتحسينات تدريجية يضيفها أحدهم في محل إقامته، أو في عقود الإيجار غير الرسمية لأماكن للإقامة لا يهتم أي من المالك أو المستأجر تحسينها أو الارتقاء بها. لذلك، يمكن تنفيذ عملية تحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة بصورة أفضل من خلال إتاحة المساحات العامة والتبرع بتدعيمها بالمرافق والخدمات التي لا يستطيع سكان الأحياء الفقيرة إنشاءها ولا إدارتها ولا الاستمتاع بها على أساس فردي وتشمل: المياه، والصرف الصحي، والمناطق الرياضية، والملاعب، والمراكز الصحية، والمدارس، والمراكز المدنية ودور العبادة.

المساحات العامة للمدن سريعة النمو والمزدهرة اقتصاديًا

تمثل عملية التمدن الخلط المتكرر بين المدن ذات النمو السريع في اقتصاديات متوسعة. ففي أغلب قارة آسيا على سبيل المثال، تدفع عملية التمدن في الواقع النمو الاقتصادي. وتمد أعداد ضخمة من المهاجرين من المناطق الريفية عملية التوسع في أنشطة التصنيع والإعداد للتصدير. ففي هذه المدن، يُقارن الطلب المتزايد على الإسكان، والخدمات، والمساحات العامة في مقابل الموارد المتنامية. ولذلك، نظريًا، هذه هي المدن التي تتاح فيها أفضل فرصة لتنفيذ السياسات الموصى بها في هذا الدليل، بما في ذلك المنهج المنظم لوضع الخطط، والاستراتيجيات القائمة على المساحات العامة، وعلى وجه الخصوص إذا صاحبها تمكين للتشريعات، وتخطيط سليم، وبرمجة مالية ملائمة. توفر المدن سريعة النمو والمزدهرة اقتصاديًا فرصًا تاريخية عظيمة لإنشاء مدن أكثر عدالة وشمولية.

وعلى الرغم من ذلك، ليس هذا هو الحال دائمًا. ففي كثير من الأحيان، تعمل إضافة المساحات العامة (المتنزهات، والحدائق، والمساحات الخضراء، وشبكات واسعة من الشوارع) إلى أداء وظيفة تزيين المواقع المؤسسية، والمنشآت التي تتعرض لضغط بشري عال مثل: المناطق التجارية الجديدة، أو المدن الجديدة، أو المدن التجريبية التي تعتبر أيضًا ذات دخل مرتفع، أو المشروعات الاستثمارية ذات العائد المرتفع. ويتم إيلاء اهتمام أقل بكثير للأحياء الجديدة ذات الدخل المنخفض. ومن المهم لهذه المدن أن تمنع أوجه التفاوت، وأن تستخدم ثرواتها لتخفيف مظاهر عدم المساواة من خلال توفير مساحات عامة جيدة في كل مكان.

وهناك خيار آخر للسياسات ينبغي اتباعه عندما تكون قاعدة الموارد جيدة وهو الشراء العام المسبق للأراضي، الذي يظل واحدًا من أهم الموارد المتاحة للبلديات؛ وهي العملة التي يمكن بناء مستقبل حضري مستدام عليها.

كما يوجد خيار سياسات إضافي يهدف إلى استيعاب وتوجيه التغيرات السكانية في المناطق الحضرية والنمو السريع بدلًا من تقييدها أو تفتيتها؛ ألا وهو تنفيذ عمليات رفع الكثافة المنظمة، والتنشيط، والتحول، والتوسع التي تعتبر ضرورية لتحديد المساحات العامة المترابطة من خلال أنماط الوحدات السكنية، وشبكات الشوارع الرئيسية، وغيرها من أشكال المساحات العامة. وتعمل عملية رفع الكثافة على تقليل تكاليف الخدمات العامة، والحد من الاعتماد على السيارات، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، وزيادة الدعم لوسائل النقل العام، إلى جانب تحقيق دعم أفضل للمساحات العامة المفتوحة.

المساحات العامة في المدن الموحدة

توجد فئة ثالثة من المدن في مناطق من العالم تتسم بالتمدن الناضج، مثل أوروبا، وأمريكا الشمالية التي تُظهر مدنها، وخاصةً التجمعات الكبرى، بوجهٍ عام اختلافات ضئيلة في السكان. وتقدم هذه المدن الموحدة تناقضًا واضحًا بين النسيج الحضري المتماسك، والكثيف، والمستقر، والتغير السريع في الأساس الاقتصادي، حيث يتم هجر التصنيع أو نقله إلى أماكن أو دول أخرى، وتحل محله جزئيًا أنشطة الخدمات. وقد نشأت هذه الظاهرة أولًا في أمريكا الشمالية، حيث بدأت المدن في الخواء منذ عقود عديدة، تاركة خلفها أحياء مهجورة وقاعدة ضريبية

فقيرة. واليوم، تشهد العديد من المراكز الحضرية في المنطقة ذاتها العودة إلى المدينة. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، مثل: التضجر من حياة الضواحي، وتناقص الميل نحو قضاء وقت كبير من اليوم في التنقل، والرغبة في التمتع بنمط حياة أكثر توافقا مع البيئة، وتنامي الرغبة في الحصول على فرص ثقافية وتعليمية وتنوع الخيارات التي توفرها المدينة، ونمو الدافع نحو نوع من أنواع الريادة الحضرية حيث يمكن إعادة الحياة للمناطق المهملة وتحويلها إلى بيئات جذابة للعيش، وأخيرًا وليس آخرًا، الجودة والإمكانيات التي توفرها المساحات العامة الحالية.

وعلى الرغم من ذلك، فقد أوضح كثيرون أن حركة العودة إلى المدينة الحالية قد صاحبتها ظاهرة معروفة تسمى «الإحلال الطبقي العمراني». وتؤدي هذه العملية إلى تهجير الأفراد الحضريين الباقين من أبناء السكان الأصليين الذين تُركوا خلال السباق في الحصول على منازل ثرية في الضواحي، والذين تمكنوا من البقاء من خلال الاستفادة من أسعار السكن الزهيدة، وفرص توفير الدخل المعتادة في الأحياء ذات الكثافة السكانية العالية من خلال: العمل في أكشاك الجرائد، والمتاجر المريحة، المكتبات الصغيرة، والمقاهي، والمطاعم الصغيرة، والمتاجر المتخصصة، والورش، محلات الخصومات الصغيرة وغيرها – والسمات شديدة الغرابة التي تساهم في جعل المدن جذابة في المقام الأول، وهذا بالمصادفة، يجعل الشوارع من المميزات الحضرية ممتعة.

ويطرح هذا تساؤلًا وهو: إذا علمنا أن الأحياء الحضرية المتجددة، والتي تحل فيها طبقة مجتمعية محل الأخرى، توفر حياة حضرية ومساحات عامة عالية الجودة للأفراد الذين تناسبهم تكلفة الإقامة فيها، فماذا يحدث للسكان السابقين؟ الأسلم أن نفترض أن العديد منهم ينسحبون إلى أحياء أو ضواحي في متناولهم، وبذلك يصبحون المتنقلون الجدد. وفيما يتعلق بالمساحات العامة، قد لا تكون المبادلة رابحة. ولذلك، قد نجد أنفسنا في مواجهة مع تطرف في وضع مألوف. حيث نوعية المساحات العامة عالية في اختيار الأحياء المركزية، والمتوسطة، أو تفتقر تمامًا إلى الأماكن الحضرية الطرفية: وهي حالة يتعرض من خلالها الهدف الذي وضعناه لأنفسنا بالتوزيع العادل للمساحات العامة في المناطق الحضرية بالفعل للخطر.

ومن الصعوبة مواجهة الإحلال الطبقي العمراني، وخاصةً إذا وضعنا في اعتبارنا أن هذه الظاهرة تعمل

احتل الفنانون والبوهيميون حي بيدفورد-ستويفيسانت – مدينة نيويورك.
وتعتبر أكبر تجمع للأمريكيين من أصل أفريقي في الولايات © نيويورك ١٠/ Wikipedia المتحدة

على تغذية الموارد، والتجديد، والمتطلبات الجديدة للحصول على خدمات جديدة في المدينة الموحدة. وعلى الرغم من ذلك، يمكننا فعل شيء للاستفادة من الميزات الاقتصادية لصالح منفعة باقي المدينة. وأحد هذه التصرفات هو تبني سياسات إعادة التوزيع. ويمكن استخدام الموارد البلدية الإضافية التي تنتجها عملية اختيار الموقع من أجل الإحلال الطبقي في البدء في عملية تجديد مواقع في أماكن أقل مركزية قد تجاوزت أعمارها استخدامها الأصلي بينما يمكن إعادة تطويرها، وأيضًا، لصالح الإيرادات البلدية والدخل. ويمكن استخدام جزء من هذه الإيرادات، بدورها، لتحسين توفير المساحات العامة، وكميتها، وتوزيعها في المناطق والأحياء الأقل حظًا.

يمكن أيضًا لسياسات إعادة التوزيع المذكورة أن تطلق دورة صائبة لجذب رواد حضريين جدد غير قادرين على الاستقرار في الأحياء الأكثر رواجًا. ويمكن للدخل الإضافي الجديد، بدوره، أن يتيح المزيد من التنمية في القطاعين المحلي والخاص في المناطق الحضرية الحديثة.

المساحات العامة والمدن المتقلصة

هناك ظاهرة حادة متنامية، وتوجد اساسًا، ولكن ليس حصريًا، في المناطق ذات التمدن الناضج، وهي ظاهرة تقلص المدن، وتشير إلى تلك المدن التي تتسم بالتراجع الحاد في كل من السكان وقاعدة الموارد. وتفيد أحد التقديرات على مستوى العالم أنه، على مدار الخمسين سنة الأخيرة، تعرضت ٣٧٠ مدينة عدد سكانها يتجاوز ١٠٠٠٠٠ نسمة للتقلص بمعدل لا يقل عن عشرة بالمائة.

وهناك حالة من الارتياب حول أسباب تقلص المدن، ويزداد الأمر حول ما الذي ينبغي فعله في المدن التي تُظهر علامات مستمرة في معدلات التراجع السكاني والناتج الاقتصادي. وأحد ردود الفعل التقليدية، والتي اقترحتها نماذج التنمية الموجهة نحو النمو، هي أنه ينبغي بذل الجهود لعكس اتجاهات التراجع. ولكن يمكن أيضًا دحض هذه الطريقة. فأحدث الأبحاث، على سبيل المثال، تشير إلى أن «المدن المتقلصة قد توفر نقلة نوعية من التخطيط الذي يركز على النمو إلى اتباع منهج أكثر حذرًا ويرتكز على المكان بغرض توفير مدن ملائمة للحياة أكثر، وأن تقلص المدن يتيح للمخططين فرصة إعادة تصور المدن وتنميتها».[٢٣]

ومن المؤكد أن التخلي عن أقسام وأحياء بأكملها في المدن المتقلصة يخلق مساحات فارغة يمكن استخدامها بشكل مبتكر. ويتمثل أحد الخيارات في ترك المناطق الخالية لتعود إلى حالة شبيهة بحالتها الطبيعية، من خلال سياسات التحريج الحضري (إعادة زراعة الغابات). ويتمثل الخيار الآخر في تشجيع الاستخدام الإنتاجي للممتلكات المهجورة من خلال الزراعة الحضرية. وهناك خيار آخر يتمثل في زيادة مخزون المساحات العامة والجمع بينها وبين الخدمات البيئية ذات القيمة التعليمية. ويمثل مفهوم الأرخبيل الحضري أحد التفسيرات لهذه المناهج التكيفية على نطاق المدينة، حيث يتم اختيار المناطق الاستراتيجية في أحد المدن المتقلصة من أجل رفع الكثافة والتركيز، مع تخصيص المناطق المتبقية للقيام بمهمة حفظ الاحتياطي الطبيعي والعمل كمخزن للمساحات العامة. ففي فترة السبعينيات، تم اقتراح مدينة «برلين» لكونها مدينة متقلصة أن تصبح أرخبيل حضري يتكون من شبكة من المناطق المبنية ذات الكثافة الحضرية العالية مثل الجزر الحضرية التي تتعايش جنبًا إلى جنب مع مناطق ذات أهمية طبيعية.

وبوجهٍ عام، توفر المدن المتقلصة فرصة لإعادة تكوين الروابط الوظيفية والبيئية التي ندعو إليها في تصورنا حول المساحات العامة كأداة لتسهيل الاستدامة البيئية.

متنزه الواجهة البحرية لمدينة البندقية، إيطاليا © جريتا جاباجليو/ Shutterstock.com

تحويل المبادئ الجيدة إلى عمل

يعتمد هذا الجزء الأخير من دليل الأدوات الحالي على المبادئ الواردة في ميثاق المساحات العامة، كما يسلط الضوء على فقرات من الميثاق تتعلق بالممارسات الجيدة والواعدة

المستوحاة من العديد من الدول المختلفة.
ويركز هذا الجزء على إنشاء المساحات العامة، وتصميمها، وإدارتها، والاستمتاع بها

المبادئ لا تولد أبدًا من الفراغ: فهي تنشأ من الإحساس بالقيم الأخلاقية (كل ما يتسم "بالإنصاف")، إلى جانب الممارسات والأعراف التي نعتبرها عادلة ومنصفة.

ويهدف هذا الجزء الخامس من دليل الأدوات إلى التصديق على شمولية عدد من المبادئ المستخلصة من ميثاق المساحات العامة والوثائق المعيارية الأخرى من خلال ربطها بالتجارب الواقعية والممارسات الجيدة المستقاة من مجموعة متنوعة من المواقف والدول. وتركز المبادئ ودراسات الحالات في هذا القسم على ما يلي:

- المبادئ العامة
- إنشاء المساحات العامة
- تصميم المساحات العامة
- إدارة المساحات العامة
- الاستمتاع بالمساحات العامة

وتشمل كل حالة من حالات الممارسة المبدأ، وتوضح مختصر حول سبب اختيار هذه الممارسة بالتحديد، وملخص للتجربة ومصادر المعلومات.

غالبًا ما يتم استيعاب إنشاء المساحات العامة، وإدارتها، والاستمتاع بها استيعابًا منفصلًا، ولكن يجب دراستهم معًا إذا أردنا الحصول على مساحات عامة ناجحة. وينبغي ألا يغفل إنشاء المساحات العامة، وتصميمها، وتجديدها، والارتقاء بها لاحتياجات المستخدمين الحاليين والمستقبلين وتوقعاتهم، بالإضافة إلى سهولة الصيانة والإصلاح. وتعتمد الصيانة أيضًا على التصميم الجيد والاستخدام المحترم. فلا يمثل الاستمتاع بالمساحات العامة، واستخدامها، مؤشرًا فقط على نجاح المساحات العامة، وإنما يعتبر أيضا وسيلة فعالة لتحسين التصميم وممارسات الإدارة.

الشكل (٢): العملية الدائرية لإنشاء المساحات العامة، وإدارتها، والاستمتاع بها

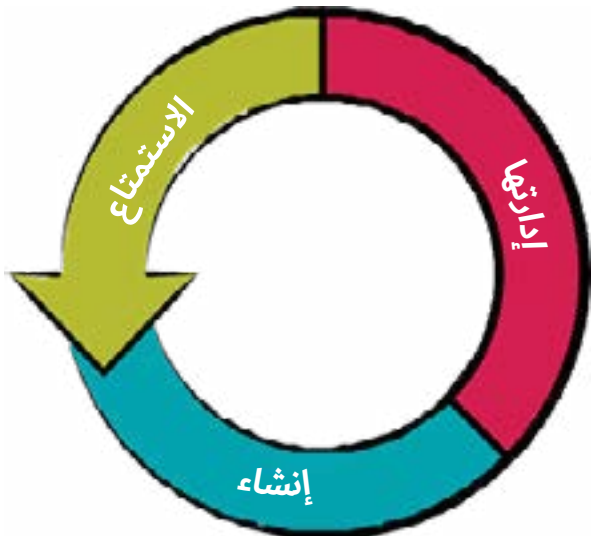

المبادئ العامة

يجب أن تكون المساحات العامة مكانًا يضمن حقوق المواطنة للجميع، مع احترام الاختلافات وتقديرها.

(ميثاق المساحات العامة، الفقرة ٣)

يعتمد ميثاق المساحات العامة على مفهوم واسع وشامل للمواطنة يتخطى تعريفها القانوني. فالجميع، بصفتهم مستخدمين، "مواطنون" ولهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات فيما يتعلق بالمساحات العامة.

(ميثاق المساحات العامة – الفقرة ٤)

إن التفاعل الاجتماعي المتباين يمثل العامل الرئيسي لإنشاء المساحات التي يتجمع فيها الأفراد ويبحثون عن أقرانهم. وعندما يعجز الأفراد عن رؤية قيمهم وتفضيلاتهم المنعكسة على مكان ما، فإنهم يشعرون بعدم الترحاب. يجادل البعض بأن "بوتقة الانصهار" هي أعلى أشكال التعددية الثقافية؛ بينما يدعي آخرون إن رعاية المساحات الآمنة التي تتيح للجاليات الخاصة التلاقي معًا والاحتفال بثقافتهم الفريدة لا تقل أهمية في تحقيق التنوع. وتخلُص الدراسات إلى أن أكثر المساحات نجاحًا وأكثرها من حيث تعدد ثقافات هي تلك المساحات التي تجمع بين العنصرين معًا.

تتضمن أكثر الخطط والبرامج الهادفة للمساحة العامة العديد من الأنواع والأنشطة المختلفة بينما تحافظ على مرونتها لتلبية القيم والتفضيلات التي تختلف باختلاف التجمعات الثقافية التي تتطور بمضي الوقت. إن تحديد أماكن المساحات العامة في مناطق تمكنها من خدمة تجمعات متعددة (مثل الأسواق، والملاعب، والمتنزهات) في مواقع تقرب المجتمعات المختلفة بطريقة مؤكدة لزيادة التنوع الاجتماعي للمساحات العامة.

دراسة حالة ١
مشروع تجديد محطة وارويك – ديربان، جنوب أفريقيا

أن أولى التجارب المختارة لتمثل مبادئ حقوق المواطنة ليست ميدانًا أو متنزهًا، وإنما سوق مدينة ومحطة.

إن مشروع التجديد الحضري لمحطة وارويك هو مشروع إعادة تطوير شمولي بشراكة عدد من الوكالات، ويعمل على تحويل منطقة إشكالية إلى مركز تجاري نشط ومنطقة شعبية للجذب السياحي.

إن مشروع التجديد الحضري لمحطة وارويك هو المسمى المناسب "ويشمل الباعة الجائلين في الخطط الحضرية". وتقع محطة وارويك في مركز النقل الأساسي في المدينة، ويضم أسواقًا شعبية أقامها بائعون وباعة جائلين. أدت الظروف غير الصحية وغير الآمنة إلى ارتفاع أعداد حوادث النشاط الإجرامي والعنف، مما جعل محطة وارويك موقع مثير للمخاوف لدى مسؤولي المدينة. وبدلًا من طرد التجار غير الرسميين من المنطقة، اعترفت إدارة المدينة بأهمية الاقتصاد الشعبي، وقررت العمل مع تجار الشوارع وغيرهم من الشركاء المعنيين من خلال التفاوض لتحسين ظروفهم عن طريق المشاركة. وتم إنشاء "رابطة التجار"، وهي لجنة من تجار الشارع

سوق محطة وارويك، ديربان، جنوب أفريقيا © ريتشارد دوبسون / كارولين سكينر

تحكم الباعة وذلك لتمكين التجار من مناقشة احتياجاتهم ومتطلبات المساحة لديهم.
وقد حددت المدينة قسمًا من الطريق السريع المرتفع الذي لم يتم استخدامه من قبل، وقد تم الاتفاق على إنشاء كوبري وطريق لمرور المشاة على طول سوق تجار الأعشاب النشط. وقد تم إنشاء مراكز متعددة الأغراض أيضًا للباعة الجائلين لتنفيذ أنشطة أعمالهم التجارية، وتم إعطاء كل تاجر مكان بإيجار رسمي وكشك فردي. وعلاوة على ذلك، تم تأسيس منظمات مثل منظمة "تجار ضد الجريمة" بغرض تسوية الخلافات باستخدام أسلوب حل النزاعات.

ومنذ تنفيذ مشروع تجديد محطة وارويك، كان هناك تحسن ملحوظ في عملية التجارة، وسلامة الركاب، وظروف المعيشة. وتراجعت معدلات الجريمة (من ٥٠ حالة وفاة بسبب العنف أبلغ عنها في عام ١٩٩٧ إلى ٦ حالات وفاة بسبب العنف تم الإبلاغ عنها في عام ٢٠٠٢) وزاد حجم مبيعات سوق تجار الأعشاب سنويًا زيادة كبيرة. وذلك بالإضافة إلى أن أصبح المكان منطقة جذب سياحي رئيسية، وتم إنشاء سلسلة توظيف تقدر بنحو ١٤ ألف وظيفة في ديربان.

ومع ذلك، فإن أهمية المشروع تتجاوز إيجاد بيئة آمنة وقانونية للتجار غير الرسميين. وإذا فسرنا احترام التنوع على أنه يتضمن المساواة، فإن ذلك يعني تفهم أن المساواة لا تعني التماثل. ونحن نتعلم من تجربة محطة وارويك أن قصة النجاح هذه بدأت عندما اعترفت سلطات ديربان أولًا بأن تجارة الشوارع ليست نشاطًا مؤاخذًا عليه في حد ذاته، وأن كل ما يلزم هو مساحة أكثر أمنًا وقانونية لتنفيذ نشاط تجاري منخفض الاستثمار وجذاب للمستهلكين.

المصدر: Wiego, Working in Warwick: Including Street Traders in Urban Plans

دراسة حالة ٢
كرنفال نوتينج هيل – لندن، المملكة المتحدة

يعتبر هذا المثال الثاني مختلف تمامًا، ولكنه يجسد نفس المبدأ وهو: الاستخدام الاحتفالي للمساحة العامة والتي تحتفي من خلالها الجماعات العرقية القديمة بتراثها وهويتها في المدينة التي أسست فيها لجذورها الجديدة.

ويعتبر كرنفال نوتينج هيل أكبر مهرجان شارع في أوروبا. وقد نشأ في عام ١٩٦٤ كوسيلة لاحتفال الجاليات الأفريقية الكاريبية بثقافاتهم وتقاليدهم الخاصة. ويُقام المهرجان في عطلة نهاية الأسبوع الرسمية في أغسطس في شوارع لندن W١١، ويقدم كرنفال نوتينج هيل مجموعة مذهلة من الأصوات، والمشاهد الملونة، وأشكال من التضامن الاجتماعي.

وبالرجوع لجذور كرنفال نوتينج هيل نجد أنها كرنفالات كاريبية تنتمي إلى بدايات القرن ١٩- وهو تقليد قوي خاصةً في ترينيداد – تتعلق جميعها بالاحتفال بإلغاء الرق وتجارة الرقيق. وكان أول كرنفال محاولة لتسليط الضوء على موسيقيي فرقة Steel Band التي اعتادت أن تعزف في حي إيرل كورت في لندن في كل عطلة نهاية أسبوع، وقد جذبت حوالي ٥٠٠ شخص. وقد ازدادت شعبية الكرنفال على مر السنين، وهو الآن يمثل احتفال مدينة لندن بالتنوع. ومن المقدر أن المهرجان يجذب حاليًا أكثر من مليون شخص من خلفيات متنوعة خلال مدة الفاعلية التي تستمر لمدة ثلاثة أيام بمشاركة حوالي خمسين ألف عارض، وأكثر من ثلاثين نظام للصوت، وعدد لا يحصى من الأكشاك الغذائية والحانات.

المصدر: Visit London, Notting Hill Carnaval

للسكان الحق في المشاركة في إنشاء المساحات العامة وإدارتها من خلال عمليات تشاركية.

(ميثاق المساحات العامة، فقرة ٥)

لضمان إنشاء مساحات عامة جيدة يجب تصميمها بطريقة تراعي من يستخدمها، فمن المهم الرجوع لأشخاص على دراية جيدة بالمجتمع ومواطنيه/سكانه. ويساعد إشراك هؤلاء الأشخاص ممن لديهم منظور تاريخي، ورؤى حول كيفية توظيف المنطقة، وفهم الأمور ذات الأهمية لسكان المنطقة، في تكوين إحساس بالملكية وضمان نجاح مشروعات المساحات العامة على نحو أفضل. ويجب توفير مرونة بالمساحات العامة تسمح لها بالتطور والتغيير بمرور الوقت مع تغير المجتمع لضمان استمرارها في أداء دورها كمكان رائع.

أفراد من المجتمع يشاركون في تجديد حديقة لوتس في مومباي، الهند © موئل الأمم المتحدة

دراسة حالة ٣
ساحات المدارس المستدامة - كوسوفا

يساعد برنامج دعم التخطيط المكاني للبلديات في كوسوفو، والذي تموله وكالة التعاون السويدية للتنمية الدولية وينفذه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بلديات كوسوفو في تعزيز التخطيط الحضري والمكاني من خلال عملية تشاركية ذات فرص متساوية بين الجنسين، كما يساعد في تنفيذ الخطط باعتبارها أدوات تقود التنمية المحلية. وقد اختير موضوع تطوير ساحات المدارس بوصفه أولوية إنمائية حددتها بلديات مختلفة شريكة في برنامج دعم التخطيط المكاني للبلديات في كوسوفو من خلال عملية التخطيط التشاركي بالبلديات.

ويوفر منهج ساحات المدارس المستدامة مكانا للطلاب للتعلم وتكوين صداقات، مما يعزز مفهوم الشمولية والإحساس بالمكان. كما توفر ساحات المدارس المستدامة كذلك فرصا لتعلم أمور عن الطبيعة أثناء تحسين ظروف المدرسة، بتخصيص فصول في الأماكن المفتوحة، ومساحات لممارسة الأنشطة الرياضية واللعب والرياضة والترفيه، مع الأخذ في الاعتبار ضعف الصيانة بالمساحات العامة.

إن الغرض من ساحات المدارس هو خدمة الأحياء باعتبارها مساحة داخل المجتمع يمكن استخدامها في تنفيذ أنشطة متعددة، مثل عقد الاجتماعات العامة وإقامة الأنشطة الثقافية والزراعة والترفيه. إن الهدف العام هو تقديم مشروع نموذج مادي ملموس، من خلال مجموعة من التدخلات بهدف توفير أجواء مبهجة للتلاميذ للتعلم وإتاحة فرصة لاستخدامات أخرى متنوعة لصالح المجتمع.

وقد أثبت المشروع كذلك نجاحه في معالجة ندرة الموارد بالبلديات، أي قلة الأراضي المتاحة كمساحات عامة وآليات معالجة مسألة الصيانة بالمساحات العامة. وتم تنفيذ مشروع ساحات المدارس المستدامة في غراكانيكا، هاني إيليزيت، جونيك، ماموشا، وراهوفيتش، ويضم عدة عمليات تشاركية ابتكارية مختلفة. وقد أدت العملية التشاركية إلى تعزيز مشاركة المجتمع والشمولية، ومراعاة الأقليات وساعدت في تعزيز التوازن بين الجنسين من خلال

مشاركة المعلمين والنساء والفتيات في عملية التصميم، وخاصة دعم مشاركة الأطفال والشباب. وبعيدا عن إنشاء ساحات المدارس المستدامة، يسعى المشروع إلى إشراك مجتمع المدرسة في عمل جماعي لتعزيز تصور التلاميذ للأمور الحضرية ولزيادة الوعي البيئي.

وأقيمت مجموعة من الأنشطة في البلديات الشريكة في العملية التشاركية وتضم ما يلي:

- التنافس بين المدارس
- ورش فنية لتحليل المقترحات
- اجتماعات أسبوعية لمجموعات العمل
- المناقشة مع ممثلي المدارس
- اجتماعات عامة لمناقشة رسومات المشروع
- تنفيذ المشروع
- إجراء دراسات استقصائية بعد التنفيذ لقياس إمكانية استخدام المساحات المحسنة ووظائفها.

المصدر: موئل الأمم المتحدة (بدون تاريخ). تحويل المساحات إلى أماكن. برنامج التخطيط المكاني للبلديات.

[...] كل مساحة عامة لها خصائص مكانية وتاريخية وبيئية واجتماعية واقتصادية تميزها.

(ميثاق المساحة العامة، فقرة ٥)

المساحات العامة التي تسمح بتفاعل المجموعات المختلفة التي تمارس أنشطة مختلفة ولها سلوكيات وخصائص اجتماعية ثقافية وأسلوب حياة مختلف لها أهمية خاصة باعتبارها مناطق تلبي الاحتياجات الاجتماعية والمادية المختلفة للناس. وبعيدا عن أخذ الخصائص الاجتماعية في الاعتبار، نحتاج أيضا إلى تعزيز الخصائص التاريخية والبيئية والاقتصادية للمساحات العامة.

دراسة حالة ٤
كونستيتيوشن هيل – جوهانسبرج، جنوب أفريقيا

تخبر/تحكي العديد من الأماكن في جوهانسبرج عن تاريخ التفرقة العنصرية. وخلال تحويل تلك المواقع، من المهم الحفاظ على تاريخها وتراثها الثقافي والحفاظ على أصولها واستخداماتها السابقة لتبقى في الذاكرة. فقد أصبحت هذه المساحات العامة بمثابة متاحف مفتوحة للتفرقة العنصرية وجنوب أفريقيا. ويعتبر كونستيتيوشن هيل في جوهانسبرج واحدا من أكثر الأمثلة المؤثرة التي توضح إمكانية تحويل مكان له معنى قوي في تاريخ مدينة أو بلد إلى مساحة عامة تعكس إحساس عظيم بالتاريخ والتراث.

أطفال يستمتعون بالمكان الترفيهي الجديد الذي نفذه مشروع ساحات المدارس المستدامة في كوسوفو © برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

محكمة كونستيتيوشن - جوهانسبرج، جنوب أفريقيا © أليس سيراجوسا

كونستيتيوشن هيل عبارة عن مكان متعدد الأغراض يقع في قلب المدينة وله أوجه تراثية متعددة. بُنى في عام ١٩٩٤على مساحة ١٠٠ فدان في موقع مجمع السجون الذي يبلغ عمره قرن من الزمان، حيث احتجز به قادة كل المجموعات التحررية الكبرى بجنوب افريقيا، من بينهم نيلسون مانديلا ومهاتما غاندي.

تم الحفاظ على بعض من المباني القديمة وتحويلها إلى مجموعة من المتاحف، وتتيح المباني الجديدة مثل مبنى المحكمة الدستورية والمساحات المفتوحة المحيطة بهم الفرصة للزائرين والمواطنين للاطلاع على تاريخ عصر التفرقة العنصرية وعملية تطبيق الديموقراطية التي تلته.

المصدر: Constitution Hill

دراسة حالة ٥
شوجر بيتش– تورونتو، كندا

تتيح إعادة استخدام المواقع الصناعية فرصا رائعة لإضفاء طابع قوي ورمزي على المساحات العامة الجديدة، ويعتبر التحدي هو إجراء عملية التحويل داخل أماكن لها هويتها المميزة الخاصة بها، على نحو يسمح للجميع الاستمتاع بها.

يعتبر شاطئ شوجر بيتش بكندا حديقة جديدة استثنائية، حيث تحولت ساحة انتظار سيارات بمنطقة صناعية سابقة إلى ثاني الشواطئ الحضرية بتورونتو. وتعتبر الحديقة التي تقع في بداية شارع لوويرجارفيس بجوار مصنع ريد باث شوجر، وتبلغ مساحتها ٨٥٠٠ متر مربع (٢ فدان)، أول مساحة عامة يراها الزائرون المسافرون بطول رصيف ميناء كوينز من الخط الساحلي الرئيسي. وتستقبل الحديقة زائريها بمظلاتها ذات اللون الوردي الزاهي وصخورها الفريدة المموجة التي تشبه قطع الحلوى حيث الخط الساحلي شرق بايفرونت. إن تصميم شوجر بيتش بكندا مستمد من التراث الصناعي بالمنطقة وعلاقتها بمصنع ريدباث شوجر المجاور. وتتميز الحديقة بثلاثة مكونات متميزة: شاطئ حضري، ومساحة عامة، ومتنزه مخطط على نحو مائل تصطف الأشجار بجانبيه.

ويذكرنا هذا الشاطئ بأن الطريق الساحلي بتورونتو هو مكان مناسب للعب، حيث يسمح لزائريه بتمضية وقتهم في فترة بعد الظهيرة في القراءة أو اللعب بالرمال أو مشاهدة المراكب في البحيرة. تحول الديكورات المائية الديناميكية داخل أشكال مصنوعة من الجرانيت على شكل أوراق نبات القيقب الهدوء إلى مرح، للكبار والأطفال. وتوفر ساحة الحديقة مساحة حيوية تصلح للمناسبات العامة. وتوفر صخور الجرانيت الكبيرة المموجة على شكل قطع الحلوى وكذلك التلال الثلاثة المغطاة بالعشب أماكن عامة فريدة متميزة للمناسبات الأكبر، كما توفر المساحات بين التلال مساحة طبيعية مناسبة للمناسبات الصغيرة. يتنزه الناس بين الساحة والشاطئ عبر الحديقة بطول متنزه يتميز بحصى من الجرانيت والصلب في أشكال مصنوعة من الفسيفساء على شكل أوراق نبات القيقب. يتوفر بالمتنزه، إلى جانب أشجار القيقب الناضجة، طريق في الظل يصل إلى حافة المياه مما يوفر العديد من الفرص طوال الطريق للجلوس والاستمتاع بمنظر البحيرة أو الشاطئ أو الساحة.

المصدر: Water Front Toronto

صورة لشوجر بيتش، تورونتو، كندا © أليس سيراجوسا

تمثل المساحات العامة عنصرا رئيسيا في رفاهية الأفراد والمجتمعات، وأماكن الحياة الجماعية للمجتمع، وهي تعبر عن تنوع الثراء الطبيعي والثقافي المشترك بين أفراد المجتمع، كما تعد أساسا لهويتهم، وفقا للاتفاقية الأوروبية للمناظر الطبيعية. يتعرف المجتمع على نفسه من خلال المساحات العامة المتوفرة به ويسعى لتحسين جودته المكانية.

(ميثاق المساحة العامة، الفقرة ٧)

ينبغي أن تكون المساحات العامة مفتوحة للجميع بغض النظر عن الأصل العرقي أو السن أو النوع، وهي بذلك تمثل ملتقى ديمقراطي للمواطنين والمجتمع. عند تصميم تلك المساحات تصميما ملائما والعناية بها، فإنها تعمل على التقارب بين المجتمعات، وتوفر أماكن تجمع، كما أنها تعزز الروابط الاجتماعية التي كادت أن تختفي في العديد من المناطق الحضرية. تشكل تلك المساحات الهوية الثقافية للمنطقة كما تعتبر جزء من شخصيتها الفريدة كما تنمي الإحساس بالمكان لدى المجتمعات المحلية.

أدى الاتجاه المتزايد نحو التحضر بجانب تأثير الثقافة الحديثة إلى وجود تغير كبير في نمط استخدام المساحات العامة. تلك المساحات التي حظيت بالاهتمام من خلال الترتيبات المجتمعية المختلفة في الماضي بدأت في الانهيار ببطء، ومع عدم كفاءة البلديات في إجراء صيانة لها، تتدهور هذه المساحات سريعا، ويتزايد تعدي مواقف السيارات العشوائية وغيرها من الأنشطة عليها.

دراسة حالة ٦
حديقة لوتس – مومباي، الهند

تعتبر حالة المساحات العامة في مومباي سيئة عموما، فالممارسات الخاطئة شائعة في تطورات المساحات العامة الجديدة، كما أن تكلفة الصيانة مرتفعة والمشاركة المجتمعية قليلة. غالبا ما يفتقد الناس الإحساس بالملكية لعدم إشراك الحكومة المحلية لهم في تطوير أو صيانة المساحات العامة بالإضافة لذلك، يعتبر الناس المساحات العامة على أنها "مشاع عام" ويفقدون الحافز للقيام بأية مبادرات للحفاظ عليها.

على الرغم من وجود إحساس قوي بالمجتمع، إلا أن أهمية المساحات المفتوحة مهملة؛ وبالتالي فإن تلك المساحات في حاجة ماسة لإعادة إحيائها. وللتعامل مع هذا الوضع، تم تدشين مشروع تجريبي بدعم من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في حي (M ward) وهو من أكثر المناطق المهملة والفقيرة في مدينة مومباي. هذه المنطقة مكتظة بالسكان ولا تكاد توجد مساحات عامة بها. تقع هذه المنطقة بجوار مكان التخلص من النفايات ويوجد بها مجتمع مهمش يعاني من المشكلات الكبيرة المتعلقة بإدارة المخلفات الصلبة. أما المساحات العامة القليلة المتواجدة فهي مُساء استخدامها، غير مصانة وتحت تهديد التعديات العمرانية. اختار برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالتعاون مع شريك التنفيذ

حديقة لوتس بعد التجديد - مومباي، الهند © موئل الأمم المتحدة

والشبكة البيئية الاجتماعية في مومباي (MESN) موقعا شديد الأهمية بالنسبة للمجتمع في منطقة (M Ward)، على الرغم من هذه المنطقة مليئة بالتحديات أمام التنفيذ نظرا للموقف السياسي شديد التعقيد بها.

في عام ٢٠١٢، جمعت الشبكة البيئية الاجتماعية في مومباي تمويلا مبدئيا وبدأت تعبئة للمجتمع في الحي المسمى لوتس ناجار. الموقع المختار عبارة عن مساحة خضراء مساحتها ١٣٠٠م٢،وتخدم أكثر من ٢٠٠٠٠٠ نسمة. كانت تلك الأرض المملوكة للشركة بالبلدية مخصصة لحديقة في خطة التطوير ووافقت الشركة على الحفاظ على الموقع بعد إعادة التأهيل. تم إجراء مرحلة التصميم التشاركي مع إشراك المجتمع من خلال ورش عمل عامة وجلسات مكثفة للتصميم، واشترك المجتمع والبلدية في تنفيذ التصميم.

اشتملت عملية تحسين الحديقة على أعمال تسوية الأرض وبناء ممشى ومساحات للورود ومكان للجلوس. كذلك تم تركيب تجهيزات لعب أطفال وأجهزة لياقة بدنية للكبار بالإضافة إلى خزان مياه مع أدوات السباكة اللازمة ومضخة مياه. تم طلاء جميع التجهيزات بالإضافة إلى تركيب سور للحديقة. كما كان هناك مطالبة بتركيب أعمدة إنارة في الحديقة وتعيين السكان لحراس أمن لضمان توفير إضاءة كافية في المكان وكذلك توفير الأمن مما يجعل المكان متاح للجميع.

تم الآن الانتهاء من تجهيز المكان، وهناك ضغط من السكان في المنطقة مطالبين بتحديد عدد الأفراد الذين يمكنهم ارتياده في المرة الواحدة.

المصدر: موئل الأمم المتحدة (٢٠١٤). تقرير المساحات العامة السنوي. غير منشور

المساحات العامة...عندما يكون لها هوية واضحة، يمكن تعريفها بأنها "أماكن". الهدف هو أن تتحول جميع المساحات العامة إلى هذه "الأماكن".

(ميثاق المساحة العامة، الفقرة ٨)

يمكن في العديد من البلدان امتلاك المساحات العامة – الميادين والحدائق – ملكية خاصة. يمكن أن يكون هذا الإجراء مفيدا حيث يضيف وفرة وجودة للمساحة العامة بالمدينة الموقوفة للاستخدام العام، إلا أن ذلك يثير تساؤلات حول إمكانية وقواعد الاستخدام. السماح بملكية المساحات العامة ملكية خاصة، في ظل تزايد المساحات الخاصة-العامة، يمكن أن ينتج عنه أحيانا أماكن خاضعة لسيطرة مبالغ فيها كما لو كانت أماكن معقمة تفتقد الاتصال بالواقع والتنوع في البيئة المحلية وتكون النتيجة أن يصبحوا جميعا متشابهين. كما يمكن أن يثير ذلك تساؤلات أيضا حول الديمقراطية والمساءلة، لكن ربما يكون أكثر ما يثير القلق هو الآثار المترتبة على التماسك. دراسة

حالة ٧
ميدان جيومري– مدينة جيومري، أرمينيا

نستعرض فيما يلي قصة توضح كيف فقد أحد الأماكن هويته واستخداماته بسبب حادث كارثي ثم استعاد مكانته وأصبح "مكانا" من جديد.

في عام ١٩٩٨ ضرب زلزال مدينة جيرومي بأرمينيا، وخلّف ورائه ٢٥ ألف قتيل وأكثر من ١٠٠ ألف مشرد. وفي عام ٢٠٠١، التحق آرام كاشادوريان، رئيس العمليات بمشروع المساحات العامة سابقا، بالمعهد الحضري في أرمينيا للمساعدة في بناء آلاف الوحدات السكنية للعائلات المشردة التي كانت تعيش في ملاجئ مؤقتة في المساحات العامة بجميع أنحاء المدينة. ومع نجاح هذا البرنامج في إعادة التسكين، أصبح الميدان المركزي متاحا مرة أخرى للجميع، مما أفسح الطريق للتخطيط لإحيائه من جديد.

في شهر يوليو عام ٢٠٠٣، بدأ تنفيذ مشروع المساحات العامة في مدينة جيرومي بفضل منحة من أكاديمية التطوير التعليمي بالتعاون مع الشركاء المحليين

للمشروع مثل المعهد الحضري ولجنة المهندسين المعماريين المحلية لتسيير الأعمال، ومخططين، ومنظمات غير حكومية، ومسئولي المدينة لتيسير الجهود الأولى لاستعادة الحياة المدنية التي كانت تميز هذا المركز الثقافي. حضر أكثر من ٧٠ شخص في أول أيام ورشة عمل إعادة تخطيط وترميم المدينة والذي استمر طوال اليوم. أثار الحماس التعاون بين مختلف القطاعات في المدينة، ونتج عن ذلك إقامة مهرجان جيرومي الجديد وكذلك معرض إعادة تخطيط وترميم المدينة بعد شهرين. وكان من بين قائمة الفعاليات الطويلة والتطويرات إقامة سوق للزهور، وحلبة تزلج على الجليد، وسبع مقاهي، وتوفير إضاءة ليلية، ووضع علامات الطريق لتوجيه المرور توجيها صحيحا، وتجهيز الشوارع الجديدة، وإقامة معرض فني، وعروض ورقصات، ومباريات مصارعة وألعاب رياضية، وبرامج للأطفال، كما زرعت الكنيسة حديقة زهور، وتم تعليق لافتات جديدة للشوارع، وبدأ بث نشرات أخبار يومية عبر التليفزيون. تلى هذا الحدث المحفز فعاليات أخرى ظهرت على الساحة كجزء من عودة معالم المدنية للظهور من جديد على نحو أكبر.

المصدر: UN-Habitat & PPS

جيرومي، مشهد عام من الميدان المركزي في أرمينيا © الكسندر ابولتس/ Wikipedia

تختلف وجهات النظر حول ما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي أن تكون المساحات العامة مملوكة للقطاع العام. ومع ذلك، فإن جميع المساحات العامة المملوكة للقطاع العام توفر ضمانات أكثر استقرارًا للوصول والتمتع بها مع مرور الوقت لأنها أقل عرضة لتلك التغييرات المشروعة في نماذج الملكية الخاصة.

(ميثاق المساحات العامة، الفقرة ٩)

في العديد من البلدان، يمكن أن تكون المساحات العامة – الساحات أو الحدائق – مملوكة للقطاع الخاص. يمكن أن يكون هذا التنوع مفيدًا في زيادة المعروض وجودة المساحات العامة للمدينة، ولكنه يطرح أسئلة حول حرية الوصول وقواعد الاستخدام. إن خصخصة المساحات العامة، من خلال نمو المساحات العامة (الخاصة)، يمكن أن ينتج في بعض الأحيان أماكن عقيمة خاضعة للسيطرة المفرطةمن القطاع الخاص وتفتقر إلى الارتباط بواقع البيئة المحلية وتنوعها، مما يؤدي إلى ظهورها جميعًا متشابهة. كما أنها تثير أسئلة حول الديموقراطية وامكانية المساءلة، ولكن ربما يكون الأمر الأكثر إثارة للقلق هو تأثيرها على التماسك المجتمعي

دراسة حالة ٨
إتاحة حديقة خاصة للعامة: حديقة زوكوتي– مدينة نيويورك، الولايات المتحدة الامريكية

من الشائع في كثير من المدن أن تتيح السلطات المسئولة عن التخطيط إمكانية مبادلة مساحة عامة تشتد الحاجة إليها بمساحة إضافية في مشروع تنمية خاص.

هذا هو الحال بالنسبة لحديقة زوكوتي، وهي حديقة ليبرتي بلازا سابقا، وهي عبارة عن ميدان عام يقع في قلب الحي المالي بمدينة نيويورك، تملكه شركة بروكفيلد أوفيس بروبيرتس. تم إنشاء الميدان مقابل مساحة إضافية قابلة للبناء عليها تمنحها للمستفيدين الأصليين. وفي عام ٢٠١١، نظمت الحركة المدنية "احتلوا وول ستريت" وقفة احتجاجية ضد النظام المالي العالمي، واختارت الاعتصام بالحديقة، ونصبت فيها الخيام لعدة أسابيع. بعد فترة من الزمن

حقق فيها الاحتجاج سمعة سيئة عالميا، قررت الشركة طرد المحتجين. وكان الدافع الرسمي للإخلاء القسري للميدان هو التزام أصحاب الملكية الخاصة بإبقاء الحديقة نظيفة ومنع وقوع مشكلات متعلقة بالصحة العامة.

وفي هذه الحالة، استمر استخدام العامة للحديقة المملوكة ملكية خاصة بعد الإخلاء. إلا أنه من المعقول افتراض أن وضع الملكية كان عاملا إضافيا عجل من وضع حد للاستيلاء على المكان.

المصدر: https://en.wikipedia.org/wiki/Zuccotti_Park

محتجون في حديقة زوكوتي – نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية
© Flickr/TerryBallard

يجب إتاحة دخول المساحات العامة، متى ما كانت ضمانات ذات قيمة طبيعية أو تاريخية تسمح بذلك، بدون أية عوائق لأصحاب الإعاقات العصبية والحسية والفكرية.

(ميثاق المساحة العامة، فقرة ١٠)

يمكن للمسابقات أن تساعد المدن والهيئات المحلّيّة أن تكون أكثر اطلاعاً وأكثر كفاءةً بشأن قضايا محددة، بما في ذلك إمكانية الوصول وإزالة الحواجز المادية في المساحات العامة.

واجه حوالي ٨٠ مليون شخص يعيش في دول الاتحاد الأوروبي ببعض أنواع من الإعاقة تؤثر على حياتهم اليومية . فعدد كبير من سكان أوروبا والكثير من الدول المتقدمة هم من كبار السن. وهناك رابط قوي بين السن والإعاقة؛ فحوالي ثلثي الأشخاص الذين لديهم إعاقة قد تجاوزوا سن المعاش. وتعني هذه الاتجاهات أن هناك حاجة اقتصادية واجتماعية لإيجاد مجتمعات يستطيع أن يعيش فيها كبار السن وأصحاب الإعاقات بدون عوائق، كما يمكنهم الاستمتاع بنفس الفرص المتاحة لجميع المواطنين الآخرين. هذه الحاجات محددة بوضوح في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات واستراتيجية الاتحاد الأوروبي الخاصة بالإعاقة ٢٠١٠-٢٠٢٠. ويجب مراعاة إمكانية وصول هؤلاء الأشخاص للأماكن المختلفة وكذلك دمجهم في المجتمع في جميع جوانب الحياة في المدينة، بدءاً من توفير شوارع ومباني ومواصلات عامة بدون عوائق وصولا إلى إتاحة المواقع الإلكترونية والمعلومات عبر الإنترنت.

دراسة حالة ٩
جائزة للمدن المجهزة لذوي الاحتياجات الخاصة – الاتحاد الأوروبي

خصص الاتحاد الأوروبي جوائز سنوية في ٢٠١٠ للمدن المجهزة لذوي الاحتياجات الخاصة للتعرف على المدن التي عملت على توفير بيئة مناسبة لهم في جميع جوانب الحياة والإشادة بهم. ويعتبر أحد الأهداف الرئيسية لجائزة مدينة مناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة هو تشجيع أفضل الممارسات داخل المدن بجميع أنحاء أوروبا بتسليط الضوء

على المبادرات وإلهام المشروعات والبرامج لتلبية احتياجات أصحاب جميع أنواع الاحتياجات الخاصة. أصدرت ستوكهولم، واحدة من أفضل المتأهلين للتصفيات النهائية للحصول على جائزة أفضل مدينة مناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة لعام ٢٠١٣، كتيب يعرض تصميم بيئة تكون متاحة لهم يمكن استخدامها. هذا الكتيب هو النسخة الثالثة من برامج التصميم التي وضعتها ستوكهولم، واستلزم تجميع النسختين السابقتين إجراء حوارات مطولة مع المنظمات المعنية بحالات الاحتياجات الخاصة. إن أحد الأسباب الرئيسية هو توضيح تشريعات البناء وتحقيق تكامل بينها وبين مفاهيم التصميم الخاصة بستوكهولم. أحد الأمثلة الخاصة بحل النزاعات الواردة بالكتيب هي ما يسمى بنموذج ستوكهولم لعبور المشاة، حيث يكون أحد جوانب الطريق عبارة عن رصيف منحدر، بينما باقي الطريق ممهد بأحجار رصف الطرق والعلامات المتباينة وهو بذلك مناسب للجميع.

المصدر: https://www.eud.eu/access-city-award

تعتبر المساحات العامة مظهر من مظاهر الديمقراطية، وفرصة لتكوين الشعور بالمواطنة والحفاظ عليه بمرور الوقت وكذلك خلق الوعي بدور كل منا فيما يتعلق بنمط حياته اليومي والبيئة التي يعيش فيها.

(ميثاق المساحة العامة، فقرة ١٠)

يحتاج المواطنون لمكان يعبرون فيه عن آرائهم، وإلا أصبحوا سلبيين. وبالتالي فإن المساحات العامة هي المكان الذي يتجمع فيه الناس للتعبير عن عدم رضاهم، وللتعبير عن انتصارهم وإظهار قوتهم وصياغة رؤية جديدة لمدنهم وبلدانهم. وتعتمد ممارسة الديمقراطية على وجود مساحة يمكن للمواطنين التجمع فيها – قد تكون ميدان أو شارع رئيسي أو حديقة أو أية مساحة عامة أخرى تكون مفتوحة للجميع.

وعلى الرغم من أن الانترنت قد حل محل جزء من المساحات المادية للتعبير عن القضايا السياسية، إلا أنه يكمل التفاعلات بين الناس وممارسة الديمقراطية كما يعبر عنها في المساحات العامة، بدلا من أن يحل محلها.

رصيف مصمم لضمان سهولة استخدام جميع الأشخاص في ريو نيجرو، كولومبيا © Thamara Fortes

مظاهرة مدرسة بشيكاغو ٢٠١٣، الولايات المتحدة الأمريكية © Flickr/Peoples World

دراسة حالة ١٠
ميدان التحرير – القاهرة، مصر

جعلت الثورة الأخيرة بالقاهرة من اسم ميدان التحرير اسماً ذائع الصيت؛ فلم يكن أحد يتخيل أن هذه المساحة العامة ستطلق شرارة تشعل الشرق الأوسط بأكمله. يعد ميدان التحرير واحدا من أقدم ميادين القاهرة الحديثة.

فخلال الجزء الأول من القرن العشرين، ظهرت منطقة وسط البلد بالقاهرة الحديثة في المنطقة المحيطة بهذا الميدان، والذي كان يطلق عليه في هذا الحين ميدان الإسماعيلية بمنطقة الإسماعيلية. وقد تطلب الأمر إعادة تخطيط الميدان لتيسير حركة مرور المركبات التي أدخلها البريطانيون إلى القاهرة حديثا، وتلى ذلك بناء الجزيرة الدائرية في الجزء الجنوبي من الميدان ثم شهد الميدان أول مظاهرات حقيقية خلال نفس العصر. فقد أثارت معارضة الوجود البريطاني بمصر الاحتجاجات والمناوشات، والتي ترتب عليها قتل الشرطة لأعداد كبيرة من المصريين في عام ١٩٤٦. كما أدى عدم الرضا عن حكومة الملك فاروق إلى عودة الاحتجاجات والتي نتج عنها حريق القاهرة الكبير عام ١٩٥٢، وكان من بين الخسائر العديد من المباني المحيطة بالميدان. كان الحريق نذير بالانقلاب العسكري الذي قاده جمال عبد الناصر، والذي حول مصر من مملكة نائمة إلى جمهورية ثورية. وقرر الرئيس عبد الناصر بعد مضي هذه الفترة تغيير اسم الميدان إلى ميدان التحرير، احتفالا بالتحرر من الحكم البريطاني.

طالما قَبل المصريون حريق عام ١٩٢٥ على أنه يوم الثورة لكنهم لم يعتبروا أبدا أن ميدان التحرير رمزا لحريتهم، لكن تغير الأمر في يناير ٢٠١١،ولا يزال الوقت مبكرا لفهم التأثير الكامل لما حدث في الميدان خلال الثورة التي استمرت ثمانية عشر يوما. إلا أن مصر والعالم العربي لن يعودوا كما كانوا أبدا.وقد أعطت وسائل التواصل الاجتماعي حياة جديدة للمدينة وذكّرتنا بأن المساحات العامة ستبقى دائما ساحة حيوية للمناقشات العامة والتغيير الثوري.

المصدر: https://en.wikipedia.org/wiki/Tahrir_Square

ميدان التحرير – القاهرة، مصر. © Flickr/Mona

ميدان التحرير ليلا – القاهرة، مصر© Flickr/RamyRaoof

ينصح أن تتخذ القرارات المتعلقة بإنشاء مساحات عامة وإدارتها والاستمتاع بها في ضوء عملية تشاركية تتميز بالوضوح والشفافية بين جميع أصحاب المصلحة المهتمين. وتعتبر هذه العمليات، سواء كانت مؤسسية أو نظامية أو تلقائية، حق من حقوق سكان الحضر وليست مثل المبادرات أحادية الجانب التي تقوم بها الحكومة.

(ميثاق المساحات العامة، الفقرة ١٣)

ينبغي ألا تقتصر العمليات التشاركية على الاستشارات المتعلقة بمعايير التصميم والخصائص. فتشمل الشفافية حقوق المواطنين في اطلاعهم على تقدم سير المشروع والوقت المتوقع لانتهائه وكيفية استخدام الأموال العامة. ويشجع ذلك على مساءلة صناع القرار والشركاء خاصة في العمليات المطولة والمعقدة لإعادة إحياء المساحات العامة.

دراسة حالة ١١
مشروع ترميم قصر دوموس أوريا – روما، إيطاليا

في عام ٦٣ ميلاديا، استولى الامبراطور نيرو على مساحة كبيرة من الأراضي العامة لبناء قصر امبراطوري فخم، أطلق عليه دوموس أوريا ("القصر الذهبي"). وحيث حرص خلفاؤه على عدم بناء رأسمالهم السياسي على انعدام شعبية نيرو، أعادوا الأرض للرومان وبني عليها حمامات عامة ومسرح ضخم. وفي لمحة ازدراء من الطبقة العليا، قرر الامبراطور تراجان استخدام دوموس أوريا كأساس لحماماته العامة الكبيرة الجديدة. ومنذ ذلك الحين، اختفى دوموس أوريا من المشهد العام. وبعد مرور قرون، اكتشفه رافائيل وغيره من رسامي عصر النهضة، حيث اخترقوا دوموس أوريا من ناحية حطام الحمامات، لرسم اللوحات الجدارية والديكورات المحفوظة فيه بشكل جميل. وبعد فترة طويلة، تحولت أراضي الحمامات إلى حديقة عامة.

يهدف المشروع الجاري لترميم قصر دوموس أوريا، لتقوية هيكله وترميم لوحاته الجدارية والحفاظ عليها، وبذلك أصبح متاحا للعامة على الدوام لأول مرة في التاريخ. لحماية قصر دوموس الذي لم يخل من آثار الزمن، أجريت دراسات واختبارات معقدة لتوفير الظروف المثلى لإتاحته للعامة. ولذلك، كان من الضروري منع الدخول لجزء كبير من حديقة كوللى

مشاركة المواطنين في بلاس دو لا بيه - لوكاييه، هاييتي © موئل الأمم المتحدة

ترميم قصر دوموس أوريا - روما، إيطاليا © Flickr/Arienne McCracken

إنشاء المساحات العامة

اوبيو حيث يوجد القصر. وقد أزعج هذا الإجراء العديد من السكان وزوار الحديقة، وقد أنشأ فريق المشروع مدونة بعنوان "موقع مبنى دوموس أوريا" لمعالجة المشكلة. تعرض هذه المدونة العمل الجاري بمنتهى الشفافية مع تحديثها يوميا. المدونة عبارة عن مذكرات تقدم تحليل علمي لأعمال الترميم التي تجري على المباني والديكورات، والتجارب الجارية، وكذلك الأبحاث وأنشطة التوثيق. تعوض المدونة جزئيا عدم السماح بدخول هذا المعلم التاريخي مؤقتا، كما تعتبر وسيلة لتقديم رؤية للصالح العام ما كانت لتظهر للمدينة وللعالم بدونها.

المصدر: https://www.archeoroma.org

تمثال عثر عليه في قصر ديموس أوريا بعد التنقيب © Wikipedia/ Howard Hudson

...جميع الأماكن حتى إن كانت مملوكة ملكية عامة أو كانت بدون سور، والتي من خصائصها أنها لا يمكن للعامة استخدامها كثيرا أو المنحدرات التي لا يمكن الوصول إليها أو المناطق المهجورة أو المعزولة، لا يمكن اعتبارها مساحة عامة أو خدمة أو بنية تحتية عامة.

(ميثاق المساحة العامة، فقرة ١١)

على العكس من ذلك، يجب اعتبار المساحات العامة التي لا يمكن دخولها أو استخدامها حتى الآن "مساحات عامة محتملة"، وبالتالي تعتبر مصدر ذو قيمة لتعزيز نظام المساحة العامة القائم وتجديده، وكذلك للجودة الحضارية ككل.

(ميثاق المساحة العامة، فقرة ١٢)

المساحات التي لا تخضع لأية سيطرة أو لا تعتبر مساحات عامة "رسمية" غالبا ما تتعرض للتجاهل وتقل قيمتها لتصبح أرض مقفرة ومهجورة ومساحات فارغة في المناطق الحضرية. وغالبا ما تشغل "مجموعات مهمشة" من السكان هذه المساحات، خاصة في البلدان النامية. ولا ينبغي اعتبار هذه المساحات ليست ذات قيمة، لكن هناك حاجة لإعادة التفكير في هذه المساحات غير الرسمية على أنها ساحات للعلاقات الاجتماعية، حيث تتيح هذه المساحات ممارسة مجموعة من الأنشطة، وتطرح العلاقة المحدودة بين المساحات العامة والخاصة، والمساحات المخططة وغير المخططة للتساؤل.

إن توفير مساحة عامة في المناطق الحضرية يجب أن تدعمه مرتكزات أساسية وتعمل على ترسيخه. إحدى هذه المرتكزات هي الالتزام السياسي للسلطات الإدارية العامة تجاه المساحات العامة، ويتضمن هذا غرس التفهم والتقدير للقيم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية المتعلقة بالمساحة العامة.

المرتكز الثاني هو دور التشريع والتنظيم والتنفيذ باعتبارهم آليات ضمان توفير المساحات العامة والإبقاء على حيويتها وإمكانية استخدامها على المدى البعيد. وبالتأكيد يعمل هذان المرتكزان معا لأن مسئولي الإدارة العامة – مثل عمدة المدينة أو الرئيس أو وزير التخطيط، هم المسئولون عن اتخاذ المبادرات والتوجيه بتنفيذ السياسات الضرورية وإطارات العمل القانونية اللازمة لضمان توفير المساحة العامة وأنواع الأنشطة االتي تقام بها ووظائفها.

المرتكز الثالث الذي ينبغي أخذه في الاعتبار عند مناقشة إطارات العمل القانونية المتعلقة بالمساحة العامة هو التنظيم والتنفيذ. وتعتبر القدرة على إنفاذ القوانين واللوائح أمرا فعالا في حماية المساحة العامة وإدارتها، وضمان التزام الناس بالقانون، وكذلك في غرس التفهم والثقة المتعلقة بقيمة المساحة العامة ودورها في العامة على نطاق أوسع.

دراسة حالة ١٢
التشريع والمساحات العامة – نيروبي، كينيا

بمتابعة دراسة قانونية أجريت على تشريعات التخطيط في نيروبي، كينيا عام ٢٠١٤، اقترح برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أخذ الآليات القانونية التالية في الاعتبار من أجل تعزيز المساحات العامة وحمايتها:

١. تأمين المساحة العامة.
٢. تنظيم استخدام المساحة العامة.
٣. حماية المساحة العامة والحفاظ عليها من سوء الاستخدام.

من أجل المساهمة في سياسة مراقبة التنمية المقترحة وتخطيط التشريعات المتعلقة بالمساحات العامة في نيروبي، أجرت المقاطعة، في عام ٢٠١٥، جرداً على مستوى المدينة وتقييما للمساحات العامة

الخريطة ٢: أنماط المساحات العامة في نيروبي، ٢٠١٤

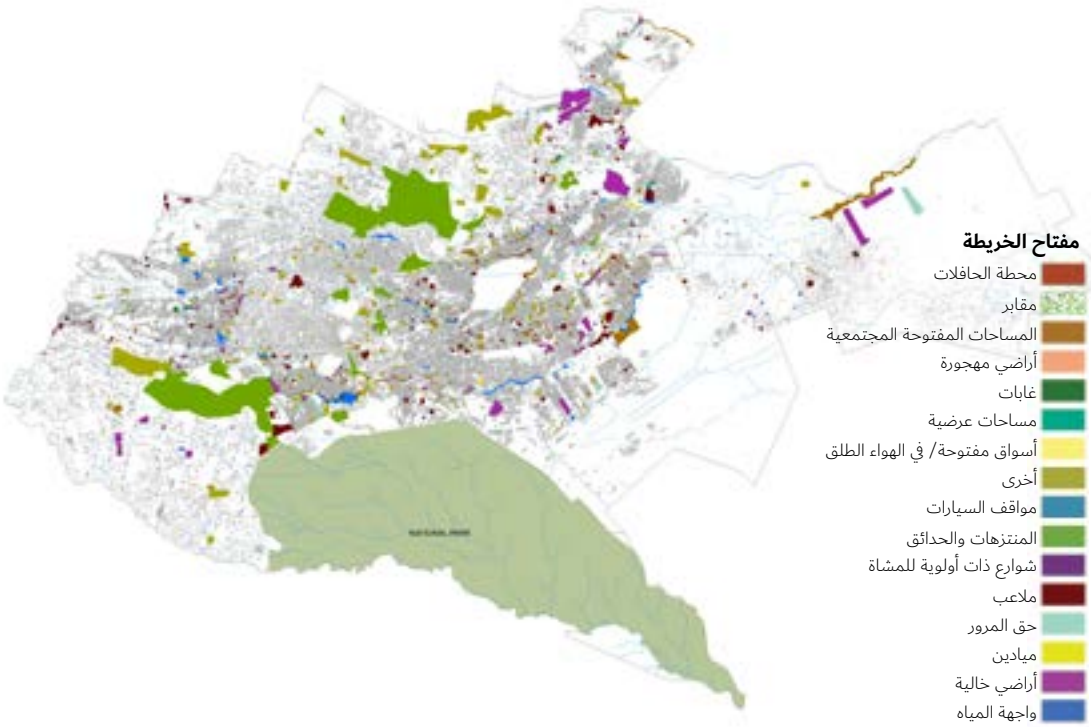

بها، مما ساعد المقاطعة في فهم الموقع المكاني للمساحات العامة بالمدينة وتوزيعها وإمكانية دخولها وكميتها وجودتها (انظر الخريطة ٢). وتعمل المقاطعة الآن على تحديد الفجوات والتحديات اللازم معالجتها لضمان توفير المساحات العامة، ويتبع ذلك وضع إطار عام لتنظيم استخدام تلك المساحات وإدارته. وأخيرا، سيتم وضع تشريعات ولوائح لحماية المساحات العامة ومنع سوء استخدامها والحفاظ عليها.

دراسة حالة ١٣
تحويل موقع مخلفات إلى مساحات عامة –بنجلور، الهند

اشتهرت مدينة بنجلور بحدائقها خلال العقود الأخيرة وتعرف بوادي السيليكون في الهند. أنشئ بالمدينة خلال السنوات الأخيرة عدد لا حصر له من الكباري والطرق السريعة المرتفعة مما أحدث تحولا بالمدينة. وبينما تضاءلت المساحات العامة والحدائق كثيرا، وجد في بنجلور عدد كبير من المساحات غير المتميزة وغير المستخدمة بالكامل وكذلك المهدرة تحت البنية التحتية الخرسانية الجديدة. وتواجه المدينة خلال الشهور الأخيرة أزمة إدارة المخلفات الصلبة.

تبنت هيئة بلدية بنجلور الكبرى إنشاء نموذج لنُصُب في دائرة أناند راو في بنجلور. بحث المشروع عن طرق تسمح بإعادة استخدام المساحات غير المستغلة أسفل الكباري وحولها لإيجاد مساحات حضرية إيجابية في المجتمعات والأحياء. كان المشروع فرصة لإيجاد حلول مشتركة للمخلفات الموجودة في بنجلور من خلال استخدام المواد المعاد تدويرها في الإنشاء قدر الإمكان.

حول المشروع هذه المساحة إلى مساحة عامة توفر الراحة في تقاطع مزدحم. استخدمت بقايا لوحات إعلانية لتصنيع سلسلة من الإطارات المعدنية والمقاعد، وأعيد استخدام حجارة رصف كانت مهملة وحصى لإعداد أماكن للجلوس. أدمجت كذلك اللوحات الإرشادية والأسوار في التصميم، مع تنظيف الأعمدة وطلائها بألوان مبهجة. وبحث قسم البساتين بهيئة بلدية بنجلور الكبرى عن نباتات ظل تحتاج كميات قليلة من الماء. كانت الفكرة أن النباتات المتسلقة ستلتف حول الأعمدة وبذلك تخلق جوا من الراحة، كما تعتبر وسيلة مضادة للتلوث، وهما عنصران تشتد حاجة المدينة إليهما. وكان مشروع إنشاء نموذج نُصُب كاملا قد اكتمل خلال أسبوعين ونصف الأسبوع بدعم من هيئة بلدية بنجلور الكبرى، وجامعة كولومبيا في نيويورك، ومدرسة سيرشتي للفنون والتصميم والتكنولوجيا في بنجلور. أعلنت هيئة بلدية بنجلور الكبرى بعد إنشاء هذه المساحة عزمها تطوير العديد من التقاطعات الأخرى بنفس الطريقة لإنشاء مساحات عامة أسفل الطرق السريعة.

المصدر: Sustain Urban, Design Alternatives For Solid Waste in Bangalore

دراسة حالة ١٤
استخدامات بديلة لجزر المرور– لواندا، أنجولا

يقدم النموذج المفصل الذي تم تنفيذه في أنجولا وصفا لبيئة حضرية مركبة، نجح فيها استخدام "مساحة حضرية مفقودة" في قلب عاصمة أنجولا نجاحا مدهشا.

كانت الموارد الطبيعية دافعا للازدهار الاقتصادي في أنجولا بعد الحرب، كما كانت محركاً لتنمية حضرية واسعة النطاق تشمل تنفيذ أنظمة بنية تحتية متنوعة تشتد الحاجة إليها في هذه المدينة شديدة الازدحام.

عادة ما تكون المساحات العامة الجديدة أو المجددة في لواندا إما عبارة عن شراكات بين القطاعين العام والخاص في أجزاء من المدينة تعتبر رسمية وجذابة إلى حد كبير، أو إنشاء لمساحات يتم دمجها في مشروعات أكبر لتحسين البنية التحتية، خاصة في تحسين الطرق الرئيسية المتنوعة وتوسيعها داخل المدينة وخارجها. ويوجد في سامبا وروكا بينتو نموذجين لهذا، حيث يستخدم كل منهما قطعة أرض هي في الأساس جزيرة مرور تقع في طريق رئيسي، تتميز بصلابة سطحها، وقلة النباتات أو غيرها من مصادر الظل بها، كما أنها تضم أجهزة لممارسة التمرينات والألعاب الرياضة.
لا تقدم هاتين المساحتين أفضل ممارسات مشروعات المساحة العامة فقط، بل تشتمل أيضا

على مجموعة متنوعة من المشكلات. تشمل هذه المشكلات نقص وسائل التظليل في مناخ استوائي حار، كما أن الموقع مجاور تماما للطرق الرئيسية، وبالتالي، تظهر مشكلات متعلقة بصحة الجهاز التنفسي وسلامة المشاة، كما يكون استخدامها محدود للأفراد ذوي القدرات الخاصة. على الرغم من هذا، تزدحم هذه الأماكن في فترة بعد الظهر لتكوين العلاقات الاجتماعية بين الناس، وممارسة الرياضة، و"التنزه"، والبيع والشراء، والتزلج ولعب كرة السلة، والمعاكسات، والجلوس مع الأشقاء الصغار، وتقديم عروض موسيقية أو جلسات التدريب الخاصة. هذا النشاط الاجتماعي المكثف غير المحتمل في هذه المساحات العامة قد يكون بسبب نقص المساحات العامة الأخرى المتاحة أو الروح المميزة لشعب لواندا لكن هناك خصائص أخرى (غير مقصودة إلى حد كبير) لهذه الأماكن تساهم في شعبيتها.

هذه المساحات العامة مفتوحة وتسهل رؤيتها بسبب طبيعة ضيق المكان كجزيرة مرور. ربما يكون سبب شعبيتها، خاصة في الظلام، هو الإحساس بالأمان الناتج عن "المراقبة غير المباشرة" حيث لا أحد يأتي في الخفاء كما لا توجد أركان وزوايا مظلمة في محيطها – في الحقيقة، محيط المساحة عبارة عن طريق قريب من حركة مرورية مستمرة خاصة أثناء الاختناقات المرورية الشديدة في ساعات الذروة التي تمتد إلى ساعات الليل المتأخرة ويعتبر احتواء المكان على أجهزة قوية للألعاب الرياضية الأساسية بمثابة عنصر جذب رئيسي في المناطق السكنية التي يوجد بها الكثير من الشباب. في مدينة فوضوية مكتظة بالسكان تتميز بعدم المساواة الاجتماعية بوضوح، يمكن القول أن هذه المساحات العامة تعتبر صمام انطلاق طاقة العديد من الشباب في المناطق الحضرية.

ويعتبر وجود هذه المساحات العامة في الطرق الرئيسية مناسبا لها باعتبارها نقطة في شبكة أكبر من الأنشطة غير الرسمية. وتعتبر التجارة غير الرسمية أمر شائع، حيث يكون كل من الأفراد المستخدمين للمكان العام وكذلك الركاب المارين في طريق المرور "زبائن". ومن المفارقات، حقيقة أن هذه المساحات لا تشغل أراض متميزة (مقارنة بالمساحات العامة الأخرى الموجودة في مناطق جذابة مثل أماكن التنزه بطول الخط الساحلي) تعني أن هذه الأنشطة غير الرسمية تكون أقل عرضة لمخاطر الرفض أو عدم التشجيع. ولهذا الأمر أهمية خاصة لأن الوضع القانوني لكثير من هذه الأنشطة غير الرسمية غير مؤكد على نحو متزايد، وهو يعتبر مصدر دخل لعدد كبير من السكان في لواندا.

صورة لمدينة في لواندا، أنجولا © Flickr/maxbrotto

من المهم اعتبار المساحات العامة الحضرية منظومة مستمرة مفصلة ومتكاملة، يتم تطويرها، على مستوى العلاقات بين الأحياء، إلى مساحات بيئية واسعة لتيسير الاستمتاع بها داخل المجتمع بالكامل ولرفع الجودة الحضرية.

(ميثاق المساحة العامة، فقرة ١٩)

يعتبر وجود شبكة من المساحات جيدة التصميم، وجيدة الإدارة بمثابة إضافة إلى طابع الأماكن التي يريد الناس العيش فيها والعمل بها وزيارتها؛ فينبغي تخطيط المساحات العامة وتصميمها على نحو يجعل منها شبكة منتظمة، باعتبارها عناصر داخل نظام أكبر تعمل على تكوين علاقات التكامل والترابط. ويمكن فهم الشبكة الحضارية من خلال بعدين: شكلها المادي وأداء وظيفتها. لا تتكون شبكة المساحات العامة من المساحات المعزولة فقط، لكن تتكون كذلك من الروابط بين المساحات المختلفة. هذه الروابط هي التي تؤثر على كيفية تعامل الناس مع المساحات، وكيفية تنقلهم داخل المدينة وتعزيزهم للتماسك الحضري.

المصدر: www.isocarp.net/data/case_studies/1798.pdf

دراسة حالة ١٥
شبكة المساحات العامة – أرانيا، إندور، الهند

في عام ١٩٨٣، أسند إلى مؤسسة فاستو-شيبا إعداد دراسة لإنشاء بلدة جديدة في أرانيا. وكان إنشاء البلدة الجديدة عبارة عن مجهودات لإتاحة أرض يتوفر بها خدمات للعائلات محدودة الدخل. قُسّمت البلدة إلى ستة أقسام سكنية تتلاقى عند محور مركزي يضم مناطق تجارية وأخرى يكثر بها المؤسسات. يضم كل قسم عدة أحياء، ويضم كل حي عدة أراض منظمة في صفوف تكفي كل منها لإقامة عائلة واحدة. ويقاطع المنازل المنتظمة في صفوف ساحات الخدمات التي كانت تستخدم أيضا كساحات للتجمع. باستخدام نهج المواقع والخدمات، توفرت لكل عائلة قطعة أرض صغيرة، وبعض الخدمات بحسب قدرتهم على الدفع. صممت المساحات العامة في الأحياء خصيصا لتشجيع التفاعل الاجتماعي، فنظمت تنظيما هرميا مترابطا لتشكل شبكة مشاة تربط الحي بالكامل. وكانت أصغر المساحات العامة هي المخصصة لساحات الخدمات الموزعة بين عشرة منازل، ويربط بينها ممرات المشاة التي تمر بطول مركز كل حي، وتربطه بالمحور الأخضر بكل قسم سكني. ويمتد المحور الأخضر بكل قسم سكني بطول مركز كل قسم ويربطه بحي الأعمال الرئيسي، مما ينتج عنه شبكة مترابطة جيدا من المساحات العامة. أدت هذه الشبكة المكونة من المساحات العامة على نطاق ممتد من الحي إلى البلدة إلى تميز الحياة في الحي، بالتعاون بين السكان والتسامح وتكوين شبكة اجتماعية مترابطة.

المصدر: UN-Habitat (٢٠١٤). Planned City Extensions Analysis of Historical Examples

شبكة من المساحات العامة الخضراء في أرينا © موئل الأمم المتحدة

دراسة حالة ١٦
تخطيط المساحات العامة كمنظومة: رؤية للحدائق والمساحات العامة – ميامي، الولايات المتحدة

يعتبر الإجراء التالي نموذج جيد لتخطيط منظومة من المساحات العامة في مدينة كبيرة.
تقوم رؤية مدينة ميامي للقرن الحادي والعشرين على "منظومة مترابطة من الحدائق والمساحات العامة الجديدة والمجددة، تلبي الاحتياجات المتنوعة للمواطنين، مع مزيد من الأساليب للاستمتاع بالمياه، ومزيد من أماكن اللعب، ومزيد من المزروعات في الطرق المؤدية إلى الحديقة حيث تصبح أكثر أمانا وراحة. وتخدم مجموعة من البرامج والمرافق الترفيهية المواطنين في مختلف الأعمار وبمختلف القدرات. وتجسد المساحات العامة الاحتفاء بالهوية الاستوائية العالمية لمدينة ميامي. ويعتبر تميز التصميم والإدارة المستدامة والشراكة الفعالة والمستوى العالي للخدمة المقدمة للمجتمع هي السمات المميزة للحدائق والمساحات العامة في ميامي".

وتجدر الإشارة إلى المبادئ التسعة المرتبطة برؤية ميامي:

- إدراك أن إتاحة الأماكن المزروعة أهم من إنشائها.
- الحفاظ على الحدائق والأماكن المفتوحة القائمة وتعزيزها.
- زيادة الموارد بدون الحصول على مزيد من الأراضي.
- الحصول على أراض في المناطق ذات الأولوية والمناطق المحرومة
- الإتاحة الفعلية للأماكن من خلال تكوين روابط قوية.
- تحويل منظومة حديقة ميامي إلى أكثر منظومة خضراء مستدامة في البلد.
- تصميم المساحات مهم من أجل جمالها وأداء دورها واستمراريتها.
- التعرف على الكثير من الأصدقاء الجدد: تعزيز المشاركة المجتمعية والشراكات.
- ضبط الإدارة وتنويع التمويل

المصدر: https://www.miamidade.gov/global/recreation/home.pagee

رسم تخطيطي لنظام الحدائق المستقبلية © MiamiDDA

دراسة حالة ١٧
لينيار بارك – أجواسكالينتس، المكسيك

لا ليندا فيردا – الطريق الأخضر- عبارة عن حديقة على شكل خط مستقيم بطول ١٢ كيلومتر، وتعتبر واحدة من أكثر المساحات الخضراء الحضرية الاستثنائية بأمريكا. وتعتبر من بنات أفكار لورينا مارتينز، عمدة أجواسكالينتيس من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، والتي تمثلت رؤيتها في إعادة تكوين النسيج الاجتماعي الممزق في المنطقة، بالتركيز على الحد من الجرائم. كانت تلك المساحة في الأصل عبارة عن قطعة أرض طولية تمر عبر ركن مزدحم في المدينة التي يبلغ عدد سكانها مليون ونصف المليون نسمة، وهي الشريط المجاور للمسار الضيق لأنابيب البترول الممتدة تحت الأرض. وقبل الترميم كان هذا الشريط مغطى بالمخلفات كما كان مأوى للمجرمين. لكن الآن، استصلحت المدينة هذا الممر بالكامل من أجل ٣٠٠ ألف شخص يعيش بجواره. تعتبر هذه الحديقة أحد الحدائق المفضلة بالمدينة، وتتوفر بها بعض

المرافق مثل صالة ألعاب رياضية منخفضة التكلفة، وغرفتي ملاكمة مجهزتين بأحدث التجهيزات، وحمام سباحة، وساحة لعب للأطفال، وأماكن أخرى لممارسة الرياضة في الأماكن المفتوحة، وبرنامج اجتماعي ينظم أنشطة ثقافية ورياضية. وتم تنفيذ هذا المشروع المبتكر لتجديد المساحة العامة بمشاركة المجتمع، من خلال لقاءات بين أفراد المجتمع للاتفاق على العناصر المختلفة للخطة، وبتمويل من عدة وكالات اتحادية، وشركة بيمكس وهي شركة البترول الوطنية التي تملك خطوط أنابيب تمتد داخل جميع هذه الأحياء وبطول المدينة.

المصدر: أنا أرانا، سيتي سكوب

دراسة حالة ١٨
المساحات العامة كمنظومة: نموذج المدينة العائمة - فينسيا، إيطاليا

لا تعتبر أنظمة تخطيط المساحات العامة علامة تجارية لمفهوم جديد، فتعتبر فينسيا مثالا جيدا لتداخل شبكات مختلفة تعمل منذ قرون.

تتقلص مساحة فينسيا، حيث تفقد عدد من سكانها بانتظام منذ قرابة خمسين عاما. ويعود سبب هذه الظاهرة إلى مجموعة من الأسباب، أهمهم قلة الوظائف المتوفرة بها وارتفاع أسعار المنازل. إلا أن من يختارون البقاء بها، صغارا وكبارا، يقدّرون مزاياها الفريدة. واحدة من أهم هذه المزايا أن مدينة فينسيا تعتبر منظومة مساحات عامة فعالة. هذه المنظومة قائمة على شبكتي تنقل؛ الأولى للركاب والبضائع وتتكون من شبكة الممرات المائية المنتشرة في المدينة، والثانية للمشاة وتتكون من ممرات وكباري وميادين. ولا تختلف أي منهما كثيرا عن محطات النقل البحري في جراند كانال.

أنشئت العديد من المدن القديمة بنظام مدن المشاة، والبعض منهم لا يزال يؤدي هذا الدور في الأماكن التي تجعل التضاريس مرور السيارات أمرا مستحيلا، وفي الأماكن التي لا تزال الشبكات الاقتصادية والاجتماعية بها تعتمد على السير على الأقدام. وتتمتع فينسيا بمكانة خاصة تماما بين مدن المشاة القديمة حيث تمنع السيارات من دخولها نظرا لضيق شوارعها وكثرة القنوات والكباري بها. يتوفر فينسيا كل شيء: البناء الصلب، ومسافات السير قصيرة، ومساحات جميلة، ودرجة عالية من الاستخدامات متعددة الأغراض، ودور أرضي عملي، وجميعها ملائمة لحياة الإنسان.

صورة لفينسيا من أطلس مدن العالم (نسخة براون وهوجنبرج) © Historic Cities

يتطلب نظام المساحات العامة الحضرية التقسيم إلى وحدات. [...] ولذلك يستحسن أن تتبنى الحكومات المحلية استراتيجية مخصصة لشبكات المساحات العامة.

(ميثاق المساحة العامة، الفقرة ٢١)

من أجل القدرة على تحقيق المنظور الشمولي للمساحات العامة كمصفوفة مترابطة، تحتاج الحكومات المحلية إلى وضع استراتيجية شمولية متكاملة واعتمادها لتنفيذ التطوير الحضري. يمكن ان تلعب المساحات العامة الجيدة دورا حاسما في هذا الشأن من خلال ما يلي:

- السماح بالتطوير القديم الرشيد (شبكات الشوارع).
- السماح بأنظمة التوزيع الفعالة (الشوارع ومترو الأنفاق وممرات الأتوبيسات وممرات الدراجات وممرات السير).
- جذب الاستثمارات والاستخدامات والأنشطة وبذلك تعزز السلامة.
- توفير فرص للترفيه مفعمة بالنشاط وبذلك تتحسن الصحة العامة والرفاهية.
- زيادة قيم الممتلكات وبذلك تتولد إيرادات إضافية للبلدية.
- توفير فرص للتفاعل الاقتصادي وبالتالي فرص لتحسين المعيشة.
- مساهمة القيمة المضافة في الجوانب الثقافية والتاريخية والمعمارية الموقوفة للاستخدام العام في المدينة وبالتالي تعزيز الجذب الحضري وتشجيع السياحة.

دراسة حالة ١٩
معهد التطوير الحضري– بوغوتا، كولومبيا

تدرك بلدية بوغوتا أهمية المواصلات وأنظمة المساحات العامة ودورها الاستراتيجي. وبناء على هذا المفهوم، أنشأت بلدية بوغوتا معهد التطوير الحضري عام ١٩٧٢.

تتمثل مهمة هذا المعهد في وضع مشروعات مستدامة لتحسين التنقل من حيث المساواة والتكامل والسلامة وإمكانية الاستخدام لسكان بوغوتا.

كانت الأهداف الرئيسية كالتالي:

- تنفيذ المشروعات الواردة في خطة التطوير BogotáHumana لتحسين وسائل المواصلات وأنظمة المساحات العامة والحفاظ عليها بما يحترم جميع جوانب الحياة، والمياه والبيئة وكرامة الإنسان باعتبارهم العناصر الأساسية للتطوير.
- ضمان استدامة وصيانة النظام.
- تعزيز الخبرة الفنية لتنفيذ المشروعات المستدامة.
- تعزيز دور الإدارة المؤسسية في خلق مزيد من الثقة لدى المواطنين والمسئولين في الوظائف العامة.
- زيادة كفاءة المعهد وتعزيز الشفافية.

تولى معهد التطوير الحضري عمليات الإنشاء والصيانة لممرات الدراجات والأرصفة وكباري المشاة والمساحات أسفل الكباري والأزقة والميادين. كما أجرى المعهد كذلك صيانة للمعالم والأصول الثقافية. وكل هذا من أجل جعل المدينة أكثر ديمقراطية ومساواة، مما كان له تأثير إيجابي على معايير المعيشة وفخر المواطنين بمدينتهم.

المصدر: مارثافاجاردو (٢٠٠٥). تحويل المساحات العامة في بوغوتا: الوقت كعنصر محفز
The Transformation of Public Space in Bogotà: Time as a Catalyst

تصميم المساحات العامة

عند تصميم كل مساحة عامة، ينبغي مراعاة التنوع جيدا.

(ميثاق المساحة العامة، الفقرة ١٦)

يمكن استخدام العديد من المناهج لإشراك المجتمعات والمجموعات الخاصة من المستخدمين في إنشاء المساحات العامة وتصميمها وإدارتها. ويمكن أن تسمح الوسائل التكنولوجية والإعلامية الجديدة للمصممين والمروجين بتحفيز الممارسات الإبداعية لديهم.

دراسة حالة ٢٠
ساحة تحرر أطفال الشوارع – ساساري، إيطاليا

كانت الأدوات المبتكرة المستخدمة في الحالة المذكورة أدناه هي سرد القصص وجعل الأطفال محور المشروع.

أجرى المشروع مجموعة متعددة التخصصات مكونة من أربع باحثات من جامعة ساساري أطلق عليها TaMaLaCà- tuttamial- acittà (أي: المدينة بالكامل ملك لنا).

يضم المشروع حي سان دوناتو التاريخي، أحد أكثر الأحياء الحضرية المحرومة في المركز القديم لمدينة ساساري في ساردينيا. كان الهدف الرئيسي للمشروع هو إخلاء الشوارع والمساحات العامة من السيارات، وإيجاد مزيد من الأماكن للمشاة لممارسة بعض الأنشطة، فانطلقت حملة اتصالات مرحة وساخرة وقوية باستخدام عدة وسائل إعلامية شارك فيها أطفال المدارس الابتدائية. قبل الناس التحدي من أجل تحسين بيئتهم الحضرية بما يعود بالنفع على أحفادهم في ٢٠٤٦.

كانت وسيلة سرد القصص مفيدة لأقصى درجة حيث أوضحت للأطفال أن تصرفاتهم اليوم يمكن فعلا أن تحدث فرقا في المستقبل. انتقل حماس الأطفال إلى السكان – ومعهم موظفي البلدية والمعلمين والمعماريين ومسئولي التخطيط الحضري –مما شجعهم على دخول المساحات العامة المنسية والمهملة في الحي الذي يعيشون فيه من خلال الألوان واللعب وبناء الذات. حصل المشروع على أول جائزة له من بينالي المدن الأوروبية ومخططي المدينة.

المصدر: https://tamalaca.com

فتاة و صبي يشاركون في إنشاء مساحة عامة © Pexels

أطفال يشاركون في إنشاء مساحة عامة © Shutterstock

يعتبر منع العوائق المادية أو التغلب عليه أو التي تعيق أو تحد من الوصول إلى فئات محددة من المستخدمين هدف ذو أولوية للسعي لتنفيذه عند تصميم المساحات العامة الجديدة وتعديل المساحات القائمة.

(ميثاق المساحة العامة، الفقرة ٢٣)

ينبغي أن تكون حكومات المدينة ملتزمة تماما بإيجاد مجتمع شامل لا يكون أي من أفراده محروما. ومن أهم أجزاء تنفيذ هذا الالتزام هو القضاء على العوائق المادية غير الضرورية التي تفرض على الأشخاص الذين يواجهون تحديات جسدية بسبب عدم كفاءة تصميم الأماكن والمساحات. تحتاج السلطات المحلية أن تأخذ في اعتبارها إتاحة الاماكن للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والتأكيد على أهمية الاستشارات المبكرة عند تكوين التصميمات وإعدادها. ويمكن للسلطات التنفيذية المحلية أن تضع السياسات الملائمة حيز التنفيذ، وتراقب العمليات وتقترح طرق يمكن من خلالها تنفيذ هذه الخطوات من خلال حس اقتصادي جيد، بالإضافة إلى تحمل المسئولية الاجتماعية.

دراسة حالة ٢١
دليل تصميم بيئة خالية من العوائق – لبنان

ينبغي أن يهتم المصممون بإتاحة المساحات العامة للمستخدمين ممن لديهم إعاقة جسدية، ويمكن أن تكون الأدلة وسيلة مفيدة لتحسين هذه المهارة.

أعد دليل التصميم قسم الإدارة الحضرية في الشركة اللبنانية لتطوير وإعادة إعمار وسط مدينة بيروت (سوليدير)، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، وبموافقة وزارة الشئون الاجتماعية واللجنة الوطنية لذوي الاحتياجات الخاصة.

الدليل عبارة عن محاولة تنفذ لأول مرة في لبنان لتوفير دليل تصميم يتناول إتاحة الأماكن لذوي الاحتياجات الخاصة. كان الغرض من دليل التصميم هو إمداد المعماريين والمصممين بالمعلومات الأساسية والبيانات الضرورية لتوفير بيئة خالية من العوائق. ويهدف الدليل لوضع معايير وتوصيات لا تؤثر فقط على تطوير وإعادة إعمار وسط مدينة بيروت لكن لها أيضا أهمية وطنية. ومن المتوقع أن يكون الدليل محفزا يؤدي، على المدى البعيد، إلى وضع تشريعات وطنية خاصة بالبناء والتخطيط تشمل إتاحة الأماكن للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

يقدم الدليل الاعتبارات الفنية وشروط التصميم والإجراءات اللازم اعتبارها عند تخطيط البيئات المبنية، ويشمل موضوعات متعلقة بتصميم عدة مجالات تكميلية، مثل: المساحات المفتوحة والأماكن الترفيهية، والطرق والمسارات المحلية، والمساحات المجاورة مباشرة للمباني، ومداخل المباني، والتصميمات الداخلية للمباني.

تصنف نحو ٥٠-٦٠ بالمائة من المباني في وسط مدينة بيروت حاليا بأنها متوافقة مع قانون الإتاحة: يمكن دخول المباني المجددة والمعاد تأهيلها من الداخل لكن لا يمكن دائما دخولها من الخارج. ولرفع الوعي في المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بشأن قوانين الإتاحة، تم تخصيص جائزة للتعرف على نماذج للممارسات الجيدة في البلد. وأشارت جائزة مبنى صديق لذوي الاحتياجات الخاصة في جمهورية سنغافورة إلى نموذج سوليدير باعتباره سابقة في هذا المجال.

المصدر: https://www.un.org/esa/socdev/enable/designm/index.html

تصميم المساحات العامة يعني أيضاً أخذ ممارسات بديلة ومبتكرة قائمة على تقنيات جديدة لاستخدام الاتصالات والاستخدام الحضري في الاعتبار.

(ميثاق المساحة العامة، الفقرة ٢٣)

يمكن استخدام التكنولوجيا الحديثة لإيجاد مجتمعات أكثر مساواة، حيث تجعل التكنولوجيا الاجتماعية الحديثة من الحكم الديمقراطي عملية أكثر اجتماعية. المدينة هي النقطة الفعلية التي تتلاقى فيها آلاف أو ملايين الشبكات الاجتماعية الفردية. إن التفاعل بين الافراد هو الذي يعطي للمساحات العامة طابع خاص ويجعل كل مكان يتميز عن الآخر. وتجعل التكنولوجيا الأمر أسهل للناس للتواصل مع الأماكن التي يسكنون فيها من خلال تمهيد المجال الاجتماعي للعب. إن الوسائل المبتكرة هي وسائل تجميع الناس للتواصل والتعلم والابتكار وللشعور بالترحيب بذلك. ويمكن استخدام التقنيات الحديثة والإعلام كأدوات لإشراك المجتمعات والمجموعات الخاصة من المستخدمين في إنشاء المساحات العامة وتصميمها وإدارتها. ويمكن أن تسمح الأدوات الجديدة للمصممين والمروجين بتحفيز الممارسات المبتكرة مثل تخطيط وتصميم شوارعهم ومساحاتهم العامة.

المشاركة الجماعية في تصميم المساحات العامة في مكسيكو سيتي، المكسيك © موئل الأمم المتحدة

دراسة حالة ٢٢
ماين كرافت – وسيلة للتصميم التشاركي مع الشباب –كيرتيبور، كاتماندو، نيبال

تستخدم اللعبة كوسيلة تصميم تشاركية لإشراك الأطفال والشباب الذين يندر الاستماع لآرائهم في عمليات التخطيط.

كيرتيبور عبارة عن مدينة قديمة تقع في وادي كاتماندو استطاعت أن تحافظ على نمط الحياة التقليدي بها وعلى ثقافتها. ومثل المدن الحضرية الأخرى في وادي كاتماندو، وضعت كيرتيبور أنظمة ممتازة لإدارة المياه والمساحات الحضرية. ويحيط بالمسطحات المائية العامة مثل البرك والمياه المتدفقة عبر الأحجار والآبار مساحات عامة تستخدم للاسترخاء والترفيه وممارسة الطقوس. إلا أنه في الماضي القريب، عانت هذه المساحات من التعديات بسبب الاستخدامات غير الملائمة المتناقضة. المكان مخصص لكبار السن للاستمتاع بأشعة بالشمس، وللنساء لتكوين علاقات اجتماعية، وللأطفال للعب، لكنه يتناقص بسبب ضغط التحضر السريع، وبالتالي أصبحت هناك حاجة قوية للحفاظ على المساحات العامة والمسطحات المائية، وإعادة إحياء المساحات العامة، وإعادة الحيوية للمدينة بطريقة حديثة.

إن الهدف الرئيسي لمشروع الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في كيرتيبور هو المساهمة في إعادة إحيائها من خلال رابطة محورها الأفراد ومن خلال إدارة المساحات العامة. نفّذت أول مرحلة من المشروع في منطقة ديبيوكو في مدينة كيرتيبور. وتقع ديبيوكو (وتعني بركة الدولة) عند الواجهة الشرقية لأهم معبد في كيرتيبور– معبد باغ بايراف. يحيط بهذه البركة مساحات عامة ومنازل وعدة معابد واستراحات وآثار. ونظرا لأن هذا الموقع هو المكان الرئيسي في كيرتيبور، تقام فيه الاحتفالات والكرنفالات (چاتراس) في المناسبات الخاصة، بينما يستخدم يوميا كساحة للعلاقات الاجتماعية والترفيه كما يوجد به سوق لبيع الخضروات الطازجة.

ومنذ نوفمبر ٢٠١٣، يعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وشريك التنفيذ المحلي ومركز التطوير الحضري المتكامل للحفاظ على ديبيوكو وتعزيز المناطق المحيطة بها من خلال المشاركة

المجتمعية، ووضع خطط لإدارة المساحات العامة من خلال المشاركة الفعالة من جميع الشركاء المعنيين. واستخدمت لعبة ماين كرافت كأداة لتخطيط المشروعات التشاركية وورش العمل التي تنظم لبناء قدرات المجتمع المحلي والحكومة المحلية لإدارة المساحات العامة. وبعد تطوير المساحة العامة المحيطة بمنطقة ديبيوكو، تم إعداد خطة لإعادة إحياء المساحات المفتوحة في كيرتيبور من خلال المساهمة الفعالة للبلدية والسكان المحليين، وتم تدريب على الأقل ثلاثين شخص وقائد مجتمعي في جوانب متنوعة ذات صلة بإدارة المساحات العامة. وسيعاد تطبيق الخبرات المكتسبة في ديبيوكو في مواقع أخرى في كيرتيبور ومنطقة كاتماندو الكبيرة.

المصدر: https://www.blockbyblock.org

دراسة حالة ٢٣
ماب كيبيرا – نيروبي، كينيا

يعتبر وضع خريطة للوضع القائم في المجتمع هو أول خطوة هامة لفهم الإجراءات اللازمة لتحسين ظروف المعيشة. ماب كيبيرا عبارة عن مشروع رسم خريطة للمجتمع مصدرها الناس. باستخدام وسائل من المشروع التطوعي العالمي لرسم الخرائط أوبن ستريت ماب، شاركت مبادرة جراوند تروث مع منظمات المجتمع والشباب المحليين لإيجاد أفراد معنيين بمجال الصحة والتعليم، والمياه/الصرف الصحي، والسلامة/الأمن من خلال تحديد مواقع المياه والصرف الصحي، والمشكلات الأمنية، والمدارس والكنائس والمساجد والعيادات. يتم تحميل المعلومات مباشرة على خريطة على الإنترنت أو يتم تجميعها في ورش عمل من خلال وضع علامات وتتبع الصور الجوية لأحدث المعلومات وأكثرها موثوقية. يسمح فويس أوف كيبيرا، باعتباره

تصميم ماين كرافت لمساحة عامة جديدة في كيرتيبور، كاتماندو، نيبال © موئل الأمم المتحدة

جزءا من المشروع، للسكان بمشاركة معلومات عن المجتمع من خلال الأخبار والفيديوهات وخدمة الرسائل القصيرة التي أضيفت للخريطة باستخدام منصة يوشاهيدي.

أصبح ماب كيبيرا مشروع معلومات مجتمعية تفاعلي كامل، يخدم المجتمعات الأكثر تهميشا باعتباره مصدر محلي للمعلومات والإعلام يعمل بنظام مستمر. ومن أسباب تأييد ماب كيبيرا أنه يستخدم أنواعا متعددة من المعلومات والتكنولوجيا، ويشكل شبكات محلية، ويكوّن علاقات بين مجموعات مختلفة داخل العشوائيات وفيما بينها.

تشمل الخطوات الرئيسية ما يلي:

- تعبئة أفراد المجتمع
- تجميع البيانات، وتطوير المواد، والتحليل
- تقديم التقارير إلى المجتمع ووضع خطط عمل
- خلق تأثير والحصول على تأييد
- التفاوض بين الاتحادات وممثلي الحكومة

جميع رسامي الخرائط هم من أفراد المجتمع صغار السن وينتمون للمناطق التي يعملون بها – غالبا الأحياء الفقيرة في نيروبي. فهم يجمعون البيانات من خلال أجهزة نظام تحديد المواقع العالمي (جي بي إس) ويعملون بأجهزة الحاسب الآلي لتعديل معلومات الخرائط وتحميلها، كما يتعلمون رسم الخرائط الأكثر تعقيدا ويتعلمون كذلك نظام المعلومات الجغرافية. قد يشمل رسم الخرائط إجراء دراسات استقصائية على الخصائص العامة للمنطقة العشوائية أو غيرها من المجتمعات مثل الممرات والعيادات وأماكن المياه والأسواق، أو قد يتوصلون لكم كبير من التفاصيل في موضوع محدد مثل الخرائط المتعلقة بالوضع الصحي. يركز ماب كيبيرا على معلومات العامة لأنه يريد أن ينشر ويشارك في المجتمع بقدر الإمكان.

المصدر: https://mapkibera.orgمن المستحسن أيضا داخل شبكات المساحات العامة تحديد الأقطاب والظواهر المجمعة برؤية لمنع العوائق النفسية من تعزيز العوائق الجسدية.

إن الربط بين المساحات العامة وتطويرها باعتبار ذلك استراتيجية لرفع مستوى الأطراف الخارجية والضواحي ينبغي أن تشمل تحسين الاتصالات، وتعزيز مفهوم الوظائف المتعددة، والإتاحة، والحد من ظاهرة الخصخصة والاستبعاد.

(ميثاق المساحة العامة، الفقرة ٢٢)

إن التكامل مع الأطراف الخارجية ومناطق الضواحي والمواصلات العامة ضعيف في العديد من المدن التي لا تشجع السفر إلا داخل المدينة. فالمطلوب هنا هو وضع استراتيجية طويلة المدى لربط مختلف أجزاء المدينة لتكوين بيئة حضرية أكثر تكاملا. وهذا من شأنه زيادة فرص التقاء الأفراد من الأحياء المختلفة والسفر معا للعمل أو للتعليم أو لممارسة الأنشطة الترفيهية على نحو مستدام.

دراسة حالة ٢٤
مجمع جين جو يوان للاستخدام المختلط – كونشان، الصين

يوضح هذا النموذج من الصين الاستخدام متعدد الأغراض للمساحات العامة، خاصة في مدينة مكتظة بالسكان.

أدت التجديدات الحضرية التي أدخلها الاصلاح الاقتصادي منذ عام ١٩٧٨ إلى تغيير المدن الصينية تغييرا كاملا، إلا أن التجديدات تركزت في تحسين البنية التحتية الاقتصادية للمدن. وبالتالي، المساحات العامة غير المنتجة، خاصة الجزء الذي يخدم عدد متوسط من السكان، لم يحصل على اهتمام متناسب. ولذلك تحتاج المدن الصينية اليوم مزيد من المساحات العامة على نحو كميّ.

تحولت سريعا مدينة كونشان التاريخية، التي تقع غرب شنغهاي، إلى مركز صناعي كبير في دلتا نهر يانغتسي. وتشهد المدينة الرئيسية، التي تبلغ مساحتها ١١٨ كيلو متر مربع ويبلغ عدد سكانها ١٨٠ ألف نسمة، تجديدات حضرية كبيرة. ويقع موقع مجمع جين جو يوان للاستخدام المختلط في أحد المناطق التي يجري بها التجديد، بين تجمع سكني

مغلق اكتمل حديثا في الشمال ونهر لوجيانج في الجنوب. وستحل المباني عالية الكثافة محل جميع المباني منخفضة الارتفاع الموجودة بالمناطق الأخرى المحيطة، وستكون مشابهة لمباني جين جو يوان المرتفعة التي تضم ١٥٥ شقة في كل هكتار.

ويمكن أن تعود مشكلات المساحات العامة نسبيا لنهج التصميم التقليدي الذي يحاكي النمط الحضري للمدن الأوروبية والأمريكية محاكاة عمياء، ويتجاهل الظروف الخاصة بالمدن الصينية. تشمل هذه الظروف أن حجم المدن أكبر، والمساحات العامة القائمة محدودة (خاصة مع نقص نمط العقدة)، وأن الصيف أكثر حرارة وأطول، وأن غالبية سكان المدن الحضرية أفقر، مع الحاجة للحفاظ على الأراضي الزراعية.

إن وجود العديد من المساحات العامة الصغيرة أفضل من القليل من المشروعات الضخمة التي تهتم بالناحية الظاهرية. ولإقامة مزيد من المساحات العامة، ينبغي تكديس الأماكن، ويجب التخلي عن التقسيم الأفقي التقليدي للمناطق والذي يخصص استخدام محدد لكل جزء، سواء بين الوظائف المختلفة أو بين مساحة مفتوحة وموقع بناء. وتقلصت في هذا المشروع مساحة البناء الموجودة في التصميم التقليدي وانقسمت إلى خمسة أجزاء، وخمس حدائق بين المباني ونتج عن الحاجة إلى حضانة أطفال فكرة إنشاء مساحة رأسية على شكل قرية تقع أعلى تل. لا يجعل التصميم الجديد للحضانة أكثر أمانا فقط، وهو موضوع هام في الصين، إنما يوفر أيضا للأطفال منظر أفضل للنهر الذي كان سيعيقه جدار في الخطة التقليدية. ويوجد في الحدائق الخمسة الكثير من المقاعد كثير منها منتظم في شكل دائري لإتاحة الجلوس لممارسة الانشطة الاجتماعية الهادئة. وتوجد مساحات صغيرة للتعبير عن الذات. كما حوّل المشروع أسطح المباني إلى ملعب للكرة الطائرة وملعبين للعبة الريشة لتلبية احتياجات المراهقين التي غالبا ما يتجاهلها المخططون. وبهذه الطريقة، ستستوعب الحدائق الممهدة إلى حد كبير العديد من أنشطة السكان التي قد لا يكون من المناسب ممارستها داخل منازلهم الصغيرة. وخلال مواسم الاحتفالات، يمكن تحويلها إلى مسرح أو ساحة للعب.

المصدر: https://www.pumiao.net/Pu-Miao-designs/jin-gu-yuan

دراسة حالة ٢٥
متروكابل – ميدلين، كولومبيا

ميدلين عبارة عن قصة مدينتين: إحداهما رسمية، موحدة مبنية بطول وادي نهر، والأخرى غير رسمية ومكتظة بالسكان تقع في الجوانب المحيطة بالتل. في عام ١٩٩١، كانت ثاني أكبر المدن في كولومبيا هي أكثر المدن عنفا في العالم. ومن خلال ربط الأطراف المهمشة في المدينة بالمناطق الأكثر أمانا والمنشأة على نحو أفضل، تمكنت حكومة ميدلين من تحويلها إلى مدينة كبيرة شاملة. وقد أدى وجود المواصلات العامة وكذلك التدخلات الاجتماعية والمادية إلى انخفاض معدل القتل من ٣٨١ حالة بين كل ١٠٠ ألف نسمة إلى ٢٦ حالة فقط في عام ٢٠٠٧.

امتدت ساعات التشغيل إلى ٢٠ ساعة يوميا، وأصبح التلفريك يربط المناطق البعيدة غير الرسمية بنظام المترو المركزي. والطريق الذي كان يستغرق ساعتين بالميني باص المزدحم أصبح يستغرق سبع دقائق. وقد ركزت المشروعات الحضرية المتكاملة على موارد المدينة في مواقع محددة تتصف بالفقر والاضطرابات الاجتماعية من خلال رؤية واسعة لتوفير أفضل المباني والمواصلات العامة لأفقر أجزاء المدينة.

وكان أول المشروعات الحضرية المتكاملة مشروعا وحد الجهود لخدمة إحدى عشر حيا من الأحياء التي تقع في الشمال الشرقي وبناء خط التلفريك الأول (K) بطول اثنين كيلو متر (١،٢ ميل) يصل إلى ١٧٠ ألف نسمة. وقد أعيد تحديد مراكز المنطقة بحسب مواقع أبراج التلفريك، والمكتبات العامة المجاورة والحدائق والشوارع المطورة. وتدعم مكتبة وحديقة سانتو دومينجو الخدمات المكتبية وأنشأت مكانا للمناسبات الترفيهية والمناسبات الخاصة بالمجتمع. وأنشأت عشر مدارس عامة جديدة وجددت ١٣٠ مدرسة أخرى. وكانت ممرات المشاة والكباري التي تربط بين الأحياء تحكمها العصابات المتنافسة في

السابق. والآن يوجد شعور أكبر بالمشاركة ويزور السكان من باقي أجراء المدينة سانتو دومينجو والأحياء الأخرى المستصلحة للتنزه.

قبل تنفيذ مشروع التلفريك، كان سكان منطقة سانتو دومينجو يقضون حوالي ساعتين ونصف للذهاب للعمل ومثلها للعودة. ويقع نظام المواصلات في صلب استراتيجية استصلاح الأحياء الفقيرة، والذي يضم الآن مترو أنفاق وتلفريك وسلالم متحركة على جوانب التل ومكتبات عامة في محطات المترو، مما يخلق إحساس بالانتماء ويشعر الآن سكان الأحياء الفقيرة التي تقع على جوانب التل بأنهم جزء من المدينة. ومن اجل التغيير استخدمت الحكومات المحلية الديناميكية نوعا من التدخلات الحضرية الصغيرة لتحمل الاضطرابات الناتجة عن البرامج المصممة للوصول إلى مدن الصفيح التي طال إهمالها. وفي عام ٢٠١٤ وضعت خطة بميزانية قدرها ٨٨ مليون دولارا أمريكيا لتوفير وسائل مواصلات للأماكن الهامة ولتعزيز التعليم والثقافة والصحة ولنشر قوات أمن. وافتتح مشروع التلفريك في ٢٠٠٤، كما وفر مترو الأنفاق خدمة إيجار الدراجات. وكانت أكثر المبادرات اللافتة للأنظار هي إنشاء مصاعد متحركة في الأماكن المفتوحة لتخدم حي كومونا ثيرتين، أحد افقر المناطق وأكثرها عنفا في ميدلين منذ ديسمبر ٢٠١١. فبدلا من صعود ٣٥٠ درجة خرسانية، يصعد السكان الآن المصاعد المتحركة. وتعكس المشروعات مثل التلفريك والمترو والمصاعد الكهربائية والمكتبات وجود الدولة في أماكن كانت مهملة داخل المدينة .

التلفريك في ميدلين، كولومبيا © مايكل بوتشي /Shutterstock.com

التلفريك يصل المحطة في ميدلين، كولومبيا © Flicker/Dario Correa

من الضروري في خطط التوسعة في المدن الحديثة المتحضر، التي سيتضاعف عدد سكانها خلال ١٠-٢٠ سنة، ضمان وجود عدد كاف من المساحات العامة المترابطة جيدا والمتناسبة مع عدد السكان.

(ميثاق المساحة العامة، الفقرة ٢٤)

غالبا لا يتماشى التخطيط والإدارة التقليدية مع ديناميكية النمو الحضري، مما أدى إلى زيادة العشوائيات والتجمعات السكنية المغلقة، مما يجعل بالتالي المدن غير فعالة في توفير الظروف المعيشية الكافية والإدماج والتقدم الاقتصادي. إن تبني نهج التخطيط الاستباقي ووضع خطة واضحة ذات مصداقية تضع في أولوياتها توفير كم كاف من المساحات العامة ووضع إطار وتعريف فعال للشوارع من شأنه دعم الأنظمة الحضرية الفعالة وإتاحة الخدمات العامة وتعزيز التواصل والترابط الاجتماعي/الرأس المالي.

دراسة حالة ٢٦
فيلا السلفادور – ليما، بيرو

هذه التجربة عبارة عن نموذج حقيقي ناجح يوضح أن تسلسل التخطيط الصحيح الذي يبدأ من تنظيم المساحات العامة يمكن أن يؤدي إلى وجود بيئات حضرية ناجحة ومستدامة.

تحولت فيلا السلفادور إلى مكان حضري في وقت قصير نسبياً (١٩٧١-١٩٩٠). بدأ استيطان منطقة بامبلونا في ليما عندما دخلتها ٨٠ عائلة واستقرت بها. وبعد مرور بضعة أيام من التوتر، تم نقل العائلات إلى موقع بديل، ووضع المعماريون المحليون خططا للمكان الجديد، واقتصر المكان الأصلي على وضع علامات الشوارع وحدود المنطقة وتحديد قطع الأراضي المخصصة للبناء. لم توجد أية خدمات أو مرافق وكانت شاحنات تابعة للحكومة توزع المياه يوميا في البداية، ثم توفرت لاحقا خدمات أخرى مثل الكهرباء والمياه الجارية والمرافق بناء على طلبات السكان. وكان المقصود أن يكون الإسكان تدريجيا وذاتيا، فكانت المساكن الأولى بسيطة –وفي عام ١٩٧١ صنعت من حصير من القش. أما أغلب الأماكن حاليا مبنية بجدران وإطارات من القصدير أو الخشب.

خطة فيلا السلفادور – ليما، بيرو © آنا كويلو/ موئل الأمم المتحدة

تنفذ الخطة الرئيسية لفيلا السلفادور شبكة من الأراضي المحددة والمخصصة للإسكان طبقا لهذا التنظيم العام. تعمل هذه الشبكة كهيكل أساسي للإطار المكاني للمدينة، ووضعت نماذج للمنطقة، حيث يتكون كل نموذج من ١٦ كتلة متماثلة مجتمعة حول مكان واحد. وتم توفير المرافق الترفيهية الأساسية (الرياضية وساحات اللعب) في المساحات المفتوحة في هذه الأحياء. وعلى مستوى المقاطعة، تم توفير مساحات مفتوحة أكبر مثل متنزه هوسكر الخاص بالمنطقة والمتنزهات الطولية في الطرق الجنوبية الغربية والشمالية الشرقية، ونظمت المرافق تنظيما هرميا. وأنشئ داخل كل نموذج منشآت الحي (مركز للتعليم الأساسي أو مؤسسة تهتم بالمرأة أو كلاهما) أو منطقة ترفيهية مفتوحة أو كلاهما. واشتركت عدة نماذج في المرافق الأكبر (مثل المدارس الابتدائية والثانوية، والكنائس، والمراكز الصحية، والأسواق).

المصدر: UN-Habitat (٢٠١٤). Planned City Extensions: Analysis of Historical Examples.

ينبغي أن يهتم التصميم بتكاليف الصيانة والإدارة وذلك باستخدام حلول ومواد بسيطة تكون جيدة التحمل ويسهل استبدالها ومناسبة للمناخ.

(ميثاق المساحة العامة، الفقرة ٢٥)

يعتبر التخطيط لصيانة المساحات العامة الجديدة أمر أساسي للغاية ويجب أن يؤخذ في الاعتبار في عملية التصميم. ولا هدف من استثمار الموارد القليلة في إعادة إحياء المساحات العامة إذا لم توجد خطط بديلة أو موارد للاهتمام بها فيما بعد. لا جدوى من استثمار الموارد الشحيحة في إعادة تنشيط المساحات العامة إذا لم تكن هناك خطط قائمة أو موارد لرعايتهم فيما بعد. ويتمثل التحدي في الاستمرار مع موارد مالية أقل مع الحفاظ على مستوى الخدمة والجودة التي يتوقعها السكان المحليون. ولذلك، يعتبر استخدام الحلول والمواد البسيطة جيدة التحمل والتي يسهل استبدالها مفتاح أساسي للاستدامة. ويوجد العديد من الطرق لتطبيق تصميم مبتكر مع الحاجة للحفاظ على تكاليف الإنشاء والصيانة ضمن الحدود المقبولة.

ونعرض فيما يلي نموذجين: أحدهما في بلوفديف ويعتمد على إعادة التدوير، والآخر في ديجيني حيث استخدمت المواد التقليدية.

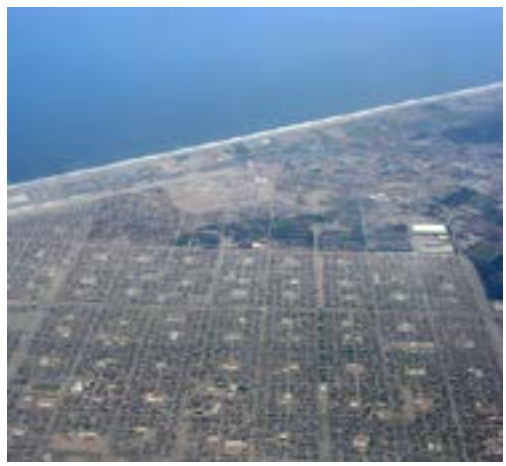

منظر جوي لفيلا السلفادور، ليما، بيرو © Flickr/David Almeida

سانتا ايفيجينيا فياداكت، ساوباولو، البرازيل ويظهر بها قصور في الصيانة © Shutterstock.com

دراسة حالة ٢٧
مكتبة متنقلة – بلوفديف، بلغاريا

يعتبر نموذج المكتبة المتنقلة طريقة مبتكرة توضح إعادة الاستخدام وإعادة التدوير.

تعتمد فكرة هذا المشروع على إنشاء مكتبة متنقلة داخل عربة تروللي باص لم تعد مستخدمة. تم إنقاذ العربة من مستودع حافلات البلدية، وتركيبها في شارع أوتيتسبايسي، بعد تحويلها بفضل المجهودات التطوعية التي قام بها عشرون شخصا عملوا ليلا ونهارا لمدة أسبوعين. وأزيل عدد من المقاعد لتوفير مساحة لثلاثة مناضد دراسية وأكثر من ركن للقراءة وثمانية أرفف تضم ٦٠٠ كتاب. وخصص في القسم الخلفي من العربة مساحة للأطفال للعب وسرد القصص وأنشطة كتب التلوين. وتم تجهيز العربة بالإضاءة مع توفير خدمة الإنترنت وموسيقى. جددت الأرضيات مع تغطية الأبواب بصور تاريخية للمدينة، وطلاء عربة التروللي باص من الخارج بألوان مبهجة وتزيينها بتصميمات تبعث رسائل احتفالية مبهجة.

المصدر: https://www.publicspace.org
المصدر: eu.http://studio٨١٢

دراسة حالة ٢٨
المسجد الكبير – ديجيني، مالي

يعتبر المسجد الكبير في ديجيني مثالا جيدا يوضح استخدام المواد المحلية المناسبة للمناخ.

أنشيء المسجد الكبير في ديجيني عام ١٩٠٧ في سهول فيضان نهر باني في مالي، وهو أحد العجائب المعمارية في أفريقيا، واعتبرته اليونسكو أحد مواقع التراث العالمي في عام ١٩٨٨. أصبحت ديجيني مركزا تجاريا ووصلة هامة في تجارة الذهب عبر الصحراء. وفي القرنين الخامس عشر والسادس عشر، كانت أحد مراكز الدعوة الإسلامية. ويظهر المبنى في انسجام يجعله رمزا للمدينة الأفريقية التقليدية عبر السنين. وهو يعتبر جزئيا نموذجا للعمارة ذات الطابع الاسلامي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

يطل المسجد على السوق، وهو مبني من الطوب المجفف في الشمس المتماسك بخليط من الرمل والتراب مع التجصيص بالطمي لسطح أملس. أما عن جدران المسجد فهي مقواة بجذوع النخيل البارزة لمسافة ٦٠ سم: وهي ليست عنصر جمالي فقط بل هي أيضا عملية حيث تستخدم كسقالة أثناء الإصلاحات السنوية. المبنى مقام أعلى منصة يبلغ ارتفاعها ثلاثة أمتار أعلى السوق الذي يحميه أثناء

صورة من داخل المكتبة المتنقلة في بلغاريا © Studio ٨١٢

المسجد الكبير في ديجيني، مالي © Flickr/RamelJocinto

فيضانات نهر باني. والسقف مبني من الطين المغطى بسعف النخيل مع مزراب من السيراميك لإبعاد مياه الأمطار عن الجدران. وتعزل الجدران الطينية السميكة المبنى عن الحرارة، ويوجد فتحات تهوية صغيرة في السقف - عند فتحها تسمح بخروج الهواء الساخن من المبنى؛ مما يسمح بتبريد الداخل في منطقة متوسط درجة الحرارة بها ٤٠ درجة مئوية أثناء أكثر الشهور حرارة.

وفي الليل تكون الجدران السميكة قد امتصت ما يكفي من الحرارة لإبقاء المسجد دافئا من الداخل. وعلى الرغم من تعرض السقف والجدران للتآكل، تتم عملية الإصلاح والصيانة بالجهود المشتركة في احتفال سنوي يقدم فيه الطعام وتعزف فيه الموسيقى. يشارك جميع أفراد المجتمع من الرجال والنساء والأطفال وكبار السن والبنائين، ويكون لكل منهم دورا محددا.

المصدر: https://whc.unesco.org/en/list/١١٦

نساء تسير على سطح المسجد الكبير في ديجيني، مالي © Flickr

يعتبر تطوير المساحات العامة غير المستخدمة فرصة رائعة لتعزيز توفير المساحات العامة الحضرية وجودتها. وعند وضع تصميمات لإعادة استخدام المواقع المهجورة المملوكة ملكية خاصة، يجب أن يأخذ جانب التوسعة وتصميم المساحات العامة الجديدة في اعتباره الجوانب البيئية (وأوجه القصور النهائية لتعويضها) والعلاقات الاجتماعية الاقتصادية داخل القطاع الحضري بالكامل.

(ميثاق المساحة العامة، الفقرة ٢٦)

تعتبر المساحات العامة غير المستخدمة خاصة في المناطق غير الرسمية، فرصة جيدة لزيادة توفير المساحات العامة ورفع جودتها. فتفتقد العديد من المناطق غير الرسمية أماكن مناسبة لممارسة الأنشطة غير الاجتماعية، ويمكن لإعادة تصميم هذه المساحات غير المستخدمة وإعادة استخدامها أن يحد من معدل الجريمة والعنف، ويسمح ببناء ترابط اجتماعي. ينبغي استخدام تلك الاماكن استخداما مثمرا كساحات للعب وإقامة اللقاءات.

دراسة حالة ٢٩
أوبرا دو أرام - كوريتيبا، البرازيل

لتنفيذ إعادة التدوير الحضري على أرض الواقع، لا يمكن تجاهل نموذج كوريتيبا. ونستعرض فيما يلي بإيجاز كيف أمكن تحويل محجر سابق مهجور إلى قطعة رائعة من العمارة المستدامة ومنظر طبيعي حضري مبتكر.

في كتاب "Acupuntura Urbana" يسرد المؤلف جيمي ليرنر، العمدة السابق لكوريتيبا وحاكم ولاية بارانا والرئيس السابق للاتحاد الدولي للمهندسين المعماريين، هذه القصة عن إعادة تدوير المواقع المهجورة في مدينته: "بني أوبرا دو أرام مكان محجر قديم أنشئ في ٦٠ يوما. لم يكن الهدف من الفكرة تسجيل رقم قياسي، لكن الأعمال المحددة لتنفيذ أهداف معينة ينبغي أن تنتهي سريعا. وفي حالة أوبرا دو أرام، كان الهدف عدم ضياع فرصة إقامة مهرجان

مسرحي عالمي. وكان الخلاف السياسي الذي وقع بين المروجين للمهرجان وحاكم الولاية قد استبعد استخدام الجويرا، أهم مسارح المدينة. ولذلك، كان من الضروري إتمام الاستعدادات لأوبرا دو أرام في الموعد المحدد لإقامة المهرجان بها. بدأنا العمل في ١٥ يناير، وبعد مرور شهرين، في يوم ١٨ مارس، افتتحنا المسرح الجديد. ولنتمكن من الانتهاء قبل الموعد النهائي، استخدمنا مادة واحدة هي الأنابيب الصلبة، ولم نستخدم إلا المناقصة من أجل إبرام عقد البناء. وكان العرض ملحمة الأوديسة".

مضت عقود على عرض الأوديسة ولا تزال أوبرا دو أرام قائمة، وأصبحت مكانا لإقامة المناسبات الثقافية المختلفة. وقد تحول محجر مهجور إلى مساحة عامة دائمة ومميزة بفعل الحاجة الملحة التي غالبا ما تؤدي إلى أعمال خالدة، وأصبح علامة بارزة لما كان سيصبح أحد معالم كوريتيبا– إعادة التدوير.

المصدر: جيمي ليرنر (٢٠٠٥). Urban Acupuncture. برشلونة: معهد الهندسة المعمارية المتقدمة في كتالونيا.

دراسة حالة ٣٠
منبر الأمل - دكا، بنجلاديش

مدينة دكا هي أسرع المدن الكبرى نموا في العالم. ويوجد في مدينة كارايل، أكبر الأحياء الفقيرة التي يصل عدد سكانها إلى ١٢٠ ألف نسمة، عدد قليل من المساحات العامة المفتوحة. فأنشأ أحد المهندسين المعماريين بالتعاون مع إحدى العائلات في كارايل مساحة عامة جديدة أسموها منصة الأمل. وخلال مدة ثلاث سنوات بدأت منذ ٢٠٠٨، صمم المهندس المعماري والعائلة بمساعدة أحد النجارين المحليين وعامل بامبو منصة مساحتها ٥،٥ × ١١ متر وأنشاؤها، وامتدت أعلى بحيرة جولشان. ويربط جسر مصنوع من البامبو بينها وبين حديقة مثمرة.

صممت من أجل الأطفال الذين يعيشون في هذه المنطقة، وهي مساحة نظيفة جديدة حيث يمكنهم اللعب والغناء والرقص والتفاعل وقراءة الكتب من المكتبة الصغيرة هناك. وتجتمع العائلات في المساء للاسترخاء والاستمتاع بمنظر المياه. وتقف منصة الأمل في تناقض صارخ أمام التهديد المستمر بالإخلاء الذي يواجهه سكان كارايل، بدون ضمان حيازة، على أرض تصبح ذات قيمة من أي وقت مضى.

المصدر: معهد سميثسونيان (٢٠١١) Design with the other ٩٠٪ Cities . نيويورك: كوبر هيويت، المتحف القومي للتصميم.

أوبرا دو أرام، كورتيبيا، البرازيل © Flickr/Ana Paula Hirama

منصة الأمل، دكا، بنجلاديش © **designother٩٠**

ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار في مرحلتي التصميم والإدارة كل من دور المساحات العامة الحضرية في التنظيم البيئي (الصرف الصحي، المناخ الدقيق...)، والحماية البيئية للمناطق ذات القيمة البيئية (ضفاف الانهار، والأراضي الرطبة، والتنوع الحيوي) والحد من المخاطر البيئية في المناطق الحضرية.

(ميثاق المساحة العامة، الفقرة ٢٧)

تضم المساحة الخضراء الحضرية كل شيء في المدن التي يوجد بها نباتات. وأحيانا يشار إليها جميعا باسم "البنية التحتية الخضراء"، وتضم الأرض التي يجري العمل عليها بالكامل في المدن التي تقوم ببعض الأدوار مثل تحسين الهواء والجودة، والوقاية من الفيضانات، والسيطرة على التلوث. وتعرّف المساحات الرمادية بأنها المساحات المبنية، وتشمل المباني والأرصفة والطرق. وعادة ما كان ينظر لهم على أن فائدتهم محدودة في حماية البيئة والتنوع الحيوي، وكان من النادر، إن وجد، أن تصمم هذه المساحات بناء على اعتبارات التنوع الحيوي. ويمكن عند دمج المزايا التي تضم التحسين البيئي مع إنشاء مساحات عامة جذابة أن يحد من المخاطر البيئية.

يعتمد النموذج المختار لتوضيح هذا المبدأ على التقنيات التشاركية للمساعدة في دمج التحسين البيئي مع إنشاء مساحات عامة جذابة.

دراسة حالة ٣١
التكامل بين استعادة الوضع البيئي والمساحة العامة – كونيتيكت، الولايات المتحدة

في ٢٠٠٨، بدأت هيئة مراقبة تلوث المياه في ولاية كونيتيكت تقييم وضع نهر ريبووام/ميل، الذي يمر عبر مدينة ستانفورد بالكامل. ولوجود بعض المخاوف المتعلقة بجودة المياه وتدفقها، عينت الهيئة مهندس بيئي من شركة سي دي إم لدراسة الأوضاع القائمة المساعدة في استعادة السهول الفيضية الطبيعية للنهر بوسط المدينة. دشنت شركة سي دي إم مشروع أسمته مشروع المساحات العامة لتحسين إتاحة النهر للعامة، بالإضافة إلى تطوير المساحات العامة بطول مجرى الماء مما يحسن من دمج المجرى المائي في المجتمع.

عمل مشروع المساحات العامة على تحديد النقاط التي يمكن الوصول إليها بطول النهر، وأقام ورش عمل عامة عند خمس أماكن بطول النهر، بما في ذلك متنزه الخط الساحلي الجديد الذي تقوم المدينة بتجديده. استخدمت ورش العمل لإيجاد أفكار للاستخدام الملائم والأنشطة التي يمكن ممارستها بطول النهر، مما يساعد المجتمع على تصور مستقبل إمكانات النهر.

المصدر: https://www.pps.org/projects

نهر ريبووام ميل– استعادة المتجمعات المائية © PPS

في المناطق التي تدمرت بفعل أحداث كارثية، ينبغي أن تكون المساحات العامة نقطة البدء لعملية الإعمار.

(ميثاق المساحة العامة، الفقرة ٢٨)

بعد الأحداث الكارثية المدمرة تبقى العديد من المجتمعات معرضة بشدة للمخاطر الطبيعية. ويبدأ الدعم لإعادة إعمار المجتمعات وبناء القدرة على الصمود أمام أية مخاطر مستقبلية بإعادة إحياء المساحات العامة، والذي يعتبر أمرا حاسما في بناء بيئات متكاملة اجتماعيا وتتمتع بالمرونة.

من النادر أن يكون للمساحات العامة الأولوية عند إعادة تأهيل المجتمعات بعد التعرض للكوارث وقد اختير هذا النموذج لتوضيح كيف يمكن للنهج التشاركي للتخطيط لما بعد الكوارث أن يحقق نتائج حتي في أشد الظروف صعوبة.

دراسة حالة ٣٢
مشروع التخطيط التشاركي (التشارك الحضري) – بورت أو برنس، هايتي

كانت إحدى مهام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لما بعد الزلازل في هايتي مشروع التخطيط التشاركي (Urbanisme Participatif) في مستوطنة كارفور فوي غير الرسمية التي تقع أعلى تل يطل على المدينة القديمة. وكان أحد أهداف المشروع هو إيجاد ظروف ملائمة لحياة المجتمع من خلال المساحات العامة والمنشآت الاجتماعية والثقافية. وكانت حماية المساحات العامة وتطويرها، والتي يندر وجودها في المستوطنات غير الرسمية، إحدى الأولويات، خاصة بعد الكارثة، حيث شغلت المباني العشوائية أو الملاجئ المؤقتة التي سرعان ما أصبحت دائمة، المساحات العامة.

ركزت استراتيجية التخطيط على جانبين:

- إنشاء مساحات عامة قادرة على توفير فرص معيشية مبهجة، وأنشطة مجتمعية وترفيهية من خلال دعم "جوهر المعيشة" في كل حي، ودمج المساحات العامة المريحة المضاءة جيدا، والقادرة على تعزيز الحياة الاجتماعية في ظروف مرضية.
- إنشاء مرافق لاستضافة الأنشطة الاجتماعية والثقافية مما يعود بالنفع على المنظمات المحلية المشاركة في تنشيط الحياة في الأحياء وتحسينها.

المصدر: http://www.unhabitat.org

نظرة عامة على أحد المستوطنات غير الرسمية في بورت أو برنس، هايتي. © جوليوس موبليو/ موئل الأمم المتحدة

يمكن من خلال إنشاء المساحات العامة وتطويرها وإدارتها توفير فرص وظائف جديدة واستثمار خاص [...]

(ميثاق المساحة العامة، الفقرة ٢٩)

يتطلب إنشاء مساحات عامة رائعة ووصلات شوارع إيجاد بيئة تكون جذابة للأعمال التجارية (الرسمية وغير الرسمية). فتحتاج المدن لأماكن كبيرة لتوفير الإعدادات للأماكن المزدحمة النابضة بالحياة بتبادل السلع والأفكار، أماكن تسمح بالتواصل، تزداد بها الإنتاجية والإبداع، وتعزز فيها الشبكات من التعاون والابتكار. ويتوافق هذا المبدأ مع إحدى النقاط المفصلة في "قضية المساحة العامة" المذكورة في الجزء الأول من هذا الدليل. بينما تعتبر مزايا المساحات العامة في إيجاد وظائف وجذب الاستثمارات الخاصة أمرا بديهيا في الأوضاع "العادية"، يكون التحدي هنا هو تقديم نموذج يوضح كيف يمكن تنفيذ نفس المبدأ في مستوطنة حضرية غير رسمية.

دراسة حالة ٣٣
مشروع كيبيرا للمساحات العامة – نيروبي، كينيا

منذ عام ٢٠٠٦، بدأت مبادرة تصميم كونكوي العمل في كيبيرا– أكبر الأحياء الفقيرة في نيروبي، كينيا – لتحويل المجرى المائي الملوث الذي يمر عبر المستوطنة إلى مركز نابض بالحياة يعتبر نموذج "للمساحات العامة المنتجة" التي توفر وسائل الراحة للمجتمع، وفرص اقتصادية وحياة اجتماعية. إن المساحات المفتوحة في كيبيرا نادرة. ويتكون مشروع المساحات العامة في كيبيرا من شبكة من سبع مساحات عامة (قابلة للزيادة) منتجة تعمل على تحسين الجودة المادية والاقتصادية والاجتماعية للحياة في الحي الفقير. وكانت كل مساحة عامة منتجة عبارة عن مساحة مهدرة تم تحديدها وتحويلها بمشاركة إحدى المجموعات المحلية في كيبيرا.

ومن خلال عملية تعاونية مكثفة دعمتها مبادرة تصميم كونكوي، يحدد السكان احتياجاتهم أولا، وعادة ما تكون البنية التحتية للمياه والصرف الصحي في المدينة، والدخل أهم أولوياتهم. بعد ذلك، يكون على السكان تصميم مكان مادي وبرنامج يلبي احتياجاتهم التي عبروا عنها، وتجميع جزء من التمويل المطلوب، وتنظيم إدارة المساحة العامة المنتجة.

تكون المساحة العامة المنتجة في العادة موقع مخلفات عشوائي في الحي، لكن يصبح خلال عام مكان عام يرحب بزائريه ويوفر سبل الراحة الأساسية مثل مياه نظيفة، ودورات مياه ومدارس وساحات للعب؛ كما يوفر أصول موردة للدخل مثل الحدائق العامة والأكشاك التجارية الصغيرة، ويقدم كذلك فرص تطوير تعليمية واجتماعية تضم ريادة الأعمال والتدريب على الوسائل التكنولوجية، وتعليم القيادة، والتعليم الأساسي والعديد من الفرص الترفيهية. وتوجه الأعمال التجارية الصغيرة جزءا من أرباحها إلى تمويل صيانة الموقع الذي يديره المجتمع، لتحقيق الاكتفاء الذاتي للموقع ماليا وتشغيليا.

المصدر: https://www.kounkuey.org

مشروع المساحة العامة في كيبيرا، نيروبي، كينيا © موئل الأمم المتحدة

يعتبر النهج متعدد التخصصات التشاركي لتصميم المساحات العامة فرصة جيدة للمخططين والمتخصصين في المناظر الطبيعية والمهندسين المعماريين والفنيين والمصممين للتعبير التام عن أدوارهم الاجتماعية.

(ميثاق المساحة العامة، الفقرة ٣٠)

وفيما يلي توضيح لهذا المبدأ من خلال ثلاثة نماذج. يعبر النموذج الأول عن الإبداع والأصالة في أحسن صورهما: تم تحويل ملعب كرة قدم إلى مساحات لم تكن متوقعة كي يمرح الجميع. أما النموذجين الثاني والثالث، على التوالي، هما جائزة وفعالية، صمم كل منهما للتعرف على الممارسات الجيدة للتصميم ونشرها.

دراسة حالة ٣٤
متنزه باكلبول– مالمو، السويد

باكلبول، رياضة جديدة، ابتكرها فنان سويدي وتم تنفيذها في منطقة كروكسباك السكنية في مالممو كمبادرة تهدف لتحقيق تكامل اجتماعي في حي يتميز سكانه بالتنوع الثقافي. اسم باكلبول مشتق من الكلمة السويدية باكل، والتي تعني حدبة، حيث تمارس هذه اللعبة على ملعب كرة قدم غير مستو

أطفال في ملعب باكلبول © ديفيد بويج سيرينى

السطح. ويشير السطح المحدب إلى أن الفوز في هذه اللعبة لا يحكمه مهارات اللاعبين بل الفرصة المجردة. ويعني هذا أن العمر والنوع لهما تأثير ضعيف على نتيجة اللعبة، وبدلا من أن تكون اللعب تنافسية، تميل لأن تكون نوعا من الخبرات المشتركة المليئة بالمرح والمفاجآت، وتدعو لمزيد من الأشكال التخيلية للعب. ونظرا لأن متنزه باكلبول كان مفتوحا للجميع، أصبح مكان جذاب جدا للشباب والأطفال في الحي، وأكثر من ذلك، أصبح مكان للقاء والتفاعل بين أنواع مختلفة من الناس. وقد شارك السكان والمنظمات المعنية بالشباب في المنطقة مشاركة فعالة في جلسات شرح المبادرة – خلال مراحل التصميم والإنشاء – مما كوّن إحساس بالملكية والفخر بهذه المساحة العامة في الحي.

المصدر: https://www.publicspace.org/works/-/project/puckelboll-in-kroksback-park-g٢٨٥

دراسة حالة ٣٥
الجائزة الأوروبية للمساحة العامة

الجائزة الأوروبية للمساحة العامة عبارة عن منافسة تقام كل سنتين تهدف إلى التعرف على المساحات العامة، والتشجيع على إنشائها، واستعادتها وتطويرها، من منطلق أن حالة المساحات العامة تعتبر مؤشر واضح للوضع الصحي المدني والجماعي في مدننا.

وتنشر الأعمال الحائزة على الجائزة، والمترشحون للنهائيات واختيار لجنة التحكيم في الأرشيف الأوروبي للمساحات العامة الحضرية، الذي يجمع أفضل المشروعات المقدمة في المنافسة منذ بدايتها ويتيحها للعامة. وتتعلق المعايير التي تحكم اختيار المشروعات الحائزة على الجائزة بجودة العمل من وجهة نظر معمارية دقيقة، مع مراعاة جوانب أخرى مثل آثار التحول الحضري الذي جرى في إطار محدد وتأثيره على الحياة الجماعية:

- الطبيعة الحضرية الواضحة للمساهمات. ولا يعتبر حجم المدينة أو البلدة عامل مقيد إلا أن الأولوية تكون للبلديات متوسطة الحجم أو الكبيرة، والبلديات ذات الأهمية الحضرية الأكثر عمومية.
- الملكية العامة أو الدعوة العامة الواضحة للمشروع أو كلاهما.

- مدى مناسبة المساهمات للأدوار المطلوبة من المساحات العامة، من تلك المتصلة مباشرة بمدى شغل المواطنين للمساحة، إلى المساهمات المتعلقة بالتصور الجماعي.
- قدرة المساهمات على الحد من الفروق الاجتماعية داخل المدينة ومنع الحواجز المادية أو الرمزية لتعزيز جودة الحياة للموطنين.
- مساهمة المشروعات في نطاق التحسين البيئي، وفي تشجيع النقل العام، والابتكار في معالجة المنشآت العامة وموارد الطاقة والمخلفات الحضرية.
- مستوى مشاركة المواطن واشتراكه في التصور والإنتاج والصيانة اللاحقة للمساحة العامة؛ ودرجة قبول المستخدمين للمشروع.
- الطبيعة المتقاطعة لمفاهيم التخطيط أو المفاهيم الموجهة للمشروع (علم الاجتماع، وعلم السكان والتاريخ والهندسة المعمارية والاقتصاد والهندسة والمناظر الطبيعية وعلم دراسة الإنسان).

المصدر: https://www.publicspace.org/works/-/project/puckelboll-in-kroksback-park-g٢٨٥

دراسة حالة ٣٦
بينالي المساحات العامة – روما، إيطاليا

يمكن للفعاليات التي تقام بانتظام أن تسهل كثيرا مناهج التخصصات المتعددة التشاركية، حيث يمكن أن تشكل القضايا والتخصصات المختلفة والفاعلين المختلفين حوارا دائما حول إنشاء المساحات العامة وإدارتها والاستمتاع بها. وكان أحد هذه الفعاليات هو بينالي المساحات العامة، وهو عبارة عن تجمع يقام في روما كل عامين في موقع مجزر البلدية السابق الذي تحول الآن إلى مساحة عامة كبيرة، وتستضيفه كلية الهندسة المعمارية بجامعة روما الثالثة.

يقوم هذا البينالي بدور مساحة عامة افتراضية، فهو لا يتطلب تسجيل رسمي، ويفتح أبوابه مجانا، ويشجع الجميع على المشاركة بغض النظر عن خلفياتهم أو انتماءاتهم: الجمعيات واللجان والعلماء والطلاب والمتخصصين ومقدمي العروض ورجال الأعمال والمواطنين.

واستضاف بينالي ٢٠١٣ نحو ٧٠٠ متحدث وطني ودولي في جلسات عامة وندوات وورش عمل.

المصدر: http://www.biennalespaziopubblico.it

مناقشات أثناء بينالي المساحات العامة ٢٠١١ © أوجينيو مونتي

انعدام الأمن المتصور أو الحقيقي في المساحات العامة، مع ما يترتب على ذلك من الاستخدام المحدود للمساحة و تركها وفقدان أهميته

(ميثاق المساحة العامة، الفقرة ٣١)

تعتبر القدرة على السير بسلام مطلبا أساسيا يجب مراعاته عند إنشاء مدن جذابة تقوم بدورها جيدا لسكانها. كما يعتبر الشعور بعدم الأمان المبني على التجربة أو التصور أمرا ضارا بالحياة في المدينة. كما أن إنشاء مجتمع مفتوح يمكن فيه للناس من جميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية التحرك جنبا إلى جنب في المناطق المشتركة في المدينة كما يذهبون إلى أعمالهم اليومية يعتبر هو مفتاح السلامة. إن للحياة في الشارع أثرا على السلامة ولكن الحياة بطول الشارع تلعب دورا هاما كذلك. وتعزز المناطق الحضرية من الاستخدام المختلط، وإقامة الانشطة على مدار الساعة كما تشجع على تكوين مزيج اجتماعي يعيد تعزيز السلامة.

دراسة حالة ٣٧
صالة ألعاب رياضية رأسية – كاراكاس، فنزويلا

إن المساحة المحدودة للأراضي وارتفاع معدلات الجريمة في المستوطنات المكتظة غير الرسمية

صالة الألعاب الرياضية في تشاكاو © دانيال شفاتز/UTT

والأحياء الفقيرة في كاراكاس جعلتها غير آمنة للأطفال للعب وممارسة الألعاب الرياضية. في حي باريو لا كروز في بلدية تشاكاو، تحول ملعب رياضي متهالك إلى صالة ألعاب رياضية رأسية، وهي عبارة عن مبني يتكون من أربعة أدوار لإقامة الفعاليات الرياضية والترفيهية والثقافية. ومن خلال عملية تشاركية، بنى المهندسون المعماريون على الموقع الذي يبلغ ألف متر مربع بدون إخلاء المكان من أية عائلة. وقد ساعدت هذه المساحة العامة الشعبية الجديدة، التي بلغ عدد مستخدميها حوالي ١٥ ألف شخص شهريا، في الحد من الجريمة في الحي بنسبة تتجاوز ٣٠٪ من خلال توفير مساحة مفتوحة آمنة تسمح باللعب العادل والتسامح وبإيجاد مجتمع مدني من خلال الألعاب الرياضية.

يتكون المشروع من نظام إنشاء يتكون من صلب مثبت بمسامير مسبق الصنع يركب في الموقع، وهو مزود بمطلع يسمح بالوصول لجميع الأدوار مما يوفر تكلفة تركيب مصعد. ويضم التصميم النهائي مواد معاد تدويرها، وأبراج رياح، وألواح شمسية، وأدوات تجميع مياه الأمطار للحد من الأثر البيئي وتكاليف التشغيل. هيكل المبنى عبارة عن مجوعة من الأجزاء، كي يسمح بمرونة التصميم والإنشاء وبذلك يمكن بناء الهيكل في مواقع مختلفة حيث يمكنه التكيف جيدا مع الأماكن المختلفة.

وتبني الآن حكومة المدينة أربع صالات ألعاب رياضية رأسية: واحدة في باروتا وملحق بها سوق مفتوح، والأخرى في لوس تيكوس وملحق بها مركز ألعاب مائية، والثالثة في سيبا وملحق بها مكتبة ومحطة تلفريك، والأخيرة في الدورادو وستوفر مكانا للباعة الجائلين.

المصدر: مؤسسة سميثسونيان (٢٠١١). Design with the other ٩٠٪: Cities. نيويورك: كوبر- هيويت، المتحف الوطني للتصميم.

دراسة حالة ٣٨
أرصفة أوسع، ذات إضاءة أفضل: خطوات نحو منع العنف الجنسي – نيو دلهي، الهند

أجريت مراجعة لإجراءات السلامة في خمس بلديات في دلهي، كجزء من "مبادرة مدن أكثر أمانا خالية من العنف ضد النساء والفتيات" التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وحكومة دلهي وچاجوري (منظمة غير حكومية). وتم تحليل النتائج في يناير ٢٠١٣، وصدرت بعض التوصيات في التقرير الرائد للجنة ڤيرما للعدالة في فبراير ٢٠١٣. وقد عينت الحكومة الهندية هذه اللجنة لمراجعة القوانين والأحكام القائمة المتعلقة بالعنف ضد المرأة بعد حادث الاغتصاب الجماعي الوحشي وما تبعه من وفاة فتاة عمرها ٢٣ عاما في دلهي في ديسمبر ٢٠١٢. وأقر البرلمان الهندي قانون (تعديل) القانون الجنائي لعام ٢٠١٣، ثم اعتمده الرئيس في الثالث من إبريل من نفس العام.

وكانت مراجعة إجراءات السلامة قد أجريت في الأحياء منخفضة الدخل وكذلك في الأسواق ومحطات الأتوبيس ومترو الأنفاق وبطول الطريق الذي تسلكه الفتيات إلى المدرسة. وتوصلت النتائج إلى أن ضعف الإنارة بالقرب من محطات الأتوبيس، وضعف صيانة دورات المياه العامة وعدم وجود أرصفة هي أمور تجعل النساء تشعر بعدم الأمان وغالبا ما تحتاج النساء توفير بعض الخدمات مثل كبائن التليفون، وأقسام شرطة ومستشفيات تعمل طوال ٢٤ ساعة، خاصة في الأسواق ومحطات الأتوبيس. لم يكن يعتبر من قبل العنف ضد المرأة يعتبر مشكلة تخطيط حضري. لكن الآن، يعيد المزيد من المخططين وصانعي السياسات النظر في التصميم الحضري وإدارة المساحات العامة.

واتبعت وزارة التخطيط الحضري التوصيات لتوسعة البنية التحتية لإنارة الشوارع في دلهي. وتبنت حكومة دلهي منهجية إجراءات السلامة تضامنا مع المرأة آخذة ما يشغلها في الاعتبار عند التخطيط.

المصدر: https://www.unwomen.org/en/news/stories/٢٠١٣/٥/better-lighting-wider-pavements-steps-towards-preventing-sexual-violence-in-new-delhi#sthash.BDsiVΛaV.dpuf

تجعل الإنارة الشوارع أكثر أمانا للنساء في دلهي القديمة، الهند © Flickr/Alan Morgan

شارع مزدحم في نيودلهي، الهند © سيسيليا أندرسون/موئل الأمم المتحدة

إدارة المساحات العامة

تعتبر إدارة المساحات العامة مسئولية مشترك بين السلطات المحلية. ومن أجل تنفيذ ذلك بنجاح، يتطلب هذا الدور التعاون الفعال بين المواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

(ميثاق المساحة العامة، الفقرة ٣٢)

تستطيع المساحات العامة التي تصمم جيدا وتدار جيدا أن تجمع المجتمعات معا. وباستخدام المعرفة الصحيحة والموارد، تستطيع فئات المجتمع أن تشارك بمزيد من الفعالية، خاصة في المساحات غير المستغلة جيدا والمهملة، سواء من خلال إدارة المساحة بأنفسهم أو بالحصول على ترخيص مساحة أو استئجارها من السلطة المحلية وامتلاكها لنفع المجتمع.

ويمكن أن تأخذ الشراكات المهيكلة أشكال مختلفة وهي مدعومة بأدوات قانونية، ومناطق تحسين المدن، واستخدام الأراضي، والعقود المجتمعية. ويمكن للحكومات المحلية تبني قوانين لتحويل الأراضي التي تعزز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والبيئي لأقل من قيمة السوق. وهناك العديد من الفوائد تعود من نقل الأراضي إلى مجموعات من المجتمع لأن الأفراد الذين يعيشون بالقرب من هذه المساحات يولونها أقصى اهتمامهم. وبذلك يمكن أن يؤدي هذا التحويل إلى مساحات عامة أكثر جودة تستجيب للطلب المحلي. ويمكن كذلك لذا الإجراء تعزيز التوظيف المحلي وتحسين المهارات وإيجاد شراكات عمل أكثر فعالية بين السلطات المحلية والمجتمعات والقطاع الخاص.

دراسة حالة ٣٩
مناطق تحسين المدن – جوهانسبرج، جنوب أفريقيا

في جوهانسبرج، يتمتع مشروع أحياء تحسين المدن بدعم السلطات المحلية وأصبح جزءا لا يتجزأ من سياسات التجديد الحضري. وبدأت مدينة جوهانسبرج في تطبيق مشروع مناطق تحسين المدن للتعامل مع الحالة البالية والتلف الذي أصاب داخل المدينة وارتفاع مستوى العنف. تم تنفيذ أول تطبيق على مساحة صغيرة في حي الأعمال التجارية المركزي، مع التركيز الأمن والنظافة والصيانة وتحسين المرافق المخصصة للباعة غير الرسميين، ونجح ذلك في التأثير على مستويات الجريمة.

ولم يقتصر نموذج أحياء تحسين المدن في جوهانسبرج على داخل المدينة لكن سرعان ما انتشر في أجزاء أخرى من المدينة تحت قيادة وبالاشتراك بين "الشراكة من أجل التجديد الحضري" و"كاجيسو لإدارة المناطق الحضرية "وهما منظمتين حددتهما المدينة. ويجسد مشروع مناطق تطوير المدن أشكال جديدة من أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تقديم الخدمات. وتعتبر الخدمات التي يقدموها خدمات تكميلية للخدمات المقدمة من السلطات المحلية وتعمل حصريا داخل حدود كل حي من أحياء تحسين المدن. وعادة ما تشتمل على موضوعات الأمن والنظافة وصيانة المساحات العامة والتسويق والتطويرات المادية وبرامج خاصة لمعالجة بعض الجوانب مثل المواصلات والإتاحة ومواقف السيارات. وتضم بعض مناطق تطوير المدن كذلك برامج اجتماعية مثل إنشاء مؤسسة للمشردين، وإقامة أنشطة توفر دخل وخطة لحراسة السيارات لتشغيل المشردين.

ويعمل مشروع مناطق لتطوير المدن في مجال التجزئة والتجارة ولصناعة والاستخدام المختلط، كما أن له نشاط في مجالات التصميم الحضري. وأقاموا عدد كبير من الأنشطة من خلال العلامات التجارية وتصميم المناظر الطبيعية التي تتصل صلة وثيقة بالممارسات المتنوعة لإنشاء الأماكن والترويج لها.

وتضم أنشطة التصميم الحضري داخل المدن تحويل المساحات العامة وتحسينها من خلال تحسين رأس المال، وتصميم المناظر الطبيعية، وتخصيص أماكن للمشاة.
إلا أن تنفيذ مشروع أحياء لتطوير المدن يثير أيضا موضوعات متعلقة بأهداف إعادة التوزيع ومحاربة عدم المساواة. ويجازف مشروع أحياء لتطوير المدن بإبراز أوجه عدم المساواة بين المناطق الحضرية والاستقطاب الجماعي من خلال التدخلات التي تهدف إلى تحسين قيم الأرض والإسكان والمشروعات التي تجعل للأهداف الاقتصادية الأولوية عن القضايا الاجتماعية.

المصدر: Pütz Robert, Busiess Improvement Districts (٢٠١٤)

دراسة حالة ٤٠
متنزه المدينة – بوندو، كينيا

إن إنشاء متنزه صغير بالمدينة والحفاظ عليه بالتعاون الفعال بين المواطنين في بلدة ليست لديها موارد متميزة يمكن أن يحدث ببساطة بقوة الفخر المدني وحب المساحات العامة الجيدة.

في بوندو، بلدة صغيرة تقع في غرب كينيا، أثارت الحاجة لتحسين سوق البلدية القديم مناقشات بين السكان وأصحاب المحلات. وكان القرار النهائي نقل السوق إلى مكان قريب وتحويل الموقع الأصلي إلى أول متنزه في تاريخ البلدة.

في عام ٢٠١١، اكتمل إنشاء السوق الجديد ونقلت الأكشاك إلى الموقع الجديد وبدا إنشاء المتنزه. والآن يستطيع الجميع الاستمتاع بالمتنزه الصغير في العديد من الاستخدامات منها عقد اللقاءات والاسترخاء، وفي يوم ما، سيمكن الجلوس تحت ظل أشجارها الجديدة للحماية من الحرارة.

المصدر: Sapienza Millenium University, Studio in Bondo.

دراسة حالة ٤١
تبنى قطعة أرض – نيوكاسل، المملكة المتحدة

كانت نيو كاسل تواجه تحديات في متنزهاتها والمساحات العامة والمساحات الخضراء المفتوحة بها. وكاستجابة لهذا الوضع، وضعت المدينة استراتيجية لتجعل هذه المساحات داخل المدينة أنظف وأكثر أمانا وبها مزيد من المزروعات. ويعتبر هذا جزءا من رؤية "نحو النمو" للتجديد التي تتبعها المدينة، ويساعد في إنشاء نيوكاسل جديدة حيث يحب المواطنون العيش بها. وكانت إحدى المبادرات التي انطلقت لإشراك المجتمعات في إدارة المساحات العامة مبادرة "تبنى قطعة أرض" وهي خطة على مستوى المدينة تسمح للأفراد أو مجموعات من الجيران بإدارة قطعة أرض مملوكة للمجلس وصيانتها. وتتنوع مساحات قطع الأراضي من بضعة أمتار مربعة إلى مساحات كبيرة مفتوحة. ويمكن للمشاركين في الخطة تحسين قطعة الأرض بإضافة مصابيح وزرع شجيرات وغير ذلك. كل قطعة أرض محددة بعنوان وموضحة على خريطة الموقع، التي يوفرها مجلس مدينة نيوكاسل. وتم إعلام المشاركين أن الرخصة لا تخول لهم الملكية القانونية لقطعة الأرض، لكن تحمي موقف المجلس وتوفر للمرخص له الحقوق والحماية المناسبة.

المصدر: http://www.newcastle.gov.uk

رسم حدود متنزه المدينة الجديد في بوندو، كينيا © فاليريو أوديسيو/موئل الأمم المتحدة

إن مشاركة المواطنين ولاسيما في المجتمعات المحلية للسكان لها أهمية كبيرة في صيانة المساحات العامة وإدارتها، خاصة في ظل الفقر ومحدودية الموارد العامة، كما هو الحال في البلدان النامية. ولترتيبات الشراكة بين المواطنين والحكومات المحلية والجهات الخاصة أهمية ذات صلة في جميع الظروف.

(ميثاق المساحة العامة، الفقرة ٤٤)

تستطيع المساحات العامة التي تصمم وتدار جيدا أن تقرب بين المجتمعات. والعديد من المجموعات المكونة من الجيران مثل جمعيات السكان وجماعات الأصدقاء لهم تأثير على كيفية إدارة المساحات المحلية، ويقدمون دعما عمليا مباشرا من خلال التطوع. ومن خلال المعرفة الصحيحة وتوفر الموارد، تستطيع المجموعات المجتمعية أن تشارك على نحو أكثر فعالية، خاصة في المساحات غير المستغلة جيدا أو المهملة، سواء من خلال إدارة المساحة بأنفسهم، أو الحصول على ترخيص بالمساحة أو استئجارها من السلطات المحلية لنفع المجتمع. ويتزايد تحويل أصول المساحات العامة من الجهات العامة إلى المجموعات المجتمعية.

دراسة حالة ٤٢
إنقاذ المساحات العامة – المكسيك

يعتبر هذا البرنامج القومي من المكسيك واحدا من أكثر النماذج البارزة لحكومة وطنية تقوم بدور إيجابي وموضوعي في تعزيز إنشاء المساحات العامة وإدارتها والاستمتاع بها على الصعيد الوطني.

في المكسيك، "أنقذت" وزارة التطوير الاجتماعي المكسيكية ٤٥٠٠ مساحة عامة في جميع أنحاء البلد خلال الخمس سنوات الماضية. إنقاذ المساحات العامة عبارة عن برنامج يعزز إدراك الإجراءات الاجتماعية وتنفيذ أعمال مادية لاستعادة أماكن تجمع أفراد المجتمع، والتفاعل الاجتماعي والترفيه اليومي في الأحياء غير الآمنة والمهمشة. وتتمثل الأهداف في المساعدة في تحسين جودة الحياة وسلامة أفراد المجتمع من خلال إعادة إحياء المساحات العامة في المدن والمناطق الكبيرة الحيوية، وبذلك تعزز المعيشة الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، المبادرة موجهة لربط التطوير الحضري بالتطوير الاجتماعي، وتعزيز التنظيم والمشاركة المجتمعية، وزيادة السلامة المجتمعية، ومنع الأنشطة المعادية للمجتمع والمساعدة في تقوية الشعور بالانتماء للمجتمع، والترابط الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين.

ويتولى عملية الاختيار أفراد المجتمع المحلي من خلال مشاركتهم الفعالة. وبتوجيه من السلطات المحلية، تؤدي عملية التحسين المادي واختيار الأفراد الممثلين إلى تسليم المساحات للمجتمع، ويصبح المواطنون مخول لهم إدارة المساحات العامة التي يتم إنقاذها في المستقبل وصيانتها.

وخلال السنوات القليلة السابقة، تم تحسين مئات المساحات العامة في جميع أنحاء البلد وصيانتها. وتقدم الحكومة المركزية توجيهات إرشادية بسيطة وعملية تتاح على الإنترنت للسلطات المحلية.

المصدر: https://www.pps.org/article/ten-strategies-for-transforming-cities-through-placemaking-public-spaces

يعتبر الحد من مرور السيارات الخاصة في المدن شرطا أساسيا لتحسين الظروف البيئية، وتعزيز المساحات العامة وجعلها أكثر ملائمة للعيش بها. ولذلك، فإن تفضيل وسائل التنقل التي لا تستهلك الطاقة، مثل السير والدراجات، من شأنه تحسين البيئة وتعزيز جودة المساحات العامة والمعيشة في الأماكن الحضرية.

(ميثاق المساحة العامة، الفقرة ٣٣)

يساعد السير وركوب الدراجات على تحسين مستوى السلامة واللياقة البدنية والتفاعل الاجتماعي. إن المجتمعات التي يسهل السير وركوب الدراجات بها هي أماكن مزدهرة ملائمة للعيش بها ومستدامة، توفر لساكنيها حياة ذات جودة أفضل. وتعتبر الكثافة السكانية عاملا هاما يشجع على السير وركوب الدراجات، لكن يعتمد اختيار الفرد أن يسر أو يركب الدراجة على عدة عوامل مثل توافر مواصلات عامة جيدة وبيئات جميلة مبهجة يتوفر بها عنصر السلامة، وكذلك التكامل بين نظام المواصلات العامة والبيئة المبنية. وتزيد الكثافة السكانية المرتفعة مع وجود عوائق في امتلاك المركبات أو استخدامها من التوجه لركوب المواصلات العامة، بينما توفر المواصلات العامة فرصا لوجود بيئات حضرية مكتظة لكن متاحة وتسمح بالاستخدام المختلط مع وجود شبكة من الشوارع والمساحات العامة.

دراسة حالة ٤٣
شبكة الدراجات – كوبنهاجن، الدنمارك

تعيد مدينة كوبنهاجن هيكلة شبكة الشوارع منذ عدة عقود، وتزيل الطرق المخصصة للقيادة وأماكن وقوف السيارات كعملية احتياطية لتوفير ظروف أفضل وأكثر أمانا للدراجات. ويخدم المدينة بالكامل الآن نظام فعال ومريح من ممرات الدراجات مع وجود حواجز تفصل بينه وبين الأرصفة والممرات المخصصة لقيادة السيارات. وعند تقاطعات الشوارع داخل المدينة توجد علامات ملونة باللون الأزرق للدراجات، ومع وجود إشارات مرور مخصصة للدراجات، أصبح ركوب الدراجات الآن آمن إلى حد كبير في المدينة.

وبتحسين الظروف لراكبي الدراجات، تظهر ثقافة جديدة. الأطفال والكبار، العاملون والطلاب، والآباء الذين لديهم أطفال، والعمد والملوك، جميعهم يركبون الدراجات. وأصبحت الدراجات هي وسيلة التنقل في المدينة، فهي أسرع وأرخص من وسائل المواصلات الأخرى، كما أنها جيدة للبيئة والصحة. وقد دعمت المدينة نظام ركوب الدراجات بها منذ عدة سنوات، والآن الدراجات هي الوسيلة الأكثر استخداما للذهاب للعمل وللدراسة. وتهدف الخطة إلى الاستمرار في التشجيع على ركوب الدراجات وجذب المزيد من المواطنين لهذا النظام وتحقيق أقصى استفادة منه.

المصدر: جان جيل (٢٠١٠) مدن للناس. واشنطن دي سي: آيلاند بريس.

ركوب الدراجات نمط حياة في كوبنهاجن، الدنمارك. © وليام بيروجيني/Shutterstock.com

دراسة حالة ٤٤
دراجة المدينة – نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

يعتبر هذا النموذج بالتأكيد واحدا ضمن نماذج كثيرة، لكن ما يجعل هذا النموذج بالتحديد متميز هو نجاحه في مدينة مثل نيويورك، لا يعتبر ركوب الدراجات بها أمرا شائعا.

سميت هذه التجربة، دراجة المدينة (سيتي بايك)، باسم الراعي الرئيسي لها وهو سيتي بانك، وقد أعلنتها أول مرة وزارة المواصلات بمدينة نيويورك في عام ٢٠١٠، وهي تعمل منذ نهاية عام ٢٠١٣. واستخدم نظام مشاركة الدراجات الشائع في مدن أخرى في العالم، حيث يمكن لدراجة المدينة أن تستخدم لمدة تصل إلى ٤٥ دقيقة قبل أن يجب إعادة إيقافها. وباستخدام البيانات المباشرة التي يوفرها موقع سيتي بايك، يمكن رؤية عدد الدراجات التي وصلت كل محطة في كل دقيقة. وقد استخدم مسئولو المتابعة في سيتي بايك هذه البيانات للحصول على مشاهد حية واضحة للبرنامج، أو لمتابعته عن قرب لمدة يوم. وكلما انضم مواطنو نيويورك لهذا البرنامج، ظهرت أنماط جديدة للركوب للانتقال والترفيه. ولنظام سيتي بايك تأثير بالفعل على كيفية انتقال الناس إلى عملهم.

المصدر: https://citibikenyc.com

مشاركة الدراجات في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية
Flickr/New York City Department of Transport ©

تشكل الجزء الأكبر من المساحة الحضرية التي يستخدمها العامة من حيث المنطقة التي تغطيها، الشوارع والميادين والممرات الجانبية. ولذلك فمن المهم أن يكون استخدامها منضبطا للتوفيق بين الوظائف المختلفة التي تقوم بها، مع منح الاولوية للمشاة ووسائل التنقل غير الآلية.

(ميثاق المساحة العامة، الفقرة ٣٩)

تعتبر المناظر الطبيعية الجميلة بالمدينة ونظام المواصلات الجيد وجهين لعملة واحدة. إن مدى جودة رحلات التنقل من وإلى المواقف والمحطات له أثر مباشر على فعالية أنظمة المواصلات العامة وجودتها. وينبغي النظر إلى الرحلة من المنزل إلى الجهة المقصودة والعودة بالكامل. وتعتبر المسارات الجيدة المناسبة للسير ولركوب الدراجات ووسائل الراحة المتوفرة في المحطات عناصر مهمة – في النهار وفي الليل- لضمان توفير الراحة والإحساس بالأمان.

إن أحد الوظائف الأساسية للمساحة العامة أنها تسمح لنا بالتحرك في المكان – على الاقدام أو بالدراجات. وبالتالي يعتبر أحد الأهداف الرئيسية عند تصميم المساحات العامة وإدارتها هو التوفيق بين الاحتياجات لوسائل النقل التي تكون متعارضة في كثير من الأحيان. وتهدف مبادرات "تشاركوا الشارع" إلى تيسير السير وركوب الدراجات في المدينة بدون منع وسائل النقل الآلية. إن تنفيذ إجراءات الحظر الذاتي مع تحسين الظروف للمواصلات العامة والمشاة والدراجات أثبت أنه إجراء فعال للحد من مستويات التلوث.

دراسة حالة ٤٥
بجوار المشاة وراكبي الدراجات – بوجوتا، كولومبيا

بعد مرور عقود حاز فيها مرور السيارات على اهتمام خاص، تغيرت الاولويات في بوجوتا في عام ١٩٩٨ لتحسين ظروف التنقل والمعيشة لحوالي ٨٠٪ من السكان الذي لا يملكون سيارات. وتم تنفيذ برنامج لتحسين تنقل المشاة والدراجات. وبعد أن كانت الأرصفة محاطة بالسيارات الواقفة لمدة أعوام، أزيلت السيارات وجددت الأرصفة وأنشئت ممرات جديدة للدراجات بطول ٣٣٠ كم. وعند بناء أحياء جديدة، تم التخطيط لمسارات جيدة للمشاة والدراجات قبل الطرق المخصصة للمركبات بطبيعة الحال.

وكان أحد العناصر الرئيسية في التخطيط العام في بوجوتا إدخال نظام حافلات النقل السريع الممتد مع تخصيص مسارات له بطول المدينة. وقد قلل نظام حافلات ترانسميلينيو الوقت المستغرق لعبور المدينة إلى حد كبير. وكان هدف التخطيط الشامل هو دعم التطوير الاقتصادي والاجتماعي بالمدينة بتوفير ظروف ووسائل تنقل أفضل للسكان الذين يحصلون على أقل المميزات. وإذا كان من الأسهل أن تسير وتركب الدراجة ومن الأسرع أن تركب المواصلات العامة، فمن الأسهل إلى حد كبير أيضا أن تذهب إلى العمل.

ممرات مخصصة للدراجات في بوجوتا، كولومبيا © Flickr/ adrimcm

في المتوسط، يحصل كل راكب على ٣٠٠ ساعة سنويًا كانت تقضى في حركة المرور، ولكن يمكن الآن الاستفادة من تلك الساعات بشكل أكثر فعالية. لم يهمل التخطيط الشامل الخيارات الترفيهية، ففي سنوات قليلة فقط تم بناء ٩٠٠ حديقة وساحة جديدة، خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية حيث المساكن الصغيرة الحاجة الكبيرة إلى المساحات العامة

المصدر: Jan Gehl (2010). Cities for people. Washington DC: Island Press

دراسة حالة ٤٦
مدينة يمكن السير بها – ستوكهولم، السويد

بناء على قرار وضع خطة جديدة للمدينة، أطلقت ستوكهولم رؤيتها لمدينة يمكن السير بها كإطار يمكن أن تنمو داخله. وكانت الفكرة الرئيسية أن مدينة المستقبل ستتطور بنفس السرعة التي يتطور بها الناس أنفسهم، تركز على المستوى الإنساني، وآمنة وصديقة للبيئة. وكانت الاستراتيجية المتبعة لتحقيق هذه الرؤية هي الاستمرار في تعزيز الجزء المركزي في ستوكهولم، لاستثمار النقاط الاستراتيجية غير الجذابة، ولربط مختلف أجزاء المدينة، ولتعزيز وجود بيئة جذابة حيوية وآمنة في جميع أنحاء ستوكهولم، ونتج عن ذلك مدينة يمكن السير بها وأحيائها مترابطة. وكانت خطة المدينة قد حددت تسع نقاط للتركيز عليها، وهي كما يلي:

- المدينة على الماء – إنشاء مساحات جذابة وتوفير فرص أفضل للترفيه بطول الخط الساحلي بالمدينة وضمان مستوي متقدم للوسائل النقل البحري.
- تعزيز مجتمع أعمال تجارية قوي – مجموعة متنوعة من الصناعات والأعمال التجارية،
- مدينة مترابطة اجتماعيا ونابضة بالحياة – تقوية الجانب الاجتماعي للتخطيط، وإنشاء مساحات وأماكن آمنة ومتنوعة للتجمع في جميع أنحاء المدينة.
- الرياضة والترفيه ومساحات خضراء جذابة – لضمان الإتاحة الجيدة للمتنزهات الجذابة والمساحات الخضراء، وضمان توفير عدد كبير من المساحات الترفيهية في المدينة.

- نظام مواصلات حديث ومستدام – خطة لوسائل التنقل المتزايدة للمشاة وراكبي الدراجات، لضمان نظام مواصلات عامة فعال.
- توفير إسكان - تنويع نطاق المساكن في المدينة.
- تعزيز حلول الطاقة الجديدة
- الثقافة والتاريخ – دمج الاصول التاريخية في عملية التخطيط، وزيادة تنوع الأماكن العامة من أجل الثقافة واكتساب الخبرات.
- الصحة والسلامة والبيئة في مدينة ذات كثافة سكانية عالية – صياغة منظور المخاطر والسلامة في عملية التخطيط.

المصدر: https://fussverkehr.ch/wordpress/wp-content/uploads/٢٠١٦/٠٩/the-walkable-city-stockholm-city-plan.pdf

دراسة حالة ٤٧
نظام تنقل متكامل – امستردام، هولندا

تعد مدينة أمستردام من أكثر المدن الصديقة للدراجات في العالم. وحيث يوجد بها حوالي ٤٠٠ كيلو متر مسارات دراجات تصل إلى كل مكان في المدينة، فلا عجب أن تعتبر أمستردام بالفعل مدينة ركوب دراجات. إن الشوارع الضيقة الملتوية في مركز مدينة امستردام التاريخية التي تعود للقرن ١٧ ليست مناسبة لمرور السيارات بها. والمشاة وراكبي الدراجات لهم الأولوية في أمستردام ويقسم معظم السكان المحليون بدراجاتهم باعتبار أنها أفضل وسيلة مواصلات– وربما الوحيدة – وتقريبا كل مواطن في أمستردام لديه دراجة. ويقدّر أن عدد الدراجات يصل إلى ٨٨١٠٠٠ دراجة في مدينة يبلغ عدد سكانها ٧٨٠٠٠٠ نسمة (تم الحصول على الأرقام في يناير ٢٠١١ من إدارة الابحاث والإحصاءات في أمستردام). يتنقل الجميع، من الساعي إلى ضابط الشرطة، على عجلتين - ويتعجب كثير من الزوار من مواقف الدراجات متعددة الأدوار.

المصدر: https://www.iamsterdam.com/en/travel-stay/getting-around/cycling-in-amsterdam

مقاهي جانبية في حي جاملا ستان التاريخي – ستوكهولم، السويد © mini-adventures

وقوف دراجات متعدد الأدوار - أمستردام، هولندا © Bike to Everything

إن تعليم سبل الاستخدام المسئول للمساحات العامة أقل تكلفة من جميع أشكال الصيانة والإدارة.

ومن المفيد إطلاق حملات توعية في المدارس ومن خلال وسائل الإعلام وعلى الإنترنت لتوعية المواطنين بكيفية الاستخدام الفعال للمساحات العامة.

(ميثاق المساحة العامة، الفقرة ٣٤)

لقد توسع المبدأ وتم تناوله على المستوى الوطني في أستراليا، مع تأكيد خاص على الرابط بين السباب والفرص التي توفرها المساحات العامة للجمع بين المرح الجيد والسلوك المدني الجيد.

دراسة حالة ٤٨
دليل المساحات العامة للشباب – استراليا

مؤسسة شباب استراليا هي منظمة فعالة لا تهدف للربح تمول المبدرات المبتكرة التي تعمل على دعم وتمكين شباب استراليا الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و٢٥ سنة. وتولي المؤسسة اهتماما خاصا بالمبادرات التي تشجع الشباب على المشاركة وتساعدهم لإظهار كامل إمكانياتهم وتمكنهم من المشاركة الإيجابية في المجتمع. وقد أثبتت التجربة أن في الأغلب يكون أفضل نهج للقضايا المتعلقة بالشباب هو النهج الشامل القائم على المجتمع والذي يشرك الشباب في العملية مباشرة. وبناء على ذلك، إذا كان هناك تضارب بين كيفية استخدام المساحات العامة وتجربتها وتنظيمها، ينبغي الانتباه إلى هذه المقاييس التي تحاول أن تتعامل مع القضايا تعاملا إيجابيا مبتكر.وهذا هو الهدف من دليل المساحة العامة لشباب استراليا. ويقدم الدليل وصفا موجزا لعدد كبير من مشروعات المساحة العامة التي تم تنفيذها في استراليا خلال السنوات الأخيرة. والهدف هو وضع إطار للعناصر الرئيسية للاستراتيجية الكبيرة للمساحات العامة الصديقة للشباب، وبالتالي وصف الخصائص الأساسية للمبادرات الشعبية والمشروعات المجتمعية المحددة.

وتشمل المشروعات والمبادرات الموثقة في الدليل عددا من الموضوعات ذات الصلة مثل البحث والاستشارات، والاستخدام المبتكر للأماكن القائمة، والفن والدراما في المساحات العامة، وإدارة المواقع التجارية، ومشروعات التطوير الجديدة، والتخطيط المتكامل للمجلس المحلي، والمبادرات التي أطلقت على مستوى الولايات، والمبادرات الوطنية. وكانت إحدى المبادرات التي مولتها مؤسسة شباب استراليا برنامج الفتيات في المساحات العامة، والتي نفذها اتحاد يتكون من مسرح كونتاكت يوث، وباكبون يوث آرتس، وديجيتارتس يونج، وومن اونلاين، وجلس مدينة بريسبين وكوينز لاند ومالتي ميديا يوثوركس بالمقاطعة الشمالية.

الفتيات هن الأقل ظهورا عن باقي فئات المجتمع في المساحات العامة والمتنزهات والأماكن الترفيهية. فتؤثر الموضوعات المتعلقة بالسلامة والتعرض للمضايقات والدعم والصورة النمطية على استخدامهن للمساحات العامة. وقد يبدو أن المساحات الوحيدة التي تملكها الشابات وتسيطر عليها وتديرها لأي فترة طويلة هي مساحات مملوكة ملكية خاصة ومخصصة للشابات.

وكانت أهداف هذا المشروع كما يلي:

- توفير برامج متنوعة للشابات لإتاحة المساحات العامة لهن.

ممشى دارلنج هاربور – سيدني، استراليا © كول ر/ Shutterstock.com

- توفير معلومات متعلقة بالشابات والمساحات العامة.
- وضع استراتيجيات لتعزيز إتاحة الأماكن العامة للشابات.
- تجربة وتنقيح الاستراتيجيات المحددة.
- السماح لواضعي السياسات العامة بالوصول لهذه المعلومات واستخدامها.

إن العوامل الرئيسية التي يبدو أن يكون لها أثر على الممارسات الترفيهية للشابات واستخدامهن للمساحات العامة تشمل أهمية الشبكات الاجتماعية والفعاليات الاجتماعية، وقضايا السلامة الشخصية، وقضايا متعلقة بأنواع الأنشطة وتصميم المساحات العامة الذي يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة بالشابات مثل الأماكن المغلقة والبيئات غير التنافسية، وكذلك الانواع المختلفة من المواصلات، وهي الطرق التي تؤثر فيها الخلفية الاجتماعية على تجارب المجموعات المختلفة من الشابات في الأماكن العامة وكذلك أثر الوالدين أو ولي الأمر على تصورات الفتيات المتعلقة بالأماكن العامة وإتاحتها. وبناء على ذلك، كانت المعلومات عبارة عن مجموعة من التوصيات والاقتراحات الموجهة للحكومة المحلية.

المصدر: www.crimeprevention.gov.au/Publications/ PublicSafety/Documents/ Public_Spaces_for_Young_People.pdf

تحدد التحسينات التي تدخل على المساحات العامة الزيادات الهامة لقيمتها، وبالتالي يجب استعادة جزء منها على الأقل لنفع المجتمع.

(ميثاق المساحة العامة، فقرة ٣٥)

قد تعتبر مشاركة قيمة الأرض أحد أهم القوى الدافعة للجهات العامة لاستعادة تكاليف البنية التحتية العامة من خلال زيادة قيمة الأرض. ويجب تأمين هذه الموارد لصيانة المساحة العامة، مثل "منطقة تحسين الحي" (انظر دراسة حالة ٣٩ عن جوهانسبرج) حيث تفرض تلك المنطقة رسما اسميا على أصحاب الممتلكات التجارية والسكنية القريبة من المساحات العامة.

إن مكتسبات قيمة الأرض الناتجة عن مشروعات البنية التحتية يمكن أن يفرض عليها ضرائب. إن ضريبة رسوم التحسين هي ضريبة تدفع مرة واحدة على الزيادة المقدرة لقيمة الأرض والمرتبطة بالمواصلات وإنشاء الطرق ومشروعات التحسين، وعادة ما تتراوح الزيادة بين ٣٠ و ٦٠ بالمائة. ومن الصعب استخدام هذه الرسوم، إلا أن الزيادات يمكن تخمينها على أساس قطعة بقطعة، وتحسب على نحو أفضل على نطاق المنطقة أو المدينة، بحسب برنامج الاستثمار.

يوجد بالقطاع العام مشكلات متزايدة متعلقة بتمويل تكاليف التشغيل والصيانة لمشروعات المساحة العامة. وهناك المزيد والمزيد نحو الدفع باتجاه تنظيم الفعاليات لتجميع الإيرادات. إن استعادة قيمة الأرض هي واحدة من أكثر الموارد غير المستغلة لتمويل مشروعات المساحات العامة. وبأخذ التخطيط والتصميم والاقتصاديات في الاعتبار، يمكن تمويل مشروعات المساحات العامة بطرق جديدة، وخلق فائدة للمستخدمين النهائيين وتعزيز قيمة الممتلكات المحيطة.

دراسة حالة ٤٩
مشاركة قيمة الأرض – كولومبيا

يؤكد هذا النموذج البارز في كولومبيا على أهمية التشريعات الوطنية السليمة لتمكين البنية التحتية العامة التي تشتد الحاجة لها على المستوى المحلي.

ينص دستور جمهورية كولومبيا لعام ١٩٩١ (المادة ٨٢) على: "من واجب الدولة حماية تكامل المساحات العامة، وتحديدها للاستخدام المشترك، الذي له الأولوية على المصلحة الفردية. وتشارك الجهات العامة في القيم الفائضة الناتجة عن أنشطة التخطيط الحضري وسوف تنظم استخدامات الأراضي والمساحات المفتوحة الحضرية من أجل حماية المصالح المشتركة".

في كولومبيا، تعتبر (Contribuciónpor Valorización) وهي أحد أشكال رسوم التحسين، آلية لتمويل البنية التحتية العامة والمساحات العامة. وهي ليست ضريبة ولكن مساهمة لها هدف محدد هو تجميع الاموال لبناء مساحة عامة أو شارع أو وغيرها من أشكال البنية التحتية عن طريق فرض رسوم على أصحاب الممتلكات الذين ستزيد قيمة أصولهم نتيجة الاستثمار العام. وتحسب المساهمة كنسبة من الزيادة المقدرة لقيمة الأرض، ويمكن سدادها نقدا أو عينا أو من خلال عدة طرق أخرى.

أحد الشوارع في بوجوتا، كولومبيا © سابو/ Shutterstock

تستخدم هذه الأداة في بوجوتا منذ ٢٠٠٥ ولها نتائج جيدة، وكذلك لها معارضة قوية من أصحاب الأراضي. فقد مولت أكثر من مليار دولار أمريكي للأعمال العامة، بما في ذلك ٢١٧ شارع وكوبري وتحسينات للصرف الصحي. وتأخذ في الاعتبار القدرة على السداد، فيمكن سدادها خلال خمس سنوات وهي على مستوى المدينة، مما قلل من مقاومة الناس لها. وكان معهد (Instituto de DesarrolloUrbanois) هو المعني بالتحصيل والإدارة وحساب المساهمات. (انظر دراسة الحالة ١٩).

في ميدلين، دعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تنفيذ مشاركة قيمة الأرض في سياق إعادة هيكلة الأراضي التشاركية والشاملة المزمع القيام بها، وهو جهد يهدف للتعريف بخطط إدارة استخدام الأرض التي من المتوقع أن تعلن عنها ميدلين. وقد أثبت نظام الالتزامات المادية من الشركات المطورة أنه مفيد جدا في ميدلين في السنوات السابقة. ويتطلب نظام الالتزامات المادية أن تحول الجهات المعنية بالتطوير الأرض للمدينة للأغراض العامة بالتناسب مع حجم التطوير الذي قاموا به. ولكل منطقة في المدينة متطلبات مختلفة لتحويل الملكية. وبين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١، جمعت ميدلين تقريبا ٥٨،٧ مليون دولار أمريكي نقدا من هذا المصدر.

في لا كانديلاريا، أحد أحياء ميدلين، يوجد احتمال كبير لتنفيذ نهج مشاركة قيمة الأرض بنجاح والذي يستخدم مجموعة من الأدوات المتنوعة، ولا سيما أربعة أدوات يبدو أنها الاكثر ملائمة وهي: (١) استخدام نظام الالتزامات المادية من الشركات المطورة القائمة لإيجاد الموارد الضرورية لتمويل تنفيذ تحسينات في المساحات والمرافق العامة. (٢) استخدام عائدات بيع ممتلكات المدينة في موقع لا كانديلاريا لحماية السكان الموجودين من أية زيادة في الأسعار مرتبطة بالتطوير الجديد. وسينتج عن هذا التطوير الجديد زيادة قيم الأرض وينبغي أن تستعيد المدينة الزيادة على الممتلكات المملوكة حاليا. (٣) استخدام مشاركة حصيلة رأس المال لتوفير الموارد اللازمة لصندوق استئماني للتمويل الجزئي لصيانة المساحات العامة والبنية التحتية العامة في المنطقة. وسيكون التحدي هو صياغة حزمة من نظام الالتزامات المادية الشركات المطورة وتقاسم أرباح رأس المال بهذه الطريقة لتوفير الموارد

اللازمة للتحسينات العامة بدون زيادة العبء على السكان أو تثبيط الاستثمار الخاص. (٤) استخدام الزيادة في الضريبة السنوية على الممتلكات والناتجة عن التطويرات الجديدة وخصخصة الأراضي العامة لتمويل رصيد احتياجات الصيانة في لا كانديلاريا.

لا كانديلاريا لديها إمكانية تحقيق أرباح طائلة من بيع الأراضي المملوكة للدولة بعد اعتماد استراتيجية تطوير جديدة تسمح بكثافة سكانية أكبر ومزيد من التحسينات التجارية.

المصدر: بيلار، موئل الأمم المتحدة

أحد شوارع ميدلين، كولومبيا © جوليوس مويليو/ موئل الأمم المتحدة

ضعف نقص التكامل بين التدخلات والإدارة الوعي المدني في استخدام السلع المشتركة ويعتبر أحد عوامل تدهور المساحات العامة بعد تطويرها أو تحسينها. ويجب أن يصاحب التدخلات التي تتكون عند إنشاء المساحات العامة أو تحسينها تدابير وأحكام لصيانة المساحات العامة والبنية التحتية.

(ميثاق المساحة العامة، فقرة ٣٦)

غالبا ما ينظر للإدارة والصيانة على أنها أمور لا علاقة لها بمشروعات المساحات العامة وتضاف في النهاية ببساطة. لكن على العكس من ذلك، ينبغي أخذ الإدارة والصيانة في الاعتبار منذ مرحلة التخطيط، مما سيمنح المخططين تصميم مساحات يصعب إدارتها. ومن المهم في مرحلة التصميم تنظيم شراكة الإدارة وتوضيح دور كل شريك.

دراسة حالة ٥٠
مشروع ميادين السلام – ساو باولو، البرازيل

هذا المشروع عبارة عن مبادرة تدخل تعاوني بالتعاون مع شركة التأمين سول أميركا لإعادة إحياء المساحات العامة في الأحياء الواقعة في ضواحي ساو باولو مع مشاركة مجتمعية مكثفة. تدعو المبادرة أفراد المجتمع للمشاركة في مناقشات حول المساحات العامة. وأثناء هذه العملية، يشارك أفراد المجتمع في تصور المساحة العامة وكيفية تنفيذها والسيطرة عليها وإدارتها. الهدف هنا هو أن تصبح المساحة العامة منطقة آمنة يمكن ممارسة أنشطة مجتمعية بها وكذلك تقوية تضامن أفراد المجتمع. كما يقدم المشروع لأفراد المجتمع، خاصة الشباب، توقعات وأهداف بديلة ويساعدهم في تكوين مهارات القيادة.

وتشمل أول مرحلة في المشروع تحديد منطقة مهجورة أو منطقة يستخدمها تجار المخدرات، وهي في الأساس مساحة من الخوف والإهمال. ويشارك مدربو المنظمة غير الحكومية سو دا باز (أنا السلام) مع أفراد المجتمع لتجميع معلومات حول الرغبة والإرادة لتحويل هذه المساحة. ثم تبدأ المرحلة الثانية

بعملية الإنشاء، ثم الثالثة وهي مرحلة الاستدامة. وفي هذه المرحلة، تكون مجموعة من القادة الشباب قد أكملوا تدريبهم واكتسبوا خبرة في إدارة هذه المساحة وكوّنوا علاقات مجتمعية جيدة وكذلك علاقات مع السلطات العامة والمحلية.

ولضمان استدامة هذه المشروعات يجب استثمار مجموعات الإدارة التي سوف تستخدم هذه المساحة فيما بعد بما في ذلك المشاركة في المناقشات واللقاءات، مما يؤدي إلى تكوين علاقات قوية بين جميع الأفراد، ودعم العلاقات من خلال حكومة المنطقة، ودعم مجموعات الشباب في ممارسة الأنشطة الرياضية والفنية، وصيانة الميادين واستخدامها.

إن المساحة التي يتم تحويلها ليست فقط مساحة مادية، لكنها تهدف أيضا لكسر دائرة الخوف والعزلة في المجتمعات المحرومة التي يرتفع بها مستوى العنف والجرائم. ونجحت المبادرة في القيام بدور وسيط يدعو الشباب للمشاركة الفعالة وأن يصبحوا قادة للتطويرات لتحسين جودة حياتهم ومجتمعهم.

وقد دربت سو دا باز مجموعات من الموظفين الفنيين الحكوميين على منهجية المشروع، والذي تستخدمه الآن وزارة الإسكان في مدينة ساو باولو. وتشمل النتائج ما يلي:

- إعادة إنشاء خمسة ميادين في ضواحي المدينة.
- صيانة الميادين على المستوى البعيد.
- استخدام المجتمع للمساحة لممارسة الأنشطة الترفيهية المتنوعة.
- تحسين الصلات بين البلدة وأفراد المجتمع فيما يتعلق بتنظيم الأنشطة الرياضية والثقافية في الميادين.
- تعزيز الشعور بالأمن حول الميادين.

المصدر: https://soudapaz.org

مساحة عامة صديقة للشباب - ساو باولو، البرازيل © Flickr/ Dylan

مباني سكنية عالية الكثافة في مدينة ساو باولو، البرازيل © Andre Lindner - research gate

بعد إنشاء المساحات العامة أو تجديدها، ينبغي على الإدارات العامة السماح للمواطنين وجمعياتهم بتنظيم الفعاليات بها وغير ذلك من الأنشطة التي من شأنها الحفاظ على الاستخدام الدائم لهذه المساحات.

(ميثاق المساحة العامة، فقرة ٣٧)

إن تبني استراتيجيات الإدارة القائمة على الحوار والمشاركة عند وضع البرامج والتصميم يعتبر أمرا حاسما في الحصول على "المخصصات" الخاصة بالمساحة العامة من جانب المجتمعات المحلية، وإبقاء تكاليف الصيانة تحت السيطرة وتشجيع أشكال الإدارة المشتركة.

(ميثاق المساحة العامة، فقرة ٣٨)

يمكن أن تكون التبرعات طريقة جذاب جدا لتأمين المساحات العامة الثمينة في المدن، ولتحفيز مشاركة الأفراد المثقفين في مجتمع الأعمال.

مما لا شك فيه أن المساحات العامة التي يعتني بها القطاع الخاص يمكنها إيجاد بيئات ذات جودة عالية وصيانة جيدة، إلا أن هذه المساحات قد لا تكون متاحة للجميع، وهي غالبا تخضع لرقابة وسيطرة شديدة لمواجهة أي تصرف مناهض للمجتمع قد يمنع الناس من استخدام هذه المساحة.

ويوضح المثال التالي أن هذا الخيار غير قاصر على البلدان والمدن الأكثر ثراء. توضح التقلبات غير الموثقة في حالة نيروبي أن المساحات العامة تواجه خطرا أكبر حيث يمكن للمصالح المتضاربة أن تطغى على معارضة المواطنين.

دراسة حالة ٥١
حدائق جيفانيه – نيروبي، كينيا

تبرع بها الليباي مولا جيفانيه لنيروبي في ١٩٠٦، وتعتبر هذه الحديقة الترفيهية التي تقع على مساحة خمس أفدنة واحدة من المساحات الخضراء القليلة في مدينة نيروبي. وكانت الحديقة على وشك الاندثار عندما خطط مجلس مدينة نيروبي تطويرها في ١٩٩١ و ٢٠٠٧ بإنشاء مكان وقوف سيارات متعدد الأدوار، ومحطة حافلات، وأسواق ومسارح ومراكز تسوق. وتوقفت هذه الخطط في كل مرة بعد معارضة زارينا باتل (حفيدة جيفانيه)، وحركة جرين بيلت ومؤسستها وانجاري ماثاي وغيرهم من الناشطين.

في عام ٢٠١٣، عقدت ورش عمل تشاركية مع مجلس المدينة والمجتمعات لتحسين حديقة جيفانيه وإعادة إحيائها. وعلى مر السنين، تم إنشاء عدد من المباني والأعمال التجارية غير القانونية في الموقع. وبعد تدخل الحاكم الجديد لمقاطعة مدينة نيروبي في نوفمبر ٢٠١٣، استأنف مجلس المدينة أعمال التطوير وإعادة البناء. وفي نفس الوقت شارك أفراد المجتمع وتم إنشاء لجنة الإدارة المشتركة لحدائق جيفانيه.

المصدر: https://jambonairobi.co.ke/activities/public-parks/jeevanjee-gardens/

مواطنون يسترخون في حدائق جيفانيه – نيروبي، كينيا
© نايوكا مارتينز-باكستورم/ موئل الأمم المتحدة

ينبغي عدم السماح للقيود الزمنية أو المكانية التي تفرض على استخدام المساحات العامة المفتوحة لأسباب أمنية بإعاقة استمتاع الناس بها على نحو غير معقول.

(ميثاق المساحة العامة، فقرة ٤٠)

عادة ما تكون المتنزهات والحدائق العامة متاحة خلال ساعات النهار فقط، كقاعدة لأسباب أمنية، إلا أن القيود المفروضة على الإتاحة في المدن غير قاصرة على المساحات الخضراء الحضرية غير المحمية وغير المحددة. وغالبا ما تؤدي القيود الأمنية المفروضة حول المباني الهامة ومكاتب الموظفين العموميين ومنازلهم انفصالا رمزيا بين المؤسسات والجمهور الذي يجب أن تخدمه.

دراسة حالة ٥٢
متنزه ميرليون – سنغافورة

يطلق على متنزه ميرليون اسم كائن أسطوري يظهر في رموز المدينة وتقاليدها: سينجا (تعني أسد) ومير (تعني بحر). يعتبر الميرليون، وهو تمثال يخرج منه ماء وسط هذا المتنزه الصغير، أشهر ما في هذه الحديقة.ودخولها مجاني دائما ليلا ونهارا. في الحقيقة، يفضل الزائرون ارتياد المتنزه بعد غروب الشمس حيث يكون المنظر والإضاءة بها رائعين. يقع جزء من متنزه ميرليون على أرض مستصلحة والجزء الآخر على هيكل سطح سفينة معلق. ويتضاعف السطح المعلق كمكان مفتوح لأداء العروض يستوعب ٢٠٠ شخص وأوركسترا مكونة من ١٢٠عازف.

المصدر: https://en.wikipedia.org/wiki/Merlion_Park

قيود مؤقتة تمنع مرور السيارات وليس المشاة – بوينس أيرس، الأرجنتين © Flickr/Chris

يعتبر متنزه ميرليون بسنغافورة مكان سياحي شعبي. © Flickr

تعتبر خصخصة الأماكن العامة أو إعطاء حق الامتياز للجهات الفاعلة الخاصة ظاهرة في مدن العالم، حيث تُحوّل موارد مساحة عامة هامة بشكل منهجي إلى جهات خاصة حصريا لعدد من الأسباب منها: توفير موارد للميزانية، وزيادة الاستثمار الخاص، والخضوع لجماعات الضغط أو جماعات المصالح، والممارسات الفاسدة، ونقص القدرة الإدارية. ويتعين على السلطات العامة من جهة، والمواطنين من جهة أخرى، دعم أنفسهم بوسائل للسيطرة على هذه السياسات وتقييمها.

(ميثاق المساحة العامة، فقرة ٤١)

مثل تناقص موارد البلدية أمام الاحتياجات المتعارضة والأولويات تحديا خطيرا يواجه الهدف من تحسين الكم والكيف وتوزيع المساحات العامة. إن اللجوء إلى التنازلات من أجل الاستخدام التجاري الخاص للمساحات العامة هو حل مطلوب، إلا أنه يمكن أن يؤدي أيضا إلى مشكلات. إن التنازل عن الأرصفة من أجل المطاعم، على سبيل المثال، يمكن أن يضيف إلى حيوية الحياة في الشارع، لكنه ايضا ينقص من المساحة العامة ويعيق مرور المشاة. كما تتجه المطالبة بالاستخدام الخاص للمساحات العامة إلى إيجاد مناطق حضرية غير جذابة، بينما لا يستخدم الدخل الناتج عنها لتحسين جودة المساحات العامة في مناطق أقل حظا في المدينة. ويمكن أن تؤدي الخصخصة الصريحة إلى أشكال أقل مدنية. وفي عديد من المدن، لا تزال ممارسة بعض الجهات المضاربة للبناء غير القانوني على الأراضي العامة ظاهرة متكررة.

إن قدرة المدن على استخدام الأدوات المدرة للدخل استخداما حكيما مثل حق الامتياز وإعاقة الممارسات غير القانونية تعتبر بالطبع جزءا من قدرتها العامة على الحكم، والتي يمكن أن تتأثر بدورها بدائرة مفرغة تتكون من قلة الموارد، والضعف السياسي، ووجود الفساد وغير ذلك. وفي هذه الحالات، قد تكون حماية المساحات العامة في الأساس في يد المواطنين والمجموعات المسئولة من المواطنين. ولا ينبغي التقليل من شأن قوة هذا النوع من الإجراءات.

دراسة حالة ٥٣
حماية متنزه اوهورو – نيروبي، كينيا

النموذج التالي يوضح كيف أمكن حماية المتنزه العام المحبوب جدا والذي يرتاده الناس كثيرا في مدينة نيروبي من إعادة التطوير ذات الطابع التجاري، وهو أيضا تحية لبطلة المساحات الخضراء والحقوق المدنية – الراحلة وانجاري ماثاي.

أحد أشهر الأمثلة على قوة الاحتجاج السلمي على سوء استخدام المساحات العامة تقدمه البروفيسور وانجاري ماثاي، والتي حصلت على جائزة نوبل للسلام فيما بعد.

في أكتوبر ١٩٨٩، علمت وانجاري ماثاي بوجود خطة لبناء مجمع يتكون من ٦٠ طابق في متنزه اوهورو. وكان الهدف أن يضم المبنى مكاتب ومركز تجاري وصالة عرض ومعارض ومركز تسوق وساحة انتظار سيارات تضم ٢٠٠٠ سيارة. كتبت ماثاي عددا من خطابات الاحتجاج لكن رفضت الحكومة أن تستجيب لطلباتها واحتجاجاتها، وأعلنت في وسائل الإعلام أن ماثاي "سيدة مجنونة" وأن المشروع الذي سيقام في متنزه اوهورو لن يأخذ إلا مساحة صغيرة من أرض المتنزه العام وقالت كذلك أن المشروع عبارة عن "عمل معماري رائع وممتاز" ولا يعارضه إلا قلة من الجهلة. وعلى الرغم من احتجاجات ماثاي، بالإضافة

صورة توضح متنزه اوهورو – نيروبي، كينيا © جوليوس مويليو/ موئل الأمم المتحدة

إلى الاحتجاجات الشعبية المتزايدة في المدينة، بدأ تكسير أرض متنزه اوهورو لبناء المجمع. سعت ماثاي للحصول على إنذار قضائي لكن تم تجاهل القضية. وأجبرتها الحكومة على إخلاء مكتبها، وأجرت مراجعات حسابية على حركة جرين بيلت التي أسستها في محاولة واضحة لإغلاقها. على الرغم من كل هذا، احتجاجاتها ورد الحكومة – والتغطية الإعلامية التي حصلت عليها – إلا أن هذا دفع المستثمرين الأجانب إلى إلغاء المشروع في يناير ١٩٩٠.

المصدر: http://www.greenbeltmovement.org/node/٤٥٦

من الهام تبني سياسات تشجع على بقاء الحرفيين والمحلات التجارية في الأحياء، والتي تساهم في جودة الحياة وحركة وحيوية الاستخدام اليومي للمساحات العامة.

(ميثاق المساحة العامة، فقرة ٤٢)

يوفر الباعة الجائلين والحرفيين مجموعة كبيرة من السلع والخدمات في المساحات العامة، ويمثلون في العديد من البلدان، جزءا هاما من التوظيف الحضري غير الرسمي. وينبغي أن يعترف التخطيط الحضري واستراتيجيات التطوير الاقتصادي المحلي بالباعة الجائلين كعاملين تقديرا للدور الذي يقومون به من إيجاد نشاط اقتصادي، وتوفير فرص عمل و جلب سلع بالتجزئة للمستهلكين. قد يكون من المستحيل استيعاب جميع الباعة الجائلين في الأسواق المنظمة، إلا أنه ينبغي على سلطات التخطيط الحضري دراسة الطاقة الاستيعابية لهذا الأسواق وحجم الباعة الجائلين في المدينة وإعطاء تصاريح وتراخيص لعدد مناسب منهم تسمح لهم بالعمل في الأماكن العامة. ويجب أن تضع المدن قوانين وتشريعات للباعة الجائلين، كما ينبغي العمل مع الباعة الجائلين وتنظيماتهم لتحديد التشريعات التي تخاطب الواقع العملي للعمل على نحو ملائم وكذلك دور الباعة الجائلين في الاقتصاد الحضري.

صورة للبحيرة الصناعية في متنزه اوهورو - نيروبي، كينيا © Flickr/ Alejandro Cacere

دراسة حالة ٥٤
مواجهة تناقص المناطق التاريخية: الدرب الأحمر – القاهرة، مصر

اختير هذا النموذج البارز لاظهار الرابط المشترك الإيجابي الذي يمكن أن يوجد بين إنشاء مساحات عامة مفتوحة جديدة، وأعمال الترميم التاريخية والحفاظ على مجتمع حضري منخفض الدخل مهدد بالتراجع الاقتصادي والبيئي والإحلال العمراني الطبقي.

إحدى نقاط قوة هذا المشروع الناجح التابع لمؤسسة أغاخان الثقافية هي الربط بين إنشاء متنزه يبلغ مساحته ٣٠ فدان على موقع للتخلص من المخلفات واستعادة الجدران القديمة لإعادة تأهيل حي الدرب الأحمر المجاور محدود الدخل. وكان الهدف من هذا العنصر الأخير من المشروع هو الإبقاء على السكان الموجودين ونسيجهم الاجتماعي من خلال تحسين المساكن ووضع برامج دعم مصممة بدقة للأنشطة التقليدية الموردة للدخل، والتي يمارس الكثير منها في الشوارع والمساحات المفتوحة في الدرب الأحمر. وكان الخطر هو، أن ما لم يتم التحقق منها وتوجيهها توجيها صحيحا من خلال جهود تخطيط واعية، قد ينتج عن ضغط الجهات المضاربة أحد أنماط التنمية غير المنضبطة في المنطقة، مما يؤدي إلى إبعاد كل من السكان الحاليين والأنشطة القائمة، مما يمهد الطريق لاستبدال كامل للنسيج الحضري التقليدي.

الدرب الأحمر – القاهرة، مصر © Flickr/Christopher Rose

وبين مسح واسع النطاق أجري في الدرب الأحمر أن المنطقة عانت من سلسلة من نقاط الضعف تظهر في جميع أنحاء القاهرة، وتشمل انخفاض دخل الأسر، القاعدة الاقتصادية التي كثيرا ما تتخلف عن التنمية في الأجزاء الجديدة من المدينة، والحالة المتدهورة للمساكن الناتجة عن قيود التخطيط غير الواقعية وفي انتظار قرارات الهدم، ومحدودية فرص الحصول على ائتمان وانعدام الأمان المنتشر في الحيازة العقارية، والتدهور المستمر للمعالم والمباني التاريخية، ونقص الاستثمارات العامة والتحسين المنتظم للبنية التحتية للمدينة وغياب المنشآت المجتمعية الأساسية والخدمات. وعلى الجانب الآخر، يوجد بالمنطقة عددا من نقاط القوة مثل قوة ترابط البيئة الحضرية، ورسوخ المجتمع، ومساعدة السكان لبعضهم البعض واعتمادهم على بعضهم مع ارتفاع الكثافة السكانية، كما يوجد تجمع مهم للعمال المهرة، وكذلك شركات صغيرة، بالإضافة إلى إحساس بالأمن مصدره حسن الجوار.

ويشمل المشروع تعزيز ريادة الأعمال الصغيرة من خلال القروض الصغيرة، وتقديم خدمات مجتمعية جديدة، وترميم المنازل المتضررة (مع توفير مزايا للمالكين وشاغلي العقارات وأصحاب الأراضي وضمانات أمنية للمستأجرين) وتحسين المساحات العامة القائمة من خلال التحسينات المادية وتعزيز التفاعل الاجتماعي والحياة في الشوارع. وفي الحقيقة، أصبحت وسيلة الحفاظ على الأماكن التاريخية هي الحفاظ على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، أي توفير الظروف للسكان الحاليين للإقامة بالتزامن مع تحسين ظروف المعيشة والعمل. وقد أثبت هذا المنهج نجاحه منذ ٢٠١٢، حيث أصبحت حالات مغادرة السكان للحي ضئيلة، وتم احتواء ضغوط الإحلال العمراني الطبقي، وكان السكان راضين تماما عن المشروع، مع مراعاة مشاركتهم المباشرة في المشروع وفي المشاورات العامة خلال المراحل المختلفة لتطور المشروع.

المصدر: Aga Khan Trust for Culture, http://www.akdn.org/publications/2007_aktc_egypt.pdf; "Cairo", interview with F. Siravo, Domus 904, June 2007

دراسة حالة ٥٥
البيع في المساحات العامة – بانكوك، تايلاند

أحد المظاهر التي تلفت أنظار زوار بانكوك هو العدد الهائل للباعة الجائلين وتنوعهم في الشوارع والممرات وما تبقى من الممرات المائية. وقد تكون المدينة واحدة من المراكز العالمية عند الحديث عن بيع السلع والخدمات في المساحات العامة ليلا ونهارا.

في عام ٢٠١١، بدأت إدارة العاصمة بانكوك حملة أطلق عليها "البيع في الشارع: سحر المدينة" وذلك لتنظيم البائعين. وبدأت إدارة العاصمة فرض لائحة لتحصيل رسوم لتنظيف الممرات التي يقف فيها الباعة الجائلين. وكان موظفو وزارة الصرف الصحي والبيئة في كل منطقة هم المعنيين بتحصيل رسم النظافة.

وكانت هناك تطورات إيجابية وأخرى سلبية مرتبطة بمحاولات تحقيق التوازن بين السياسات المتعلقة بالبيئة في المدينة والحد من الفقر. ويتمثل الجانب الإيجابي في خفض رسم النظافة من ١٥٠ إلى ١٠٠ بات (٤،٥ – ٣ دولار أمريكي). وتم تقليل عدد أيام التنظيف إلى يومين شهريا. بالإضافة إلى ذلك، تزايد عدد المناطق الرسمية المخصصة لهؤلاء الباعة من ٤٩٤ منطقة في ٢٠٠٤ إلى ٦٦٧ منطقة في ٢٠٠٨.

وبالمقارنة بالباعة الجائلين في مدن أخرى، يمكن لتجربة بانكوك أن يضرب بها المثل، حيث تجمع بين الثقافة والإبداع والنظافة وريادة الأعمال وإتاحة البيع بكل طريقة ممكنة وفي كل مكان، وتوفير مجموعة كبيرة متنوعة من السلع والخدمات. إلا أن تحصيل هذه الأرباح لم يكن أمرا سهلا، وقد تضمن التفاوض مع السلطات المحلية، والفصل بين وضع السياسة وتنفيذها وآراء تنافسية بشأن الوظيفة التي يمكن أن يؤديها البيع في الشارع والقيمة المضافة في نطاق حضري متزايد لكنه لا يزال ضعيف.

وقد لا يكون أمرا دقيقا وصف البيع في الشارع على أنه من اختصاص فقراء الحضر فقط. فللبائعين من الطبقة المتوسطة بصمة واضحة في بانكوك منذ عقود، وخاصة في السنوات الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك، أصبح الباعة من البلدان المجاورة جزءا من المشهد. وقد يدعو هذا إلى اتباع نهج تنظيمي مختلف يمكنه التعامل مع القضايا الحساسة مثل الضرائب والصرف الصحي والنظافة والقضايا البيئية.

المصدر: https://www.wiego.org/publications/vending-public-space-case-bangkok

الباعة الجائلين في بانكوك، تايلاند © Flickr/David Berkowitz

الاستمتاع بالمساحات العامة

يستخدم جميع المواطنين المساحات العامة بغض النظر عن أدوارهم، فيحق للجميع دخول المساحات العامة والاستمتاع بها في حرية تامة، بموجب قواعد التعايش المدني. وفي المدن الأكثر تعقيدا وتنوعا، يتطلب الأمر ممارسة العملية الديمقراطية والحوار واعتبار التنوع.

(ميثاق المساحة العامة، فقرة ٤٣)

إن التوترات بين السكان المحليين والعاملين المهاجرين توجد فعليا في كل مكان. وتتمثل إحدى هذه المشكلات في أنه بينما يكون على المهاجرين استيعاب عادات ولغة البلد أو المدينة التي يعملون فيها، لا يكون لدى "المواطنين المحليين" نفس الالتزام أو الحافز. لكن هناك أساليب للتعامل مع هذا الوضع وتعتبر المساحات العامة من الأصول الهامة لتحقيق تكامل وإقامة حوار.

طفلة تستمتع بمنطقة لعب الأطفال في متنزه بمالي بالمالديف. © Flickr/mustharshld

دراسة حالة ٥٦
فصول مجانية لتعليم اللغة في متنزه موزيون – موسكو، روسيا

في الصيف، يقدم متنزه موزيون الذي تموله الدولة في موزيون فصول مجانية لتعليم لغة آسيا الوسطى. ويقول المنظمون أنهم أسسوا مدرسة لغات المهاجرين لبناء جسور ثقافية بين ملايين المهاجرين العاملين في روسيا، أغلبهم من آسيا الوسطى، والذين يستضيفونهم، الذين يكونون في الغالب عدائيين تجاه العاملين الضيوف.

تقدم المدرسة فصولا لثلاث لغات من آسيا الوسطى – الطاجكية والأوزباكستانية والكازاخية – بالإضافة إلى المولدوفية، المشابهة للغة الرومانية. ويدرّس اللغات ناطقين بها من مختلف أقسام اللغات بجامعات موسكو – حصة واحدة كل أسبوع – في مكان خاص في الحديقة. ويقوم المعلمون بتحميل المواد التعليمية والكتب الدراسية بحيث يمكن للطلاب تنزيلها على أجهزة لوحية أو طباعتها قبل الحصة.

وتقول مديرة مدرسة لغات المهاجرين، فيرونيكا سيرجيفا: "هدفنا أن يستطيع الناس التعرف على الجنسيات الأخرى والاطلاع على ثقافتهم، وتعلم الأساسيات عنهم، وزيارة بلدانهم، والتحدث بلغتهم الأم. الهدف من ذلك هو تكوين تفاهم بين الشعوب، ليس فقط على المستوى اللغوي، بل الإنساني أيضا."

المصدر: Eurasia Net (https://eurasianet.org/)

يتضمن الاستمتاع بالمساحات العامة مراعاة الحقوق والواجبات. فيتضمن الحق في الاستمتاع بما يكفي من المساحات العامة الالتزام بالمساهمة في هذا الهدف من خلال الأنماط المختارة بحرية والتي يمكن أن تتنوع من مجرد كونها التزام بمسئولية فردية أو سلوك جماعي إلى الاشتراك في مبادرات المواطنين النشطين.

(ميثاق المساحة العامة، فقرة ٤٥)

تعتبر المشكلة الرئيسية المتعلق بالأماكن العامة هي تحديد كيف يمكن تخصيص استخدامها، حيث يرتبط الاستمتاع بالمساحات العامة بالمسئولية أيضا عن ضمان عدم إساءة استخدامها أو تخريبها والتأكد من حسن تصرف الناس آخذين في اعتبارهم وجود مستخدمين آخرين. ويجد في العديد من المدن تشريعات تنظم استخدام المساحات العامة وتحدد بوضوح حقوق الأفراد والتزاماتهم المتعلقة بالمساحات العامة المفتوحة.

دراسة حالة ٥٧
متنزه المواطنين – بريمين، ألمانيا

يعتبر متنزه مواطني بريمين نموذجا بارزا لمتنزه تاريخي أنشأه سكان هذه المدينة قبل قرن ونصف القرن وحافظت عليه الأجيال المتعاقبة حتى اليوم.

تعتبر المتنزهات والمساحات الخضراء منفعة عامة وخدمة رئيسية تقدم للمواطنين. وتقع مسئولية الحفاظ على المتنزهات ليس على عاتق البلديات وحسب، بل على عاتق المواطنين والمجتمعات أيضا.

وكان شعار مؤسسي متنزه مواطني بريمين في عام ١٨٦٥ هو "لأصحاب العمل والموظفين، للرجال والنساء والأطفال، للاستخدام والاستمتاع للأبد". ويعتبر متنزه المواطنين، الذي يمتد على مساحة ٣٧ فدان في قلب مدينة بريمن الكبرى، واحدا من تصميمات المتنزهات القليلة التي تم الحفاظ عليها بالكامل والتي تعود للقرن التاسع عشر ويعتبر واحدا من أهم المتنزهات الطبيعية في أوروبا. وقد صممه المهندس المعماري ويليام بينك في عام ١٨٦٥ واستوحاه من متنزهات المدن الامريكية. ومنذ إنشاء متنزه مواطني بريمن في عام ١٨٦٦، يتم تمويله بالكامل تقريبا من القطاع الخاص.

ويربط هذا التقليد المتبع بين الأجيال في بريمن وبين المتنزه. وعادة ما تعكس أسماء الكباري والمقاعد والمعالم العديد من التبرعات الكبيرة لكن كل عام يتبرع المواطنون بأموال أو أشجار أو نباتات أو بوقتهم للمشاركة في أنشطة الصيانة. وتمول الموازنة السنوية التي تبلغ ٢ مليون يورو (٢،٢٣ ألف دولار أمريكي) من خلال رسم عضوية (١٥ يورو سنويا)، وأنشطة جمع التبرعات والتبرع.

المصدر: Buerger Park (https://www.buergerpark.de/)

مواطنون يهتمون بمتنزه مواطني بريمن، بريمن، ألمانيا © Der BurgerPark

يعتبر الاستمتاع بالمساحات العامة عنصر أساسي لتحديد وتطبيق مؤشرات جودتها لاستخدامها في جميع مراحل دورة الإنشاء – الإدارة – الاستمتاع.

(ميثاق المساحة العامة، فقرة ٤٦)

يمكن قياس جودة المساحة العامة من خلال قياس إلى أي مدى تكون حيوية ومفعمة بالحياة. ويبدو أي مكان حيوي إذا تواجد به عدد كبير من الناس لفترات قصيرة أو عدد أقل لفترة أطول. ويعتبر عدد الناس ومدة بقائهم عنصران متساويان في الأهمية، ويكون النشاط الاجتماعي العام أو مدى حيوية البيئة ناتجة عن عدد الناس ومدة بقائهم (جيل، ١٩٨٧). وبالمثل، فإن استخدام المساحة طوال اليوم له نفس الأهمية باعتباره مؤشر على مدى فائدة المساحة.
وكل من الرجال والنساء والأطفال وكبار السن لديهم تصورات مختلفة عن المساحات العامة تؤثر على استخدامهم لها. ويشير تنوع أنشطة المستخدمين وأعمارهم ونوعهم (رجال ونساء) إلى مدى تلبية المساحة العامة لاحتياجات مختلف المستخدمين والأغراض.

المصدر: جان جيل (١٩٨٧) الحياة بين المباني: استغلال المساحات العامة. واشنطن دي سي: آيلاند بريس

دراسة حالة ٥٨
الموازنة بين الحقوق والحريات - دريسدن، ألمانيا

في ٢٠ أكتوبر / تشرين الأول عام ٢٠١٤ لم تجتذب اول مظاهرة تقوم حركة بيجيدا (الأوروبيون الوطنيون ضد أسلمة الغرب) بتنظيمها سوى حفنة من الناس، وفي الأشهر التالية لتلك المظاهرة بدأت الحركة في جذب انتباه الرأي العام، لتبدأ بعد ذلك مظاهراتها المقرّرة في أيام الاثنين من كل اسبوع في جذب أعداد أكبر من الناس ومواجهة المعارضة المتزايدة من قبل المتظاهرين المناهضين لهذه الحركة في كل من دريسدن و لايبزيغ, لم تسمح الشرطة بمواصة تظاهرات يوم الإثنين

الفعاليات والتدخلات التي تعرّف على أنها مؤقتة، بما في ذلك ما يطلق عليه "الفن العام الحضري"، وخاصة إذا كان مرتبط باستراتيجية شاملة، تعتبر شكل من أشكال الاستمتاع بالمساحات العامة التي يمكن أن تصبح "ممارسة جيدة" لإعطاء معنى وجودة حضرية إلى "ساحات الانتظار" سريعا، بتكلفة منخفضة وبمشاركة قوية من المجتمع.

(ميثاق المساحة العامة، فقرة ٤٨)

إفساح مجال أوسع للفن العام – خاصة في المتنزهات – يحولها إلى أماكن رائعة متعددة الاستخدام. أية مساحة عامة جيدة ليست مجرد مكان جذاب إنما هي تبني أيضا مكان للمجتمع حول عمل فني أو مكان ثقافي، من خلال الأنشطة المتزايدة الجذابة التي تجعل منها مكان متعدد الاستخدامات. وتنشأ هذه المساحات من التعاون مع مستخدمي المكان الذين يحددون ما له قيمة فيه في نظرهم ويساعدون الفنان في فهم تعقيده.

تجمع الفولكلور الأزتيك القديم في ساحة زوكالو في مكسيكو سيتي، المكسيك © ChameleonsEye / Shutterstock.com

دراسة حالة ٥٩
٢٨ ملليمتر: النساء بطلات – ريو دي جانيرو، البرازيل

أدخل جى آر، وهو "فوتوجرافور" كما يطلق على نفسه (باعتباره فنان رسم على الجدران ومصور) و"ناشط المناطق الحضرية"، للمستوطنات غير الرسمية حول العالم طريقة تفكير جديدة ويناقش الموضوعات المثيرة للجدل مثل تمكين المرأة من خلال الفن والتصوير. ومن خلال هذا المعرض يكون مواطنو الأحياء الفقيرة قادرون على "النظر في أعين بعضهم البعض".

على الرغم من أن النساء تعتبر أفرادا رئيسية في المجتمع في أغلب المستوطنات غير الرسمية حول العالم، إلا أن ظهورهن في المجتمعات لا يزال غير ملاحظ. ولفت جى آر الانتباه إلى القدرة على المثابرة لدى النساء في هذه المجتمعات من خلال سلسلة أعماله "النساء بطلات"، وهي جزء من مشروعه الكبير "٢٨ ملليمتر". وباستخدام عدسة واسعة الزاوية ٢٨مم، التقت صور شديدة القرب لوجوه نساء وغطى المستوطنات غير الرسمية بنسخ من هذه الصور على نطاق واسع. وشاركت النساء بفعالية بسرد قصصهم والمشاركة في هذه العملية الفنية. طبعت الصور على قماش فينيل المقاوم للماء يحمي المنازل

. وفي حي مورو دا بروفيدنسيا الفقير في ريو دي جانيرو، أشاد الفنان بهؤلاء الذين يقومون بدور أساسي في المجتمع، لكنهم الضحايا الرئيسيين للحروب والجرائم والاغتصاب والتعصب السياسي أو الديني، فلصق صور متنوعة لعشرة نساء على جوانب المنازل والسلالم العامة بطول منحدر حاد، في موقع يطل على مركز المدينة. عدد من هؤلاء النساء هن أقارب ثلاثة شباب قتلوا في الفافيلا (الأحياء الفقيرة)، بعدنا قبل عليهم في حروب العصابات التي دارت بين الشرطة العسكرية الفاسدة وتجار المخدرات. ولا تظهر الصور الحزن أو اليأس، بل الهوية والإنسانية. وتسمح هذه الصور الفنية، التي تصور الوجوه والملصقة في هذه المناطق الطبيعية الحضرية، للمارين بتشجيع هؤلاء النساء باعتبارهن شخصيات كبيرة رئيسية في مجتمعاتهن.

المصدر: معهد سميثسونيان (٢٠١١). Design with the other Cities: ٩٠٪ . نيويورك: كوبر هيويت، المتحف الوطني للتصميم.

دراسة حالة ٦٠
ممارسة الحرية ٢ – بوزنان، بولندا

يعتبر هذا المثال نموذجا جذابا يوضح كيف يمكن أن يجتمع الذوق والتصميم والإبداع الجيد في إنشاء مساحات عامة حضرية يمكن الاستمتاع بها إلى حد كبير.

أنشأ الفنان آدم كالينوسكي مساحة تفاعلية مليئة برمال ملونة وتماثيل لمتنزه اتش دابروسكي في بولندا، أسماها ممارسة الحرية ٢، مما شجع أفراد المجتمع على إطلاق إبداعاتهم واللعب بالمواد لإعادة إنشاء المواد المحيطة بهم. المكان عبارة عن مزيج من التماثيل الملونة والرمال المتعددة الألوان مختلفة الملمس، والمصممة لتأسر خيال المشاركين وتشجعهم على اللعب بالأشكال والألوان.

يتعامل المشاركون مع مساحة كبيرة من الرمال الملونة التي تتحول باستمرار (عملية الانتروبيا)، ويمكنها أن تستقر على العناصر المنحوتة التي تشبه شظايا الصخور أو أشكال السحاب. هي عبارة عن دعوة لاستكشاف مجموعة متنوعة من الأوزان والرمال وأنماط الرمال الملونة التي قد تظهر عند السير حافي القدمين داخل المشروع.

المصدر: Adam Kalinowski (https://adamkalinowski.com/)

يعتبر الاستمتاع بالمساحات العامة أمرا وثيق الصلة بإمكانية استخدامها على نحو مدني محترم ومسئول. ولذلك لا ترتبط جودة الاستمتاع بالمساحات العامة فقط بمدى إتاحتها وجودتها وقابليتها للتحويل وقدرتها على التكيف ومستوى الصيانة بها، بل ترتبط أيضا بالسلوك الفردي للمواطنين.

(ميثاق المساحة العامة، فقرة ٤٩)

يتأثر السلوك الإنساني والخبرات والتفاعل الاجتماعي في المساحات العامة بالخصائص المختلفة لهذه المساحات. وقد تكون هذه الخصائص مادية أو اجتماعية أو ثقافية أو حسية، لكن العنصر المشترك بينهم هو القدرة على التأثير على سلوك الناس داخل هذه المساحات وتجربة المجال العام. وللسلطات العامة، مثل المجالس المحلية وجهات تنفيذ القانون وغيرها من جهات صنع القرار، دور هام في كيفية تصور المساحات العامة، وكيف تبدو المساحات العامة، وأين موقعها، وكيفية غلقها، وكيف سيتعامل معها المستخدمون. وفي نفس الوقت، مستخدمو هذه المساحات قادرون على التأثير على شكل هذه المساحات وإحساسها، من خلال الخصائص والعناصر الاجتماعية مثل الثقافة والنوع (ذكور وإناث) والانتماء العرقي والعمر. وتؤثر هذه العناصر معا تأثيرا عميقا على كيفية تصرف الناس في المساحات العامة و تعاملهم وتفاعلهم معها.

"ممارسة الحرية ٢". أطفال يستمتعون بالألوان الملونة © آدم كالينوفسكي

منصة في متنزه أوهورو، نيروبي، كينيا سطحها خشن مناسب للتزلج. © Flickr/Alejandro Caceres

دراسة حالة ٦١
كارت أصفر وأحمر – بوجوتا، كولومبيا

يعرّف أنتانوس موكوس، العمدة السابق لبوجوتا، ثقافة المواطنين على أنها: "مجموعة من العادات والسلوكيات والتصرفات والحد الأدنى من القواعد التي تكوّن إحساس بالانتماء، والألفة بين المواطنين وتؤدي إلى احترام الممتلكات المشتركة والتراث، وإدراك حقوق المواطنين وواجباتهم". وسيطر هذا المفهوم على إدارته، حيث سعى لتكوين ثقافة حضرية جديدة قائمة على الاحترام المتبادل بين المواطنين من خلال البرامج التعليمية. واستخدمت هذه البرامج أسالیباً رمزية استفزازية وفكاهية لتعليم المواطنين التفكر في عواقب سلوكياتهم في الحياة الحضرية. استخدم موكوس ألعاب تعليمية جماعية كأداة أساسية لخلق ثقافة التنظيم الذاتي، واعتبار الأمور والمواطنة الحضرية. وتضم هذه الألعاب ما يلي:

- بطاقات، وجه أحمر ووجه أبيض، توزع على المواطنين وتستخدم كما في لعبة كرة القدم للتعبير عن الموافقة أو الرفض.
- تمثيليات صامتة تعلم السائقين احترام عبور المشاة، واستخدام حزام المقعد، والحد من استخدام أداة التنبيه.
- ممثلون ارتدوا ملابس رهبان لتشجيع الناس على الانتباه للتلوث السمعي.
- كان الهدف من أسلوبه غير العادي في الحكم هو معالجة الفساد والعنف والاضطراب الاجتماعي من خلال تغيير عقلية المواطنين. حققت المدينة تطورات هائلة، وتراجع معدل القتل من ٨٨ إلى ٢٢ بين كل ١٠٠٠٠٠ نسمة، و تناقصت الحوادث المرورية من ١٣٠٠ إلى ٦٠٠ حادث في السنة.

المصدر: https://www.10min.lt/en/article/society/former-mayor-of-bogota-antanas-mockus-man-who-curbed-traffic-accidents-with-mimes-٣٤٣٣٨٤-٥٢٨

أحد شوارع بوجوتا، كولومبيا © Flickr/Dominic Chavez

يرتبط الاستخدام الجيد للمساحات العامة ارتباطا وثيقا بقدرتها على التحول والتكيف مع الاحتياجات المتغيرة للمواطنين.

(ميثاق المساحة العامة، فقرة ٥٠)

تغير استخدام المساحات العامة بمرور الوقت، فلابد أن تتميز بالمرونة لتكون قادرة على استيعاب الاحتياجات المتغيرة للمواطنين، خاصة فقراء الحضر. وهذا بدوره يتطلب أن تكون المساحات العامة متعددة الوظائف كي يشعر مختلف المستفيدين بالراحة في مثل هذه الأماكن.

دراسة حالة ٦٢
قدرة المساحات العامة على التغير والتكيف – الصين

تعتبر الصين لها السبق في الجمع بين البيئات الحضرية شديدة الازدحام وعدد لا حصر له من الأنشطة التي تمارس في الأماكن المفتوحة بمستوى عال من الكياسة والاحترام المتبادل.

لا مكان آخر يتفوق على الصين في سرعة تغير المدن وتكيفها. ويرد فيما يلي صورتان من ضمن عشرات الصور المختلفة التي يمكن من خلالها توضيح هذه الظاهرة: وتضم مراكز تسوق براقة، وحدائق حديثة متطورة، ومتنزهات جديدة ضخمة، وحدائق تقليدية، ومباني عامة مخصصة، كما كانت، للمدينة نفسها.

وتوضح الصور أدناه هذين المثالين: شارع نانجينج القديم الذي تحول إلى شارع تجاري أنيق، ورصيف نانجينج حيث يقف الباعة غير الرسميين لبيع بضائعهم.

ومرة أخرى، توضح الصور أكثر المساحات العامة تنوعاً وتكيفاً – الشوارع والأرصفة

شارع تجاري حديث في نانجينج، شنغهاي © Flickr/Sergio Tittarini

بائع متجول في نانجينغ، شنغهاي © Flickr/NekaPearl

منظر عام لحي ماثاري الفقير في نيروبي، كينيا © UN-Habitat/Julius Mwelu

الهنود في ثياب بيرو التقليدية للرقص في ساحة بلازا دي أرماس، ليما، بيرو © كسينيا راجوزينا / Shutterstock.com

الاستنتاجات

توجد المساحات في كل مكان حولنا، وهي جزء حيوي من الحياة الحضرية اليومية: الشوارع التي نمر بها في طريقنا إلى المدرسة أو العمل، والأماكن التي يلعب فيها الأطفال، والمتنزهات المحلية التي نستمتع فيها بالألعاب الرياضية ونتناول الغداء بها. المساحة العامة بمثابة غرفة معيشة في الهواء الطلق. وعندما تغيب المساحات العامة أو تكون غير كافية أو سيئة التصميم أو مملوكة ملكية خاصة، تصبح المدينة منفصلة على نحو متزايد. وتصبح هناك حواجز مبنية على الدين والانتماء العرقي والحالة الاقتصادية. وقد يؤدي هذا إلى مدينة ذات درجات خطيرة من الاستقطاب ويزداد احتمال ظهور اضطرابات اجتماعية مع إعاقة الحراك الاجتماعي والفرص الاقتصادية.

وهناك نموذج جديد يتطور حيث يعترف بفشل التطور الذي يقوده السوق في إنشاء المساحات المفتوحة العامة والخاصة وحمايتها.وتتمثل العناصر التي تمكن من تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة، التي تعزز بعضها بعضا وتكون فعالة في ضمان ازدهار المدن وشوارعها النابضة بالحياة وكذلك المساحات العامة الشاملة، فيما يلي:

- قواعد وتشريعات لحماية إتاحة المساحات العامة
- تخطيط وتصميم حضري يوفر كم كاف من المساحات العامة ذات الجودة
- تمويل واقتصاد حضري للمشاركة في القيم، وتعزيز الدخل، والاستثمار، وتكوين ثروة، وتوفير وظائف.

ويمكن للمساحات العامة القيام بدور حاسم في هذا الشأن من خلال ما يلي:

- السماح بالتنمية المنظمة المعقولة (أي شبكات الشوارع)
- جذب الاستثمارات والاستخدامات والأنشطة وبالتالي تعزيز السلامة.
- زيادة قيم الممتلكات، وبالتالي توريد عائدات إضافية للبلديات.
- توفير فرص للتفاعل الاقتصادي وما يترتب عليه من تعزيز فرص كسب العيش.
- مساهمة القيمة المضافة في ممتلكات المدينة الثقافية والتاريخية والمعمارية الموقوفة للاستخدام العام، وبالتالي تعزيز سبل الجذب الحضري وتشجيع السياحة.

ونظرا لعدد المتغيرات داخل البيئة الحضرية وتعقد المدينة، لا يمكن الادعاء بأن تغيير هذه السياسات والمبادئ وتقنياتهم سيضمن تحقيق تنمية حضرية مستدامة، لكنه سيقطع شوطا طويلا لتقليل فرص صياغة تصميمات سيئة، وسيساعد في وضع أجندة للمساحات العامة من شأنها توفير أفضل الفرص الممكنة للناس للاستمتاع بالبيئة المحيطة بهم كأفراد وكأعضاء في المجتمع.

ونأمل أن يكون هذا الدليل قد حقق أهدافه وهي: تقديم مناقشات ومبادئ ونماذج جيدة لهؤلاء الذين يرون، مثلنا، أن المساحات العامة ينبغي أن تمثل النقطة المحورية في الأجندة الحضرية، ويرغبون في تحويل هذه القناعة إلى واقع. وتسلط المناقشات المذكورة الضوء على المساحات العامة باعتبارها شعار للمدنية الحضرية؛ وترويجا للمساواة؛ وتجسيدا للمشاعات الحضرية؛ وتجعل المدن مدنا عظيمة؛ وتحفز على مشاركة المواطنين؛ وتعزز من الاستدامة البيئية؛ ومدرة للدخل والاستثمارات والثروة.

إن وظيفة المساحات العامة، خاصة، كمروجة للمساواة ينبغي أن يقطع شوطا طويلا لخلق حماس والتزام وحدة الغرض وصولا إلى النتائج القوية المرجوة. وللأسف، ليس بالضرورة أن تكون الأشياء الجيدة سهلة المنال. ويعرض الدليل، على سبيل المثال، العوائق الكثيرة التي تواجه المدن في السعي لتحقيق الهدف من تحسين الكم والكيف وتوزيع المساحات العامة داخل المدن. ويمكن التخلص من بعض هذه العوائق بالاستثمار في إنشاء المساحات العامة وإدارتها واستخدامها. أما عن العوائق الأخرى، مثل التهديد الدائم بالاستيلاء على المساحات العامة لتحقيق أرباح خاصة، والأخطاء المستمرة في التصميم والإدارة، والمقاومة المتكررة للاستثمار في الممارسات التشاركية، وازدياد الطابع التجاري، واستبعاد الطابع المادي من التفاعل الاجتماعي، تتطلب منا اليقظة المستمرة.

ونأمل أن يكون هذا الدليل قد أتاح حيزا عاما تشتد الحاجة له، كما كان، بشأن معنى الهدف من هذا الدليل ودوره. وعندما نفكر في المساحات العامة، تنصرف أذهاننا إلى المتنزهات والحدائق وساحات اللعب. بقدر ما تكون هذه الخصائص الرائعة لحياتنا اليومية الحضرية عبارة عن مساحات عامة حقيقية

وهامة، يتجاوز هذا الدليل أبعاد العناصر الفردية الحضرية ويضع المساحات العامة في دور الأطراف الفاعلة في التنمية الحضرية. ولهذا السبب، ذكرنا في الجزء الرئيسي من هذا الدليل مفاهيم مثل "التطوير الحضري القائم على المساحات العامة، وتخطيط المساحات العامة كمنظومة، والعلاقة المترابطة بين إنشاء المساحات العامة وصيانتها والاستمتاع بها، واعتبار المشاركة في حد ذاتها "مساحة عامة افتراضية" حيث يستطيع الجميع المشاركة على قدم المساواة، وأهمية استراتيجيات المساحات العامة لمواجهة نقص الموارد والنمو السريع للمدن. ويعزز مفهوم المساحات العامة كمنظومة اقتراحات بسيطة بإجراء مسوحات أولية على مستوى المدينة وتحديد مؤشرات لتقييم جودة المساحات العامة وقياس التقدم في هذا المجال.

ونشير على وجه الخصوص لدور الشوارع فيما يتعلق بمطالبتنا بإيجاد نظرة أوسع وأقل تقليدية للمساحات العامة، حيث يعرّف الشارع في هذه الدراسة بأنه مساحة عامة بامتياز، لأنه أكثر المساحات العامة انتشارا وتنوعا وقدرة على التكيف. وبالإضافة إلى هذا، يوجد جانب آخر هام وهو دور الشارع باعتباره العنصر الذي يفرض التنمية المكانية الحضرية. ومن جهة التصور المثالي، يتم تخطيط الشوارع وبنائها قبل المباني، وهي بذلك تمثل أداة حيوية في أيدي المخططين والحكومات المحلية لتصور وتعزيز النمو الحضري المستدام والمنظم.

ويرى هذا الدليل كذلك أن مدى جودة السياسات والاستراتيجيات والخطط يتوقف على مدى جودة المفاهيم والمبادئ التي تبنى عليها. ولهذا السبب نقدم تعريفا وتصنيفا بسيطا للمساحات العامة. ومن ناحية أخرى، تكون المبادئ المنفصلة عن الواقع محدودة الاستخدام، ولذلك يربط الجزء الأخير بهذا الدليل بين المبادئ – المستمدة من أكثر المبادئ المتعلقة بهذا الشأن حداثة وملاحظة وشمولية، وهو ميثاق المساحة العامة – والتحارب الحديثة والممارسات الجيدة في مجموعة متنوعة من المناطق المختلفة والنطاقات الحضرية. ونتمنى أن يقدم هذا الدليل قراءة ممتعة وملهمة ويقوي الشعور بأننا يمكننا أن نكون على الأقل مثل هؤلاء الذين أمكنهم فعل ذلك من قبلنا.

تلعب المساحات العامة الجيدة دورا في جذب الاستثمارات والاستخدامات والأنشطة، ولذلك تعزز السلامة، وتزيد قيمة الممتلكات، وتدر عائدات من البلديات، وتوفر فرصا للتفاعل الاقتصادي، وتعزز فرص كسب العيش. ويتطلب إنشاء المساحات العامة وحمايتها وإدارتها والاستمتاع بها وجود سلطات محلية قادرة على أداء هذا الدور وتعاون بين السكان والجهات الفاعلة الأخرى. وتحتاج المساحات العامة من المدن والحكومات المحلية اتباع نهج متعدد التخصصات من خلال العمل بالاشتراك مع عدد من الشركاء المعنيين والمنظمات، التي يجب أن تشمل المجتمع المدني والاكاديمي والقطاع الخاص لضمان توفير مساحات عامة شاملة وآمنة ومتاحة للجميع.

سوق كيجيتانيا في غانا © Lonely Planet

الملاحق

الملحق ١
ميثاق المساحات العامة

تشمل الوثيقة التالية مساهمة مبادرة بينالي للمساحات العامة في عملية وضع تعريف إضافي للموضوع ذاته الذي سيتم تنفيذه على المستوى العالمي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وذلك من أجل المساهمة الجوهرية في العملية التمهيدية للمؤتمر الثالث للأمم المتحدة حول المستوطنات البشرية المزمع انعقاده في عام ٢٠١٦.

قائمة المحتويات

التمهيد

١. تعريف المساحات العامة

٢. أنماط المساحات العامة

٣. إنشاء المساحات العامة

٤. معوقات إنشاء المساحات العامة، وإدارتها، والاستمتاع بها

٥. إدارة المساحات العامة

٦. الاستمتاع بالمساحات العامة

التمهيد

١. بالإضافة إلى الحاجة إلى عرض مشروعات جيدة ومنجزات مثالية، فقد نشأت مبادرة بينالي المساحة العامة أيضًا بسبب الحاجة الملحة لدعم رغبة عدد كبير من المواطنين، والمديرين الحكوميين من ذوي الرؤية البعيدة والفعالة، في جعل المساحة العامة علامة على التمدن الحضري.

٢. إن المعايير الرئيسية التي تقوم على أساسها هذه الوثيقة هي: أنه من المفيد صياغة تعريف واضح وشامل للمساحة العامة؛ وأنه يجب النظر إلى المساحة العامة كأحد السلع العامة؛ وأن الميثاق ينبغي أن ينص على مبادئ معقولة ومشتركة فيما يتعلق بمفهوم المساحة العامة، وتصميمها، وتحقيقها، وإدارتها، وإمكانية تحويلها، والاستمتاع بها؛ وأخيرًا، يجب أن تكون الوثيقة مختصرة، وتشبه المساحة العامة في أنها متاحة للجميع.

٣. يهدف ميثاق المساحة العامة إلى خدمة كافة الأفراد الذين يؤمنون بمفهوم المدينة، وبقدرتها الاستثنائية على الحفاوة، والتضامن، والعيش المشترك، والمشاركة؛ وفضلها الذي لا يضاهى في تشجيع التفاعل الاجتماعي، واللقاءات، والتآزر، والحرية، والديمقراطية، إلى جانب دعوتها لإحياء هذه القيم من خلال المساحة العامة. وفي الوقت ذاته، تُظهر المدن الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والعرقية، والثقافية السيئة إلى جانب عدم المساواة بين الأجيال. يجب أن تكون المساحة العامة مكانًا يضمن حقوق المواطنة، وتحترم فيها وتقدر الاختلافات.

٤. يقوم الميثاق على مفهوم واسع وشامل للمواطنة ويتجاوز التعريف القانوني للمواطنة. فالجميع بصفتهم،مستخدمين، هم "مواطنون" ولهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات فيما يخص المساحة العامة.

٥. عندما يجتمع المواطنون مع المقيمين في نفس المدينة، يكون لديهم الحق في المشاركة من خلال عمليات تشاركية في إنشاء المساحة العامة وإدارتها.

أ) تعريف المساحة العامة

٦. المساحات العامة هي كافة الأماكن المملوكة للجميع أو المخصصة للاستخدام العام، والمتاحة للجميع والتي يستمتع بها الجميع بلا مقابل وبدون دافع ربحي. ولكل مساحة عامة سماتها المكانية، والتاريخية، والبيئية، والاجتماعية، والاقتصادية.

٧. المساحات العامة هي العنصر الرئيسي للرفاهية الفردية والمجتمعية، وهي أماكن الحياة الجماعية للمجتمع، والتعبير عن تنوع ثرائهم الطبيعي والثقافي المشترك، وأساس لهويتهم، وفقًا لما عبرت عنه الاتفاقية الأوروبية للمناظر الطبيعية. ويعبر أي مجتمع عن هويته من

خلال المساحات العامة، كما يسعى إلى تحسين جودتها المكانية.

٨. تتكون المساحات العامة من بيئات مفتوحة مثل الشوارع، والأرصفة، والميادين، والحدائق، والمتنزهات، وفي المساحات المبنية التي تم إنشاؤها بدون هدف الربح، وبغرض توفير الاستمتاع للجميع مثل المكتبات العامة والمتاحف. ويمكن اعتبارهما من "الأماكن" عندما يعكسان الهوية بوضوح. ويكمن الهدف في ضرورة تحويل جميع المساحات العامة لتصبح "أماكن" ذات هوية.

٩. تختلف الآراء بشأن ما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي أن تكون المساحات العامة مملوكة ملكية عامة. وعلى الرغم من ذلك، توفر كافة المساحات العامة المملوكة ملكية عامة أيضًا ضمانات أكثر لأستمرارية الإتاحة والاستمتاع للجميع على الدوام لأنها ليست خاضعة لرسوم الاستخدام القانوني المعتادة في الملكية الخاصة.

١٠. يجب إتاحة المساحات العامة، عندما تسمح التدابير الوقائية الطبيعية أو التاريخية، دون معوقات لذوي الاحتياجات الخاصة من أصحاب العاهات الحركية أو الحسية أو الفكرية.

١١. لا يمكن اعتبار المناطق (حتى وإن كانت ملكية عامة أو غير محاطة بأسوار) التي لا يمكن للجميع استخدامها، بسبب صفاتها، مثل المنحدرات التي يصعب الوصول إليها، والمناطق المهجورة أو الأماكن المعزولة، من بين المساحات العامة، كما لا يمكن عدها من بين الخدمات أو البنية التحتية العامة.

١٢. وخلافًا لذلك، فإن المساحات العامة التي لا يمكن الوصول إليها بعد، أو التي يمكن استخدامها، أو كليهما، يجب اعتبارها "أماكن عامة محتملة"، ولذلك، فهي مورد ثمين لتعزيز وتجديد نظام المساحة العامة القائم، ومن ثم نوعية المناطق الحضرية ككل.

ب) أنماط المساحة العامة

١٣. يمكن تمييز المساحات العامة على أنها المساحات التي لديها شخصية وظيفية حصرية أو سائدة؛ أو المساحات التي تفترض مسبقًا أو تفضل الاستخدامات الفردية؛ أو المساحات التي تُشكل، من خلال خلط الوظائف، معاني معينة، وعن طريق الربط بين المبني وغير المبني، تلعب الدور الغالب في التجميع والتركيز الاجتماعي. وفي شبكة هذه الوظائف الأخيرة يكمن جوهر المدينة.

١٤. المساحات العامة: المساحات العامة هي الشبكة المادية التي تدعم حركة الأفراد وتمركزهم، ووسائل المواصلات، والتي تعتمد عليها حيوية المدينة.

- وهي السوق المضيفة التي تتيح الأنشطة التجارية التي يمكن الوصول إليها في مقر ثابت، والأماكن العامة، وغيرها من الخدمات (الجماعية والفردية، والعامة والخاصة)، حيث دائمًا ما يمكن التعبير عن البعد الاجتماعي الاقتصادي للمدينة.
- تتيح المساحات العامة فرصًا ثمينة للترفيه، وممارسة التدريبات البدنية، وأشكال التجديد للجميع مثل: المتنزهات، والحدائق، والمنشآت الرياضية العامة.
- تساعد على تعزيز التعليم والثقافة مثل المتاحف والمكتبات العامة.
- المساحات العامة هي أماكن للذكريات الجماعية والفردية، وفيها تنعكس هوية الأفراد، ويجد الجميع المؤازرة، مع تنامي المعرفة بأن الجميع يمثلون مجتمعًا واحدًا.
- تعزز المساحات العامة الاختلاط الاجتماعي، والالتقاء بالآخرين، وحرية التعبير.
- تعتبر المساحات العامة جزء هادف لا يتجزأ من الكيان المعماري والمساحات الخضراء الحضرية، ولها دور محدد في رسم الشكل العام للمدينة.

١٥. وبسبب السمات المذكورة أعلاه، تمثل المساحات العامة المورد الرئيسي المتوفر للإدارة العامة التي يتم عليها بناء السياسات المتكاملة، كما يتم على أساسها التخطيط الحضري على نطاق واسع، والارتقاء البنائي والوظيفي للنسيج الحضري، والتجديد الاجتماعي والاقتصادي.

ج) إنشاء المساحة العامة

١٦. ينبغي إيلاء عنصر التنوع عناية كاملة عند تصميم جميع المساحات العامة.

١٧. المساحة العامة هي صالة ألعاب الديمقراطية،

وهي فرصة لبناء الإحساس بالمواطنة وصيانته بمرور الوقت، إلى جانب الوعي بالدور المنوط بكل فرد فيما يتعلق بأسلوب الحياة اليومي وفيما يتعلق ببيئة المعيشة.

١٨. ويُنصح عند اتخاذ قرارات تتعلق بإنشاء المساحة العامة، وإدارتها، والاستمتاع بها، أن تخضع تلك القرارات لعمليات تشاركية مع ذوي الشأن المعنيين تتسم بالوضوح والشفافية. ويجب النظر إلى هذه العمليات، سواء كانت مؤسساسية، أو منظمة، أو تلقائية، على أنها أحد حقوق سكان المدينة، وليس على أنها مبادرات من جانب الحكومة وحدها.

١٩. من الأهمية بمكان اعتبار المساحات العامة الحضرية نظامًا مستمرًا، ومفصلًا، ومتكاملًا، يتم تطويره بدءًا من نطاق العلاقات بين الأحياء إلى المساحات البيئية الشاسعة، و ذلك بغرض تسهيل نشر الاستمتاع بها في المجتمع بأسره مع رفع الجودة الحضرية.

٢٠. إن تصميم المساحات العامة أيضًا يعني الوضع في الاعتبار الممارسات البديلة والإبداعية القائمة على تقنيات التواصل الجديدة والاستخدام الحضري.

٢١. ويتطلب النظام الحضري للمساحة العامة رؤية موحدة قادرة على إبراز السمات التي يمكن الحفاظ عليها، وتعزيزها، ونشرها. ولذلك، يُنصح أن تتبنى الحكومات المحلية استراتيجية نوعية لتنفيذ شبكات المساحة العامة.

٢٢. يُنصح أيضًا، في شبكات المساحات العامة، تحديد الاستقطابات والظواهر الجماعية، بغرض منع المعوقات النفسية من تقوية المعوقات المادية. وينبغي أن يشمل الترابط والتحسين المساحة العامة كاستراتيجية للارتقاء بالمحيطات، كما ينبغي أن تشمل المناطق النائية عملية تحسين الترابط، وتعزيز تعدد الوظائف والإتاحة، والحد من ظواهر الخصخصة والاستقصاء.

٢٣. ولذلك، تعتبر إزالة المعوقات المادية، أو التغلب عليها، أو كليهما، التي تعيق الوصول إلى المساحات العامة أو تحد منه لفئات معينة من المستخدمين – هدف من الأولويات التي يجب السعي لتنفيذه في تصميم المساحات العامة الجديدة، وفي حالة مهايأة المساحات العامة القائمة.

٢٤. وفي إطار خطط التوسع لإنشاء مدن حديثة التحضر يتضاعف عدد سكانها على مدى العشر إلى العشرين سنة القادمة (الدول الأفريقية والآسيوية بالتحديد)، من الهام جدًا ضمان وجود كميات كافية من المساحات العامة المترابطة جيدًا والمتناسبة تناسبًا كافيًا.

٢٥. ويجب أن يهتم التصميم بالانتباه الكامل بتكاليف الصيانة والإدارة من خلال استخدام حلول ومواد بسيطة تتسم بأنها عالية التحمل، وبسيطة، ويمكن استبدالها بسهولة، وملائمة للتغيرات المناخية.

٢٦. إن الارتقاء بالمواقع العامة غير المستخدمة يعتبر من الفرص الرائعة لتعزيز توافر المساحة العامة الحضرية وجودتها. وعند تصميم إعادة استخدام المواقع المهجورة المملوكة للقطاع الخاص، فإن امتداد وتصميم المساحات العامة الجديدة ينبغي ألا يغفل كل من الاعتبارات البيئية، والعلاقات المترابطة الاجتماعية والاقتصادية داخل القطاع الحضري بالكامل والتي تعتبر جزء منها (ولتعويض أوجه القصور الناجمة).

٢٧. إن دور المساحات العامة الحضرية للتنظيم البيئي (الصرف، والمناخ الدقيق وغير ذلك)، والحماية البيئية للمناطق القيمة بيئيًا (مثل: ضفاف الأنهار، والأهوار، والتنوع الحيوي) وتقليل المخاطر البيئية الحضرية يجب أن توضع في الاعتبار، عند التصميم وأثناء مراحل الإدارة.

٢٨. وفي المناطق التي دمرتها الأحداث الكارثية، يجب أن تكون المساحات العامة نقطة الانطلاق في عملية إعادة الإعمار.

٢٩. يمكن أن يوفر إنشاء المساحات العامة، وتحسينها، وإدارتها فرصة لإيجاد فرص عمل جديدة واستثمارات خاصة بالتوافق مع أحكام الاتفاقية الأوروبية للمناظر الطبيعية.

٣٠. تمثل المناهج متعددة التخصصات، والمناهج التشاركية في تصميم المساحة العامة فرصة مثيرة للمخططين، والمتخصصين في المساحات الخضراء، والمعماريين، والفنيين، والمصممين للتعبير عن أدوارهم الاجتماعية بشكل كامل.

د) القيود على إنشاء مساحات عامة جيدة، وإدارتها، والاستمتاع بها

٣١. يمكن اعتبار النقاط التالية على أنها قيود

موضوعة على إنشاء مساحات عامة جيدة، وإدارتها، والاستمتاع بها، وهي:

- عملية تسليع الخدمات الاجتماعية الحضرية مثل: انتشار المنشآت المتخصصة للتسوق، والترفيه، والمنشآت الرياضية الخاصة وغيرها.
- تقليل الموارد المخصصة لإنشاء وصيانة المساحات العامة بسبب الإيرادات المالية الضعيفة، و الإنفاق العام الغير فعال.
- تراجع ميل المواطنين للتأكيد على حقوقهم.
- ضعف التماسك الاجتماعي، وقلة الاهتمام بالسلع العامة من جانب أقسام كبيرة من المواطنين، مع تزايد أعمال التخريب.

- الضغوط التي تمارسها المصالح العقارية المضاربة.
- اختيارات التصميم التي تتجاهل معايير تعدد الاستخدامات والروابط الهيكلية.
- الصعوبات التي تواجهها العديد من السلطات المحلية في ممارسة دور يتسم بالقيادة العامة الفعالة.
- تقسيم الهياكل الإدارية والنقص المطرد في التواصل بين الإدارات الحكومية المختلفة.
- تعرُّض العديد من المساحات العامة للاستخدامات غير المناسبة، مثل تحويل الميادين العامة إلى ساحات انتظار سيارات؛ وتواجد الشاحنات في المساحات المخصصة للمشاة؛ وتعديات المطاعم والأنشطة التجارية على المساحات العامة خارج المساحات المسموح بها.
- الاحساس بعدم الأمان، أو عدم الأمان الفعلي، في المساحات العامة وما يترتب على ذلك من قلة الاستخدام، وهجر المساحات العامة وتراجعها.
- الاعتقاد بأن الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي قد أصبحت المساحات العامة الجديدة لدرجة أن أصبحت المساحات العامة التقليدية ينظر إليها على أنها بلا قيمة، أو على الأقل، من الطراز القديم.
- غياب التوجيهات والمرجعيات مما قد يسبب حالة اضطراب توجه عميق بين مستخدمي المساحات العامة.

٥) إدارة المساحة العامة

٣٢. تعتبر إدارة المساحة العامة هي المسئولية الأساسية للسلطات المحلية. ومن أجل أدائها بنجاح، لابد من التعاون النشط بين المواطنين، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

٣٣. يمثل الحد من الحركة المرورية للسيارات الخاصة في المدن شرطًا أساسيًا لتحسين الظروف البيئية، وتعزيز المساحات العامة، وجعلها أكثر ملائمة للحياة. ومن شأن ذلك أن يعمل على تشجيع التنقل بدون استهلاك للطاقة، مثل التنقل بالمشي، وركوب الدراجات، وذلك يحسن البيئة ويعزز نوعية المساحات العامة والحياة الحضرية.

٣٤. التثقيف عن الاستخدام المسؤول للمساحات العامة هو أقل أشكال الصيانة والإدارة تكلفة. ومن المفيد تقديم حملات توعية في المدارس، وفي وسائل الإعلام، وعلى الإنترنت لتعليم المواطنين كيفية الاستخدام السليم للمساحات العامة.

٣٥. تقدم التحسينات في المساحة العامة زيادات عالية القيمة. وبالتالي، يجب استرداد جزء منها على الأقل لصالح المجتمع.

٣٦. نقص التكامل ما بين المداخلات والإدارة يعمل على إضعاف الوعي المدني باستخدام السلع العامة، ويعد أحد العوامل التي تؤدي إلى تدهور المساحات العامة بعد إنجازها أو الارتقاء بها. إن المداخلات المشاركة في إنشاء أو تطوير المساحات العامة يجب أن تتلازم مع إجراءات وأحكام تضمن صيانة المساحات العامة والبنية التحتية.

٣٧. بعد إنجاز المساحات أو تجديدها او كلا الأمرين، ينبغي على الإدارات العامة تمكين المواطنين ومؤسساتهم من تنظيم فعاليات، وأي شيء من شأنه أن يساهم في استقرار الاستخدام الدائم للمساحات العامة.

٣٨. تبني استراتيجيات للإدارة قائمة على الحوار والمشاركة عندما يكون وضع البرامج والتصميم من الأمور القطعية للحصول على "استملاك" المساحات من جهة الجمعيات المحلية، والحفاظ على ضبط تكاليف الصيانة، وتشجيع أشكال الإدارة المشتركة.

٣٩. وفيما يتعلق بالمنطقة التي تغطيها، والشوارع،

والميادين، والأرصفة، فإنها تشكل الجزء الغالب من المساحة الحضرية التي يستخدمها الجميع. ولذلك، من المهم لاستخدام هذه المناطق أن يكون استخدامًا منضبطًا للجمع بين الوظائف المختلفة التي تؤديها، مع منح الأولوية للمشاة وحركة التنقل بدون مركبات.

٤٠. يجب ألا تحد القيود الزمنية والمادية المفروضة على استخدام المساحة العامة المفتوحة لأسباب تتعلق بالسلامة بصورة غير معقولة من استمتاع الجميع بالمساحة العامة المفتوحة.

٤١. وتعتبر خصخصة المساحات العامة أو الحصول على امتياز الانتفاع للجهات الفاعلة في القطاع الخاص ظاهرة تتحول من خلالها موارد المساحة العامة الهامة بشكل منتظم وحصري إلى المصالح الخاصة لعدد من الأسباب وهي: إيجاد موارد للميزانية، زيادة الاستثمارات الخاصة، الخضوع لجماعات الضغط أو جماعات المصالح الخاصة، الممارسات الفاسدة أو غياب الأهلية الإدارية. ويجب على السلطات الحكومية من جهة والمواطنين من جهة أخرى تحصين أنفسهم بوسائل تعمل على مراقبة وتقييم هذه السياسات.

٤٢. من المهم تبني سياسات من شأنها أنها تشجع على استدامة متاجر الصناعات الحرفية ومتاجر الأحياء التي تساهم في نوعية الحياة، ومن أجل إضافة نوع من الترفيه والحيوية للاستخدامات اليومية للمساحات العامة.

و) الاستمتاع بالمساحات العامة

٤٣. يعتبر جميع المواطنين، بغض النظر عن دورهم، من المستخدمين للمساحة العامة. ويخول لهم جميعًا الحق في دخول المساحة العامة والاستمتاع بها بحرية تامة، وفي حدود قواعد التعايش المدني. وفي المدن الأكثر تعقيدًا وتنوعًا، يتطلب هذا الأمر عمليات، وحوار ديمقراطي والانتباه إلى عنصر التنوع والاختلاف.

٤٤. إن مشاركة المواطنين، وخاصةً جاليات المقيمين، من بين الأمور ذات الأهمية التامة لصيانة وإدارة المساحات العامة، وخاصةً في حالات الفقر، وقلة الموارد العامة، مثل تلك الحالات في الدول النامية. إن ترتيبات الشراكة بين المواطنين، والحكومات المحلية، وأصحاب المصالح الخاصة تعتبر ذات أهمية وصلة في جميع الظروف.

٤٥. يشمل الاستمتاع بالمساحة العامة مجموعة من الحقوق والواجبات. والحق في الاستمتاع بالمساحات العامة الكافية يتضمن واجب المساهمة في هذا الهدف من خلال وسائل يتم اختيارها بحرية، ويمكن أن تختلف من مجرد تبني سلوكيات مسئولة جماعية أو فردية إلى المشاركة في المبادرات التي يطلقها المواطنون النشطاء.

٤٦. يعتبر الاستمتاع بالمساحات العامة أحد المكونات الأساسية لتحديد وتطبيق مؤشرات جودتها، والتي يجب تطبيقها طوال دورة الإنشاء، والإدارة، والاستمتاع بالكامل.

٤٧. يعتبر الاستخدام السلمي للمساحات العامة لتنظيم التجمعات، والمسيرات، والمظاهرات جزء من التعبير عن الديمقراطية. ولذلك، لا يمكن إنكار مثل هذا الاستخدام ومنعه بدون دوافع مقنعة ومبررة.

٤٨. تعتبر الفعاليات والمداخلات المعروف أنها مؤقته، التي تشمل ما يسمى "الفن العام الحضري"، وخاصةً إذا ما تم ربطها باستراتيجية شاملة، أشكالًا من الاستمتاع بالمساحة العامة التي من الممكن أن تصبح "ممارسة جيدة" لإضافة معنى وجودة حضرية بسرعة إلى "ساحات الانتظار"، بتكلفة منخفضة وبمشاركة مجتمعية

٤٩. يرتبط الاستمتاع بالساحة العامة ارتباطًا وثيقًا باستخدامها المدني، والمحترم، والمسؤول. ولذلك، ترتبط جودة الاستمتاع بالمساحة العامة ليس فقط بالإتاحة، والجودة، والقابلية للتغيير والقدرة على التكيف ومستوى الصيانة، وإنما أيضًا بالسلوك الفردي للمواطنين.

٥٠. يرتبط الاستخدام الجيد للمساحة العامة ارتباطًا وثيقًا بقابليتها للتغيير وقابليتها للتكيف فيما يتعلق باحتياجات المواطنين المتغيرة.

تم تبني هذا الميثاق في روما، الجلسة الأخيرة من مؤتمر Biennial الثاني للمساحة العامة، المنعقد في ١٨ مايو ٢٠١٣.

المصدر: The Charter of Public Space, Biennale Spazio Pubblico

الملحق ٢
أهداف التنمية المستدامة

(تمت المصادقة عليها في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥)

تعتمد أهداف التنمية المستدامة (SDGs) على نجاح أهداف الألفية للتنمية (MDGs)، وتهدف إلى إتمام مهمة القضاء على الفقر الشديد بكافة أشكاله. وتؤكد أهداف التنمية المستدامة على الحاجة إلى تحقيق تنمية مستدامة من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية، والاندماج الاجتماعي، والاستدامة البيئية، والحوكمة الجيدة بما في ذلك السلام والأمن.

الأهداف المزمع تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠ هي:

١. القضاء على الفقر بكافة أشكاله في كل مكان.
٢. القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة.
٣. ضمان الحياة الصحية، وتعزيز الرفاهية للجميع ولكافة الفئات العمرية.
٤. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
٥. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع السيدات والفتيات.
٦. ضمان توافر المياه والصرف الصحي وتحقيق الإدارة المستدامة لها من أجل الجميع.
٧. ضمان إتاحة الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة والحديثة وبأسعار معقولة للجميع
٨. تعزيز النمو الاقتصادي الدائم والشامل والمستدام، والتوظيف الكامل والمنتج، والعمل الكريم للجميع.
٩. إقامة البنية التحتية المرنة، وتعزيز التحول الصناعي الشامل والمستدام، ورعاية الابتكار.
١٠. الحد من عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها.
١١. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة، وآمنة، ومرنة، ومستدامة.
١١/٧ "بحلول عام ٢٠٣٠، توفير الإتاحة للمساحات العامة الآمنة، والشاملة، والمتاحة، والخضراء، وعلى وجه الخصوص للسيدات والأطفال وكبار السن والمعاقين."
١٢. ضمان أنماط الاستهلاك المستدام والإنتاج.
١٣. اتخاذ الإجراء العاجل لمكافحة التغير المناخي وتأثيراته.
١٤. الحفاظ على المحيطات، والبحار، والموارد البحرية واستخدامها بصورة مستدامة تحقيقًا للتنمية المستدامة.
١٥. حماية، واستعادة، وتعزيز الاستخدام المستدام للأنظمة البيئية الأرضية، وإدارة الغابات إدارة مستدامة، ومكافحة التصحر، وإيقاف التدهور الأرضي والحفاظ عليها، وإيقاف الخسائر في التنوع الحيوي.
١٦. تعزيز المجتمعات المسالمة والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وتوفير الحصول على العدالة للجميع، وبناء مؤسسات شاملة وفعالة ومسئولة على كافة المستويات.
١٧. تقوية وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

المصدر: SDGs, UN

الملحق ٣
ما الذي يجعل المكان رائعًا

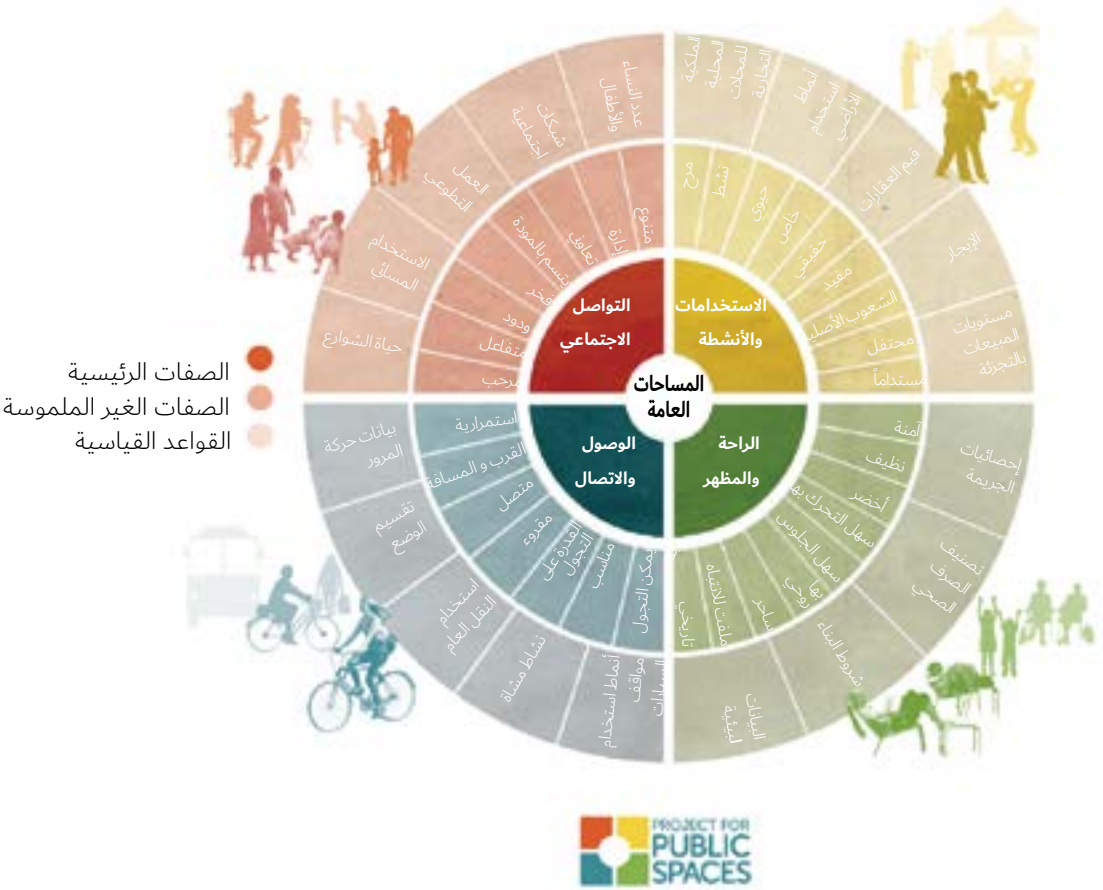

فهرس دراسات الحالة

مشروع تجديد محطة وارويك – ديربان، جنوب أفريقيا ٥٧
كرنفال نوتينج هيل – لندن، المملكة المتحدة ٥٨
ساحات المدارس المستدامة - كوسوفا ٥٩
كونستيتيوشن هيل – جوهانسبرج، جنوب أفريقيا ٦٠
شوجر بيتش– تورونتو، كندا ٦١
حديقة لوتس – مومباي، الهند ٦٢
ميدان جيومري– مدينة جيومري، أرمينيا ٦٣
إتاحة حديقة خاصة للعامة: حديقة زوكوتي–مدينة نيويورك، الولايات المتحدة الامريكية ٦٤
جائزة للمدن المجهزة لذوي الاحتياجات الخاصة – الاتحاد الأوروبي ٦٥
ميدان التحرير – القاهرة، مصر ٦٧
مشروع ترميم قصر دوموس أوريا – روما، إيطاليا ٦٨
التشريع والمساحات العامة – نيروبي، كينيا ٧٠
تحويل موقع مخلفات إلى مساحات عامة –بنجلور، الهند ٧١
استخدامات بديلة لجزر المرور– لواندا، أنجولا ٧١
شبكة المساحات العامة – أرانيا، إندور، الهند ٧٣
تخطيط المساحات العامة كمنظومة: رؤية للحدائق والمساحات العامة – ميامي، الولايات المتحدة ٧٤
لينيار بارك – أجواسكالينتس، المكسيك ٧٤
المساحات العامة كمنظومة: نموذج المدينة العائمة - فينسيا، إيطاليا ٧٥
معهد التطوير الحضري– بوغوتا، كولومبيا ٧٦
ساحة تحرر أطفال الشوارع – ساساري، إيطاليا ٧٧
دليل تصميم بيئة خالية من العوائق – لبنان ٧٨
ماين كرافت – وسيلة للتصميم التشاركي مع الشباب –كيرتيبور، كاتماندو، نيبال ٧٩
ماب كيبيرا – نيروبي، كينيا ٨٠
مجمع جين جو يوان للاستخدام المختلط –كونشان، الصين ٨١
متروكابل – ميدلين، كولومبيا ٨٢
فيلا السلفادور – ليما، بيرو ٨٤
مكتبة متنقلة – بلوفديف، بلغاريا ٨٦
المسجد الكبير – ديجيني، مالي ٨٦
أوبرا دو أرام - كوريتيبا، البرازيل ٨٧
منبر الأمل - دكا، بنجلاديش ٨٨
التكامل بين استعادة الوضع البيئي والمساحة العامة – كونيتيكت، الولايات المتحدة ٨٩
مشروع التخطيط التشاركي (التشارك الحضري) – بورت أو برنس، هايتي ٩٠
مشروع كيبيرا للمساحات العامة – نيروبي، كينيا ٩١
متنزه باكلبول– مالمو، السويد ٩٢
الجائزة الأوروبية للمساحة العامة ٩٢
بينالي المساحات العامة – روما، إيطاليا ٩٣
أرصفة أوسع، ذات إضاءة أفضل: خطوات نحو منع العنف الجنسي – نيو دلهي، الهند ٩٥
مناطق تحسين المدن – جوهانسبرج، جنوب أفريقيا ٩٦
متنزه المدينة – بوندو، كينيا ٩٧

فهرس دراسات الحالة

تبنى قطعة أرض – نيوكاسل، المملكة المتحدة	٩٧
إنقاذ المساحات العامة – المكسيك	٩٨
شبكة الدراجات – كوبنهاجن، الدنمارك	٩٩
دراجة المدينة – نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية	١٠٠
بجوار المشاة وراكبي الدراجات – بوجوتا، كولومبيا	١٠١
مدينة يمكن السير بها – ستوكهولم، السويد	١٠١
نظام تنقل متكامل – امستردام، هولندا	١٠٢
دليل المساحات العامة للشباب – استراليا	١٠٣
مشاركة قيمة الأرض – كولومبيا	١٠٥
مشروع ميادين السلام – ساو باولو، البرازيل	١٠٦
حدائق جيفانيه – نيروبي، كينيا	١٠٨
متنزه ميرليون – سنغافورة	١٠٩
حماية متنزه اوهورو – نيروبي، كينيا	١١٠
مواجهة تناقص المناطق التاريخية: الدرب الأحمر – القاهرة، مصر	١١٢
البيع في المساحات العامة – بانكوك، تايلاند	١١٣
فصول مجانية لتعليم اللغة في متنزه موزيون – موسكو، روسيا	١١٤
متنزه المواطنين – بريمين، ألمانيا	١١٥
الموازنة بين الحقوق والحريات - دريسدن، ألمانيا	١١٦
٢٨ ملليمتر: النساء بطلات – ريو دي جانيرو، البرازيل	١١٧
ممارسة الحرية ٢ – بوزنان، بولندا	١١٨
كارت أصفر وأحمر – بوجوتا، كولومبيا	١١٩
قدرة المساحات العامة على التغير والتكيف – الصين	١٢٠

الملاحظات الختامية

١. برنامج موئل الأمم المتحدة (٢٠١١). قرار المجلس الحاكم رقم ٤/٢٣ حول التنمية الحضرية المستدامة من خلال إتاحة المساحات العامة.

٢. المؤتمر الثاني لمستقبل الأماكن (٢٠١٤). الرسائل الرئيسية، بوينس آيرس.

٣. موئل الأمم المتحدة (٢٠١٥). ورقة القضايا رقم ١١، الفضاء العام، الموئل الثالث.

٤. برنامج موئل الأمم المتحدة (٢٠١٣). حالة مدن العالم ٢٠١٢/٢٠١٣: ازدهار المدن

٥. برنامج موئل الأمم المتحدة (٢٠١٣). التخطيط الحضري من أجل قادة المدن، "تعريف وتعزيز المساحة العامة"، صفحات من ٤٠ إلى ٤٣

٦. برنامج موئل الأمم المتحدة (٢٠١٣). الشوارع كمساحات عامة – عوامل دفع الازدهار

٧. برنامج موئل الأمم المتحدة (٢٠١٣). تحويل المساحات إلى أماكن.

٨. برنامج موئل الأمم المتحدة (٢٠١٢). شوارع كوروجوتشو: توثيق دور الشوارع وإمكانياتها في الارتقاء بالأحياء الفقيرة على مستوى المدينة.

٩. جاجوري، برنامج موئل الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠١١. بناء مدن آمنة وشاملة للمرأة: دليل عملي.

١٠. برنامج موئل الأمم المتحدة (٢٠١٤). استراتيجية جديدة لتخطيط الأحياء المستدامة: المبادئ الخمسة، مذكرة مناقشة التخطيط الحضري (٣).

١١. منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية (UCLG) (٢٠١٤). ٠٩ البحث عن الأرض الموعودة للمساحة العامة: مفتاح الوصول إلى مدينة أفريقية عادلة.

١٢. انظر الملحق (٢) للاطلاع على ملخص لأهداف التنمية المستدامة.

١٣. توماس سباث وكاساندرا دانك (٢٠٠٧). استعادة التمدن في الميادين العامة: ١٠ قواعد فعالة.

١٤. برنامج موئل الأمم المتحدة (٢٠١٣). حالة مدن العالم ٢٠١٢/٢٠١٣: ازدهار المدن.

١٥. Ibid

١٦. المؤتمر الثاني لمستقبل الأماكن (٢٠١٤). الرسائل الرئيسية، بيونس أيرس.

١٧. Ibid

١٨. ميثاق الفضاء العام، الفقرة ٤٦.

١٩. www.pps.org/reference/grplacefeat

٢٠. موئل الأمم المتحدة (٢٠١٤). جيل جديد من السياسات الحضرية الوطنية.

٢١. موئل الأمم المتحدة (٢٠١٢). الشوارع كأدوات للتحول الحضري في الأحياء الفقيرة: نهج يقوده الشارع لترقية الأحياء الفقيرة على مستوى المدينة.

٢٢. هولاندر ج. وآخرون. (٢٠٠٩) تخطيط المدن المتقلصة.

قائمة المراجع

1. Commission for Architecture and the Built Environment (2007). Spaceshaper: A User's Guide. London: CABE.

2. Dahnke, Cassandra and Spath, Tomas (2007). Reclaiming Civility in the Public Square: 10 Rules that Work. WingSpan Press.

3. Dobson, Richard and Skinner, Caroline (2009). Working in Warwick: Including Street Traders in Urban Plans. Durban: School of Development Studies, University of KwaZulu-Natal.

4. EMBARQ and Gehl architects (2010). Istanbul: An Accessible City – A City for People. Embarq, Turkey.

5. Fajardo, Martha (2005). The Transformation of Public Space in Bogotà: Time as a Catalyst-Planning & Building with TIME. Unpublished paper.

6. Future of Places Conference II, Buenos Aires (2014). Key Messages. Available at http://futureofplaces.com/2014/09/key-messages-from-future-of-places-ii/

7. Garau, P., Sclar E. Carolini, G., lead authors (2005). Task Force Report on Improving the lives of Slum Dwellers – A Home in the City. Millennium Project http://www.unmillenniumproject.org/documents/Slumdwellers¬complete.pdf

8. Garau, Pietro et al (2015). The Charter of Public Space. LISt Lab, Italy.

9. Gehl, Jan (2010). Cities for People. Washington /Covelo/London: Island Press.

10. Gehl, Jan and Svarre, Brigitte (2013). How to Study Public Life. Washington: Island Press.

11. Hollander J. et al. (2009). Planning Shrinking Cities. Unpublished Paper.

12. Jagori, UN-Habitat and UN-Women (2011). Building Safe and Inclusive Cities for Women: A Practical Guide. New Delhi: Jagori.

13. Pütz Robert (2008). Business Improvement Districts. Geographische Handelsforschung, Vol 14.

قائمة المراجع

14. Smithsonian Institution (2011). Design with the other 90%: Cities. New York: Cooper-Hewitt, National Design Museum.

15. Sapienza Millenium University, Studio in Bondo, Kenya.

16. The Global Network of Cities, Local and Regional Governments (UCLG) June 2014. Searching for the Promised Land of Public Space. The Key to an Equitable African City. Durban.

17. UN-Habitat (2011). Governing Council Resolution 23/4 on Sustainable Urban Development through Access to Public Spaces. Nairobi.

18. UN-Habitat (2012). Korogocho Streetscapes: Documenting the Role and Potential of Streets in Citywide Slum Upgrading. Nairobi.

19. UN-Habitat (2012). Streets as Tools for Urban Transformation in Slums: a Street-led Approach to Citywide Slum Upgrading. Nairobi.

20. UN-Habitat (2012/2013). Report on the State of the World's Cities: Prosperity of Cities. Nairobi.

21. UN-Habitat (2013). Urban Planning for City Leaders. Nairobi.

22. UN-Habitat (2013). Street as Public Spaces – Drivers of Prosperity. Nairobi.

23. UN-Habitat (2013). Turning Spaces into Places. Municipal Spatial Planning Programme (MuSPP). Nairobi.

24. UN-Habitat (2014). A New Strategy of Sustainable Neighbourhood Planning: Five Principles. Urban Planning Discussion Note 3. Nairobi.

25. UN-Habitat (2014). Planned City Extensions: Analysis of Historical Example. Nairobi.

26. UN-Habitat (2014). New Generation of National Urban Policies. Nairobi.

27. UN-Habitat (2014). Public Space Annual Report. Unpublished.

28. UN-Habitat (2015). Habitat III Issue Paper 11, Public Space.

على الرغم من أهميتها في تعزيز التنمية الحضرية المستدامة، لم تول المساحة العامة الاهتمام الذي تستحقه في المؤلفات الأدبية، وأكثر أهمية، على صعيد السياسة العالمية. إلا أن هناك مجموعة متنامية من المبادئ والسياسات السليمة لتحسين إتاحة المساحة العامة الجيدة في مدننا.

هذا إلى جانب ميراث متنامي من الممارسات الجيدة من خلفيات حضرية مختلفة على مستوى العالم. ما نفتقده لوقتنا هذا هو الدستور المجمل الذي يضم جميع المبادئ والسياسات والممارسات ذات الصلة. ولهذا السبب، تم وضع دليل الأدوات الحالي ليوفر للمدن، وخاصةً تلك المدن ذات معدلات النمو السكاني المرتفعة والموارد المالية المحدودة، أفكارًا قابلة للتنفيذ حول كيفية تحسين إتاحة المساحات العامة الجيدة، وتحسين جودتها وتوزيعها. ويعتبر هذا الدليل مرجعًا عمليًا للحكومات المحلية لوضع وتنفيذ المبادئ، والسياسة، والتوصيات، ومبادرات التنمية المتعلقة بالمساحة العامة، ولدعم جهود الحكومات المركزية بتوفير الدعم المادي وتمكين التشريعات.

وسوف يعمل هذا الدليل أيضًا على خدمة غرض إظهار قيمة مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في تأمين، وتطوير، وإدارة المساحة العامة في المدن. وهناك حاليًا "مجتمع المساحة العامة" بمعناه الواسع الذي يضم المنظمات العالمية مثل: برنامج الأمم المتحدة (الموئل)، والمنظمات المهنية، والحكومات المحلية، والحكومات المركزية، والمنتديات الدائمة للمساحة العامة، والمؤسسات، ومجموعات المواطنين، والباحثين، والأفراد المتفرغين، وقد التزموا جميعًا بالعمل معًا ليجعلوا من مدننا أماكن أفضل للحياة من خلال المساحة العامة الشاملة والآمنة والمتاحة للجميع. وإذا كانت تقدم شيئًا، فإن هذا الدليل يهدف إلى توسيع نطاق هذه الشراكة العالمية.

وبينما تتنامى هذه الشراكة وتستمر في البحث والعمل، يستمر إلقاء الضوء على أدوات، وقضايا، وجوانب إضافية جديدة. ويبقى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ملتزمًا بالاستمرار في توثيق ودعم هذه التطورات.

HS Number: HS/034/15E
ISBN Number: 978-92-1-132656-7

برنامج الموئل
لمستقبل حضري أفضل

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
صندوق بريد: ٣٠٠٣٠ نيروبي ٠٠١٠٠ كينيا
unhabitat-publicspace@un.org
www.unhabitat.org/programme/global-public-space-programme